المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة العاشرة

المعقودة يوم الثلاثاء
13 جمادى الآخر سنة 1434هـ
الموافق 23 أبريل 2013م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلاً

منذ بـدء الحيـاة النيابيـة

[496 / فـ15 / ب]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة العاشرة)

المعقودة يوم الثلاثاء 13 جمادى الآخر سنة 1434هـ

الموافــق 23 ابريل سنة 2013م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة سعادة رئيس الجلسة :	**11**
الأول	**الاعتذارات .....**	**10**
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2013/03/19 .....**	**14**
	- تصديق المجلس على هذه المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	**14**
الثالث	**الرسائل الصادرة للحكومة : .....**	**14**
	رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة "	**14**
	- اطلاع المجلس على هذه الرسالة وموافقة المجلس على الطلب المقدم بشأنها من سعادة العضو أحمد الأعماش بعد إبداء ملاحظاته عليها	**16-14**
الرابع	**مشروعات القوانين الواردة من الحكومة : .....**	**16**
	1. مشروع قانون اتحادي بإنشاء المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف ..	**16**
	- موافقة المجلس على إحالة مشروع هذا القانون إلى اللجنة المختصة	**16**
	2. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م	**16**
	- موافقة المجلس على إحالة مشروع هذا القانون إلى اللجنة المختصة	**16**
الخامس	**الأسئلة : .....**	**16**
	1. سؤال موجه إلى معالي الدكتور/ هادف جوعان الظاهرى – وزير العدل من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول " تأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم ".	**16**
	- تلاوة نص السؤال	**16**
	- رد معالي الوزير شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد .	**23-17**
	2. سؤال موجه إلى معالي الدكتور/ هادف جوعان الظاهرى – وزير العدل من سعادة العضو/ أحمد علي الزعابي حول " تحصيل رسوم الخدمات الالكترونية في نظام العدالة الالكترونية "	**23**
	- تلاوة نص السؤال	**23**
	- رد معالي الوزير شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد .	**30-23**

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
3.	**سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة " .....**	**31**
-	تلاوة نص السؤال	**31**
-	رد معالي الوزير شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	**34-31**
4.	**سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ عائشة أحمد اليماحي حول " إلغاء دور التوجيه التربوي في المتابعة العلمية المستمرة للمعلمين " .....**	**35**
-	تلاوة نص السؤال	**35**
-	رد معالي الوزير شخصياً على السؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	**41-35**
5.	**سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية " .....**	**41**
-	تلاوة نص السؤال	**41**
-	تلاوة الرد الكتابي لمعالي الوزير بناءً على طلب سعادة العضو مقدم السؤال وتعقيبه على الرد وعدم اكتفائه بالرد الكتابي وطلبه حضور معالي الوزير شخصياً للرد على السؤال	**43-41**
6.	**سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو/ أحمد محمد الجروان حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة " .....**	**43**
-	تلاوة نص السؤال	**43**
-	عدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد الكتابي ، وطلبه حضور معالي الوزير للرد شخصياً على السؤال	**44**

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	7. سؤال موجه إلى معالي / ريم إبراهيم الهاشمي – وزيرة دولة – رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للإحصاء من سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري حول " التأخر في إعداد وإصدار الحسابات القومية "	**44**
	- تلاوة نص السؤال	**44**
	- عدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد الكتابي ، وطلبه حضور معالي الوزيرة للرد شخصياً على السؤال	**45**
السادس	**الموضوعات العامة : .....**	**45**
	- مناقشة موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها "	**45**
	- تلاوة نص الموضوع	**46-45**
	- الموافقة على الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة وإبداء الملاحظات على التقرير بشكل عام	**52-46**
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي وزير الأشغال العامة على أسئلة وملاحظات الأعضاء	**131-52**
	- الموافقة على إعادة التوصيات إلى اللجنة المختصة مرة أخرى لإعادة صياغتها على ضوء مناقشة أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع ورفعها ، مرة أخرى إلى المجلس للموافقة عليها في صيغتها النهائية	**130**
السابع	**التقارير الواردة من اللجان : .....**	**131**
	1. تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية حول توصيات موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي "	**131**
	- الموافقة على تأجيل مناقشة هذا التقرير إلى جلسة قادمة	**134**
	2. تقرير لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة " ...	**131**
	- الموافقة على تأجيل مناقشة هذا التقرير إلى جلسة قادمة	**134**

تابع / ... المحتويـات

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
الثامن	**وارد من هيئة المكتب : .....**	**134**
	1. توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان "	**134**
	- موافقة المجلس على هذه التوصيات في صيغتها النهائية بعد حذف التوصية الثامنة بها	**136**
	2. دمج موضوعي " سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية " و " سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين "	**136**
	- عدم موافقة المجلس على هذا الدمج ، والموافقة على اقتراح سعادة العضو أحمد الأعماش بأن تكون اللجنة الدائمة هي صاحبة الاختصاص في الموضوع على أن ينضم إليها من يرغب من الأعضاء	**141**
التاسع	**الطلبات المقدمة من اللجان : .....**	**142**
	1. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان بالانسحاب من عضوية لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة	**142**
	- تأجيل البت في هذا الطلب إلى حين اتفاق سعادة العضو مقدم الطلب مع عضو بديل	**142**
	2. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري بالانسحاب من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص	**142**
	- موافقة المجلس على هذا الطلب مع بقاء اسم العضو ضمن مقدمي طلب مناقشة الموضوع العام	**144**
الملاحق	**ملحق رقم (1) : .....**	**146**
	- الرسالة الصادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة " ، والرسالة الواردة من معالي وزير التربية والتعليم – رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية	**148-147**

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	ملحق رقم (2) :	**149**
	(2/أ) الرد الكتابي على السؤال الموجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة "	**150**
	(2/ب ج) رسالتي الاعتذار عن عدم حضور معالي / ريم إبراهيم الهاشمي – وزيرة دولة ورئيسة المجلس الوطني للإحصاء والرد الكتابي على سؤال سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التأخر في إعداد وإصدار الحسابات القومية "	**155**
	ملحق رقم (3) :	**161**
	(3/أ) التقرير المفصل للجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها "	**162**
	(3/ب) العرض المقدم من وزارة الأشغال العامة في شأن الموضوع	**185**
	ملحق رقم (4) :	**194**
	- توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " في صيغتها النهائية	**195**
	ملحق رقم (5) :	**197**
	- مذكرة هيئة مكتب المجلس بشأن دمج موضوعي : " سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية " و " سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين "	**198**
	ملحق رقم (6) :	**201**
	1. الطلب المقدم من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان بالانسحاب من عضوية لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة	**202**
	2. الطلب المقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري بالانسحاب من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص "	**203**
	ملحق رقم (7) :	**204**
	- تقرير الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2013/04/23	**205**

جدول أعمال الجلسة العاشرة

المعقودة يوم : الثلاثاء 13 جمادى الآخر 1434 هـ

الموافق : 23 إبريل 2013م

(الساعة التاسعة صباحاً)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2013/03/19م .

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

- رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة " .

البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

1. مشروع قانون اتحادي بإنشاء المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف .

(للإحالة إلى لجنة الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية)

2. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للإتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م .

(للإحالة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / الدكتور هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول " تأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم ".
2. سؤال موجه إلى معالي الدكتور/ هادف جوعان الظاهرى– وزير العدل من سعادة العضو/ أحمد علي الزعابي حول " تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية في نظام العدالة الإلكترونية".
3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة ".
4. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ عائشة أحمد اليماحي حول " إلغاء دور التوجيه التربوي في المتابعة العلمية المستمرة للمعلمين" .

5. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو/ عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية" .
6. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة " .
7. سؤال موجه إلى معالي / ريم إبراهيم الهاشمي – وزيرة دولة – رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للإحصاء من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التأخر في إعداد وإصدار الحسابات القومية " .

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الإتحادية وصيانتها وتحسينها " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :

1. تقرير لجنة الشئون الخارجية التخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية حول توصيات موضوع "سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي".
2. تقرير لجنه الشئون الصحية والعمل والشئون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزاره الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة".

البند الثامن : وارد من هيئة المكتب :

1. توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان".
2. دمج موضوعي " سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية "

(المحال الى لجنة الشئون الداخلية والدفاع)

وموضوع " سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين"

(والمحال الى لجنة مؤقتة من مقدمي الطلب)

البند التاسع : الطلبات المقدمة من الأعضاء :

1. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان بالانسحاب من عضوية لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة .

2. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري بالانسحاب من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص .

البند العاشر : ما يستجد من أعمال .

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته العاشرة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة 09:12 من صباح يوم الثلاثاء 13 جمادى الآخر سنة 1434هـ الموافق 23 ابريل سنة 2013م برئاسة سعادة / الدكتورة أمل عبدالله القبيسي – النائب الأول لرئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة **لمهمة رسمية** سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري .

كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. معالي / محمد أحمد المر
2. سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي
3. سعادة / خليفة ناصر السويدي
4. سعادة / سلطان راشد الظاهري
5. سعادة / شيخة عيسى العري

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / حميد بن محمد عبيد القطامي	" وزير التربية والتعليم "
معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري	" وزير العدل "
معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي	" وزير الأشغال العامة "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / زهرة العبودي	" وكيل وزارة الأشغال العامة بالإنابة "
سعادة / محمد الميل	" وكيل وزارة الأشغال العامة المساعد للإسكان والتخطيط الحضري بالإنابة "
سعادة / جميلة الفندي	" مدير عام برنامج زايد للإسكان "
سعادة / إبراهيم الوهابي	" مستشار معالي وزير الأشغال العامة "
سعادة / جاسم سيف بوعصيبة	" مدير دائرة التفتيش القضائي – وزارة العدل "
سعادة / عبدالله عبدالجبار الماجد	" وكيل وزارة العدل المساعد للخدمات المساندة "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وحضرها وفد من كلية الدفاع الوطني الكيني ، ووفد من طلبة وضباط كلية زايد العسكرية ، وعدد من طلبة المدارس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والسادة الضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة / الدكتور محمد سالم المزروعي – الأمين العام للمجلس ، وسعادة الأستاذ / عبدالرحمن علي الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس – رئيسة الجلسة)

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع جلستنا العاشرة لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس ، يسعدنا الترحيب بمعالي / الدكتور هادف بن جوعان الظاهري - وزير العدل ، وبمعالي / حميد محمد عبيد القطامي - وزير التربية والتعليم ، وبمعالي / الدكتور عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي - وزير الأشغال العامة ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والإخوة ،

يشيد المجلس الوطني الاتحادي بدرجة التعاون الكبير الذي تبديه الحكومة الاتحادية في جميع القضايا التي يطرحها المجلس الوطني ، ودعمها المتواصل لجهود المجلس الدؤوبة لخدمة الوطن والمواطنين .

إن عمق العلاقة بين المجلس الوطني الاتحادي والحكومة الاتحادية يعكس درجة عالية من الوعي السياسي وتؤكد على أن السلطتين التنفيذية والرقابية شركاء فاعلين في بناء هذا الوطن .

الأخوات والإخوة ،

يثمن المجلس ويشيد بالجهود الحثيثة والمتميزة للجنة متابعة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة لتنفيذ حزمة المشاريع التنموية الحيوية في مختلف المجالات والحرص الشديد على تنفيذ توجيهات سموه بسرعة العمل على إنجازها .

إن ما أقرته لجنة متابعة تنفيذ مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة مؤخراً من مشاريع بكلفة ثمانمائة مليون درهم لتطوير عدد من القطاعات الحيوية بالدولة تشمل مشروع طريق ونفق دبا - خورفكان الدائري ، ومشاريع إسكان المواطنين ، وتوريد أجهزة لوزارة الصحة ، وغيرها من المشاريع ، يأتي في إطار توجيهات القيادة الرشيدة بتخصيص ستة عشر مليار درهم لتطوير الخدمات وتنفيذ العديد من المشاريع في مختلف إمارات الدولة ، ومنها خمسة مليارات درهم خصصت للصرف على مشاريع البنية التحتية حتى العام الحالي 2013 حرصاً على رفاهية أبناء الوطن وتلبية متطلباتهم في مختلف المجالات ، وترجمة للمبدأ الأساسي الذي يحكم عملية التنمية الشاملة المستدامة في دولة الإمارات وهو الاهتمام الدائم الشامل والمتكامل بالمواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم في مختلف المجالات لتوفير البيئة المناسبة لمشاركتهم بفاعلية في عملية البناء والتنمية في جميع أرجاء وطننا الغالي .

الأخوات والإخوة ،

إن هذه الجلسة تعكس مدى اهتمام المجلس وأعضائه بمتابعة تنفيذ المشاريع الحيوية لمبادرات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " في مختلف المجالات التنموية لاسيما ما يتعلق بتطوير البنية التحتية في مجالات الإسكان وإنشاء الطرق والسدود في جميع إمارات الدولة ومناطقها ، وإن ذلك الحرص في جوهره هو إيمان بأهمية مبادرات رئيس الدولة وجزء من مسؤولية المجلس تجاه رئيس الدولة " يحفظه الله " ومواطنيها .

الأخوات والإخوة ،

يشيد المجلس الوطني الاتحادي بالمبادرة الاجتماعية التي أطلقها الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - ولي عهد أبوظبي - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والتي تقضي بخفض أعباء الزواج الباهظة وذلك بالحد من كلفة حفلات الزواج وتشجيع حفلات الزواج الجماعية ترشيداً للنفقات وتخفيضاً للأعباء المالية الكثيرة التي يتحملها الشباب المقبلين على الزواج والتي تثقل كاهلهم ، الأمر الذي ينعكس سلبياً على بناء واستقرار ومستقبل الأسرة الإماراتية .

إن هذا التوجه الاجتماعي الحميد النابع من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف والذي لاقى تأييداً وترحيباً ومباركة شعبية واسعة سيقودنا إلى تكافل وتلاحم اجتماعي وتماسك أقوى للأسرة الإماراتية ، علاوة على أنه يساهم كثيراً في الحد من الظواهر السلبية في مجتمعنا كظاهرة المبالغة في المهور والبذخ والإسراف في مناسبات الزواج وتأخر سن الزواج والعنوسة والزواج من أجنبيات وأجانب ، إن تلك المبادرة ترسم توجهاً جديداً في التعامل مع قضايانا الاجتماعية حيث ترتكز على مفهوم مسؤولية الأفراد تجاه قضايا مجتمعهم وتحمّل دورهم في تقليص التكاليف الاجتماعية الباهظة والتي تؤثر في إجمالها على جهود التنمية ، كما أن المجلس ينقل تحية إكبار وإجلال لسمو الشيخ محمد بن زايد " يحفظه الله " لحرصه في أن يضرب المثل والقدوة بنفسه أولاً وذلك في تأكيده على طبيعة العلاقة التي تربط قيادتنا بأبناء شعبهم ، وإذ يثمن المجلس الوطني الاتحادي هذه المبادرة الاجتماعية التي تأتي في إطار حرص القيادة الحكيمة على الرعاية الكريمة للمواطنين واستقرار حياتهم الاجتماعية والأسرية وامتداداً لرؤية المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي أسس صندوق الزواج لتقديم الدعم لتوفير تكاليف زواج المواطنين ، ويشيد بدور هذه المؤسسة الرائدة وجهودها في هذا الإطار فإنه يهيب بها أن تصل بهذه المبادرة و بالآثار الإيجابية التي ترتبت عليها إلى آفاقها المنشودة وتكريسها لتصبح جزءاً من ثقافة مجتمعنا وأجيالنا في الحاضر والمستقبل .

الأخوات والإخوة ، شهدت الشعبة البرلمانية للمجلس مؤخراً نشاطاً مكثفاً حققت خلاله نتائج بارزة وشمل زيارة وفد المجلس لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من الثالث والعشرين إلى التاسع والعشرين من مارس ، والمشاركة في اجتماعات الدورة الـ (128) للجمعية العمومية والمجلس الحاكم الـ (192) للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في مدينة كيتو بالإكوادور خلال الفترة من الثاني والعشرين إلى السابع والعشرين من مارس ، والمشاركة في المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الكويت خلال الفترة من السابع إلى العاشر من أبريل ، لقد عززت هذه المشاركات في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية من التعاون والتنسيق على الصعيد البرلماني بين المجلس والمجالس البرلمانية في الدول الشقيقة والصديقة ، وعكست جهود المجلس البناءة ودوره الفاعل في مختلف أعمال هذه الاجتماعات البرلمانية في تطوير العمل البرلماني ونصرة قضايانا الوطنية والعربية والإسلامية وتفاعله الإيجابي مع مختلف القضايا العالمية ، وقد تقدمت وفود المجلس بأوراق عمل ومقترحات ومشاريع في لجان وأعمال مختلف هذه الفعاليات البرلمانية حازت على الدعم والتأييد ، ومن أبرزها تجريم المساس بالرموز والمقدسات الدينية وتعزيز الدور البرلماني في حماية المدنيين من آثار النزاعات المسلحة ، وبلورة رؤية برلمانية دولية للتعامل مع الأزمات ، ودور البرلمانات في تحقيق المساواة والقضاء على كل أشكال التمييز والتطهير العرقي ، والمشروع الخاص بتعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ، وتقديراً للدور الفاعل الذي يضطلع به المجلس الوطني و شعبته البرلمانية وأمانته العامة في تطوير العمل والأداء البرلماني في مختلف المجالات لعمل المنظمات والمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية والقضايا التي تتناولها فقد فاز سعادة / الدكتور محمد سالم المزروعي - الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي بجائزة " التميز البرلماني " ، وهي الجائزة التي تعطى لأول أمين عام على مستوى الوطن العربي ، الأمر الذي يدعو إلى الفخر والاعتزاز ويمثل مدى الاحترام والتقدير للمجلس الوطني الاتحادي ، وتثميناً عالياً واعترافاً بالدور المتميز وجهود سعادة الأمين العام والأمانة العامة للمجلس على الصعيد البرلماني سواء لدورهم الفاعل في دعم أعمال المجلس الوطني الاتحادي والشعبة البرلمانية ، أو على مستوى العمل البرلماني في دول مجلس التعاون أو الاتحادات والمنظمات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية وإسهاماتهم بالمقترحات والمبادرات والمشاريع العديدة التي تم تقديمها وكان لها الأثر الكبير في تطوير أدائها البرلماني على مختلف المستويات ، وإن المجلس إذ يبارك لسعادة الأمين العام ولجميع موظفي الأمانة العامة للمجلس بهذا الفوز الذي يعتبره فوزاً لدولة الإمارات وله فإنه يتمنى لهم دوام التقدم والتوفيق والنجاح في

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2013/03/19م :**

سعادة رئيسة الجلسة :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه المضبطة ؟

(موافقة)

*** البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :**

- رسالة* صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة "

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص هذه التوصية :

تليت التوصية ونصها :

" إجراء تعديل تشريعي للبند (12) من المادة (101) في المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته على النحو التالي : في حال إعادة الهيكلة يتم نقل الموظف المواطن إلى وظيفة أخرى من ذات الدرجة وذات المزايا المالية التي تحفظ له العيش الكريم " .

سعادة رئيسة الجلسة :

هل هناك أية ملاحظات على هذه التوصية ؟ تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

سعادة الرئيس ، الحمد لله الذي أغدق علينا بالفضل الكبير ، ومنحنا الحب والإخلاص لهذا الوطن ولرئيس الدولة " حفظه الله " ولنائب رئيس الدولة والقيادة الرشيدة . ومن صور الإخلاص والعطاء أود أن أؤكد أن ما قام به معالي حميد القطامي - رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية من خلال مسارعته - السريعة جداً - في تحقيق حماية حقوق أبنائنا المواطنين ورفع الأخطار الاجتماعية عنهم وذلك من

---

* نص الرسالة ملحق رقم (1) بالمضبطة .

خلال تبني توصية المجلس بخصوص ضمان الوظيفة للمواطن المتأثر بإعادة الهيكلة ، فله منا الشكر والتقدير ومن إخوانه المواطنين ، وإنني لأرجو وأطلب من معالي الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بأن يكمل هذه المسيرة بتحقيق هذا العمل الوطني من خلال متابعته لتحقيق هذه التوصية من خلال المجلس الوزاري برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد " حفظه الله " أو من خلال مجلس الوزراء الموقر ، كما أطلب من المجلس الموقر بأن تكون رسالة التوصية الصادرة من معالي رئيس الهيئة مرفقة ضمن توصية المجلس ، ولكم الشكر والتقدير .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ العضو أحمد الأعماش مقدم التوصية ، والشكر موصول للجميع ونثني على ما ذكرت بالشكر لمعالي الوزير الأخ حميد القطامي على رده وتجاوبه الكبير وهذا ما عهدناه منه دائماً مع توصية المجلس والرد الإيجابي بتفعيل هذه التوصية وتطبيقها ، ولو أمكن يا سعادة العضو أن توضح لنا كيف تريد إرفاق الرد الكتابي لمعالي الوزير مع توصية المجلس المرفوعة لمجلس الوزراء ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

سعادة الرئيس ، أود أن ترفق الرسالة الصادرة من معالي رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية من ضمن توصيات المجلس التي سترسل إلى الجهة المختصة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

لقد تم إرسال التوصية إلى مجلس الوزراء بخصوص هذا الموضوع ، وإعادة إرسالها مرة أخرى لن يكون من الإجراءات التي يتبعها المجلس ، تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

إذاً توثق لدى المجلس من ضمن المرفقات الملحقة بالرسالة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

نحن نستطيع أن نرفقها بمضبطة الجلسة ونوثقها ، ونتمنى - إن شاء الله – أن تكون عادة حميدة ، وتكون دائما من التوصيات التي يرفعها الإخوة الأعضاء من خلال أسئلتهم وتلقى الإجابة ويتم توثيقها كتابيا من خلال المضابط ، ومن خلال ردود معالي الوزراء عليها .....

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

سعادة الرئيس ، لا زلنا يحذونا الأمل والثقة بمعالي الدكتور أنور محمد قرقاش بدعم هذا التحرك وهذا الاقتراح وهذه التوصية الصادرة من المجلس ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

إن شاء الله ، ونحن جميعا نعول على ذلك ، ونتمنى أن تكون هذه سنة حسنة للتوصيات الصادرة من خلال أسئلة سعادة الإخوة الأعضاء ، كما كانت لهذه المبادرة – فعلا – الإيجابية والتي نثمنها من معالي الأخ الوزير حميد القطامي ، ونتمنى أن يحذو حذوه بقية الإخوة الوزراء ، وأن توثق دائما وترفق بتوصياتنا ، وكذلك تلقى توصيات الإخوة الأعضاء الردود الإيجابية عليها وتخرج لحيز التنفيذ وليس - فقط – لمجرد العرض على مجلس الوزراء الموقر .

والآن ننتقل إلى البند الرابع .

*** البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :**

1. مشروع قانون اتحادي بشأن انشاء المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف .

هل يوافق المجلس على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية ؟

(موافقة)

2. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م .

سعادة رئيسة الجلسة :

كذلك هل يوافق المجلس على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية ؟

(موافقة)

*** البند الخامس : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى معالي / الدكتور هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " تأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم " .

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل :

يلاحظ أن هناك تأخرا في إجراءات الفصل في القضايا وخاصة التي يكون أحد الأطراف فيها أجنبيا ، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على سمعة القضاء في الدولة .فما هي أسباب هذا التأخر ؟ "

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري : (وزير العدل)

بسم الله الرحمن الرحيم ، سعادة الدكتورة أمل القبيسي – رئيس الجلسة ، أصحاب السعادة الإخوة والأخوات ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، بداية أتوجه بخالص الشكر إلى سعادة الأخ مصبح سعيد الكتبي - عضو المجلس الوطني الاتحادي مشيدا بحرصه وحرص رئيس وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي على تلمس مشكلات أفراد المجتمع وبالذات في مجال العدالة بهدف تذليل العقبات أمام المتقاضين وتخفيف العبء عنهم ، وللإجابة على سؤال العضو المحترم المتعلق بتأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم أتشرف بتوضيح الآتي :

أولا : لا تفرق تشريعات الدولة في مجال الإجراءات أمام المحاكم بين المواطن وغير المواطن ، فالجميع أمام القضاء والقانون سواء ، وهو منهج دستوري قررته المادة (25) من دستور الدولة .

ثانيا : هناك مؤشرات أداء ومتابعة مستمرة من خلال دائرة التفتيش القضائي ضمن استراتيجية الوزارة وخطتها التشغيلية حيث يتم تزويدنا دوريا بتقرير المتابعة لتحديد نسب الفصل في القضايا وتحديد حالات التأخر إن وجدت وأسبابها ، وفي هذا الصدد أريد أن أفرق بين القضايا المدنية والتجارية والقضايا الجزائية ، ففي القضايا المدنية والتجارية تم تشكيل دوائر متخصصة بهدف سرعة البت في القضايا المتأخرة في كل من المحكمة الاتحادية العليا ومحاكم الشارقة ، كما قامت وزارة العدل منذ عام 2009م بإنشاء دوائر مسائية متخصصة للأحوال الشخصية في محكمة الشارقة ، كما أنشأت - كذلك - دوائر عمالية مسائية في ذات المحكمة في شهر أكتوبر من العام الماضي للتسهيل على المواطنين وغير المواطنين ، وتقديم الخدمات القضائية لهم في الأوقات المناسبة تطبيقا لرؤية الوزارة ورسالتها بتقديم خدمات قضائية وقانونية متميزة ، وحققت هذه الدوائر نتائج إيجابية متميزة حيث أظهرت الإحصائيات نسبا عالية في الإنجاز حتى يمكن القول بأنه لا توجد حاليا قضايا من هذا النوع توصف بالتأخير غير المبرر ، فهناك تأخير مبرر لكن في هذا المجال غير مبرر ، ومع ذلك فإن هناك بعض الحالات المعدودة التي يلجأ إليها المتقاضون للالتفاف على القانون من خلال افتعال قضايا تحقيقا لأغراض غير مباشرة مثل الحالات التي

يصدر فيها حكم أو أمر بإبعاد الأجنبي حيث تختلق قضية مطالبة مالية مدنية في مواجهته بهدف إطالة بقائه في الدولة ، وقد تم حل الكثير من هذه القضايا - كذلك - من خلال اللجان التي شكلت لبحث موضوع حالات الإبعاد والمنع من السفر في مثل هذه القضايا ، وفي ضوء اهتمام الوزارة وحرصها على تحديث تشريعاتها فقد صدر القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2012 في شأن تنظيم مهنة الترجمة ، كما صدر القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2012 في شأن تنظيم مهنة الخبرة أمام الجهات القضائية والذي وضع الكثير من الضوابط الخاصة بعمل الخبير بما في ذلك التفتيش الفني عليه ومتابعة تقاريره ، بالإضافة إلى توقيع الجزاءات التأديبية عليه عند إخلاله بالواجبات التي يفرضها عليه القانون ولائحته التنفيذية وميثاق عمل الخبراء حتى لا يكون سببا في تأخير الفصل في القضايا المحالة للخبراء لأنه في بعض الأحيان الخبراء والتأخير في تقارير الخبرة هي السبب من الأسباب التي تؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا .

إضافة إلى ذلك فقد أعدت وزارة العدل تعديلا رئيسيا وهاما على قانون الإجراءات المدنية وهو حاليا في المراحل الأخيرة من الإنجاز والذي استحدث في نظام إدارة الدعوة الذي سيساهم بشكل كبير في الفصل في القضايا بأسرع وقت ممكن حيث يتم في مكتب إدارة الدعوة تحضير القضية من جميع الوجوه بما في ذلك صحة الدعاوي والردود عليها وتقارير الخبراء والتعقيب عليها ، كما تضمن مشروع التعديل تعديلا هاما على الأحكام الخاصة بالإعلانات القضائية ، وهي من أسباب التأخير في الفصل في القضايا ومنها الإعلانات الأجنبية وحدد آلية جديدة لهذه الإعلانات في ضوء أحدث التشريعات المقارنة ، وهي بدورها ستساهم - إن شاء الله - في سرعة الفصل في القضايا نظرا لكون الإعلان هو الأساس في سير الدعوى وانعقاد الخصومة .

ثانيا : اما في القضايا الجزائية فإن التأخير في جنايات القتل العمد فمرجعه إلى صعوبة معرفة أولياء الدم أو عناوينهم ، فنحن نتحدث عن الذين يعيشون خارج البلد ، حيث تبين من خلال دراسة هذا النوع من القضايا أنها تتصل بشكل مباشر بأولياء الدم خارج الدولة ، وقد باشرت الوزارة في سبيل الحد من تأخير الفصل في هذه القضايا باتخاذ العديد من الإجراءات ومنها :

- تم التنسيق والتعاون مع وزارة الخارجية بهذا الأمر وتم تزويدها بأنواع القضايا وأرقامها وأسماء المتهمين وأسماء المجني عليهم والدول التي ينتمي إليها المجني ليهم ، وقامت وزارة الخارجية مشكورة بمخاطبة سفارات هذه الدول وإبلاغهم بالبيانات التي تم تزويد الخارجية بها ، وهذا لا يعني أن الأمر يسير ، بل هناك صعوبة كبيرة في التوصل إلى أولياء الدم أو عناوينهم .

- عقدت وزارة العدل ورشة عمل مع جميع المحاكم في شهر يناير الماضي لتفادي تأخير الفصل في هذا النوع من القضايا ، وتم الاتفاق فيها على قيام جميع المحاكم بنظر الدعاوى حسب الإحالة الواردة من النيابة العامة بحيث يتم إصدار التعاميم للمحاكم والنيابات العامة بمدة لا تجاوز شهرين للبحث عن أولياء الدم وبعد ذلك تسير الإجراءات حتى صيرورة الحكم باتا على أن يتم اعتماد ذلك كمنهج موحد في جميع المحاكم والنيابات العامة ، وتم إخطار النيابة العامة بضرورة إصدار تعميم إلى السادة وكلاء النيابة العامة لاستيفاء كافة بيانات وعناوين الأشخاص في مسرح الجريمة وأثناء التحقيق فيها مما يساهم بشكل كبير في معرفة أولياء الدم، ويسهل الفصل النهائي في هذه القضايا ، ومع ذلك وبسبب عمومية النصوص في قانون الإجراءات الجزائية والتي أدت إلى اختلاف الاجتهادات في السير في قضايا القتل العمد بسبب عدم وجود أولياء الدم فقد طلبت من دائرة التفتيش القضائي التعاون مع إدارة الفتوى والتشريع لإعداد تعديل تشريعي في قانون الإجراءات الجزائية لتحقيق هذا المقصد وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

نشكر الأخ معالي الوزير ، والكلمة للأخ العضو مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا سعادة الأخت الدكتورة أمل القبيسي ، والشكر موصول للسادة الوزراء والضيوف الكرام ، وأخص بالذكر معالي / هادف جوعان الظاهري - وزير العدل ، ففي لقاء أخير التقيت به حيث قال " كلما رآني الأخ مصبح يقدم لي سؤالاً " وأشهد الله أن هذا من باب المحبة والأمور التي تحتاجها الدولة ، ولو سمحتي يا سعادة الدكتورة بدقيقتين قبل أن أبدأ التعليق على إجابة معالي الوزير ، فأول شيء أشكر سعادتك على المقدمة التي تقدمتي بها ، ولي عتب بسيط هو عتب من أخ محب لرئاسة المجلس ، فأعتقد أنك ذكرت يا سعادة الدكتورة المشاركات الخارجية للشعبة البرلمانية ، فأيضا كان هناك مشاركة لوفد الشعبة البرلمانية في البرلمان العربي حيث انتهت قبل يومين في جمهورية مصر العربية ، وأيضا نحن لابد أن نذكر هذا خاصة أن رئاسة البرلمان العربي اليوم للإمارات ، فلابد أن نشيد بذلك ، وأيضا في إعلامنا الداخلي في المجلس والإعلام المحلي لدولة الإمارات ، وهذا شيء - أعتقد - شرف للإمارات أن نذكره دائما . النقطة الأخيرة ، دكتورة أمل جزاك الله خيراً ، فلا أدري لمن أوجه العتب ، هل هو لرئاسة المجلس أم للأمانة العامة أم لوزارة شؤون المجلس الوطني ، فاليوم نتقدم بأسئلة ، والأسئلة تأخذ

مدىً طويلاً ، نعم هناك إجراءات وأمور تؤخذ في الحسبان لكن بعض مواضيع هذه الأسئلة أو مضامينها قد ينتهي أو تحل أو تحصل فيه إجراءات إذا كان هناك ضغط إعلامي ، فبعض الوزارات تأخذ بمجرى موضوع السؤال ، فسؤالي اليوم أخذ فترة طويلة ، وأعتقد أنه تم الفصل في الموضوع الذي كنت أسأل عنه ، فأتمنى في الأيام القادمة أن يكون هناك مراعاة لظروف بعض الأسئلة وحاجتها وأهميتها ، وبعض الوزارات تأخذ مجرى هذا الموضوع سواء الذي يعرض اليوم وأيضا هناك آخر أخذ فترة طويلة وأعتقد أن نفصل في الموضوع ، فأتمنى في الأيام القليلة القادمة أو المواضيع الموجودة عند الأمانة العامة أو لدى رئاسة المجلس أن يكون هناك مراعاة لظروف بعض هذه الأسئلة لحاجتها وأهميتها .

طبعا أشكر لمعالي الوزير على رده لكن الموضوع الذي يتكلم فيه هو خاص بالأجانب نعم ، ونحن واعين للمادة (25) من الدستور والتي لا تفرق بين مواطن وأجنبي في القضاء ، وهذا من صفات أو سمات القضاء في دولة الإمارات والكل يشيد بذلك .

طبعا الجميع يعلم عن وجود قضايا كثيرة في جميع محاكم الدولة ، وكما هو معروف بديهيا للجميع بعدم تدخل أي شخص نهائيا في سلطة القضاء ، ولا في الأحكام القضائية باعتبارها خطوطا حمراء لا يستطيع أحد تجاوزها في الإمارات ، لكن الجديد في الموضوع أن هناك تطورات في المجتمع الدولي وتغيرات سياسية وتوجهات عالمية ، وطرق لتواصل الإعلام العالمي مما جعل دول العالم على تواصل من خلال هذه الوسائل الإعلامية مع بعضها البعض ، واطلاع سكان كل دولة على ما يدور في دول العالم الآخر ، طبعا وجود الأجانب في كل دولة للإقامة أو للعمل أو للسياحة أو أيضا للزيارة قد يكون أحيانا هؤلاء الأجانب أطراف في بعض القضايا التي تطبق عليها عقوبات ، والأنظمة التي تطبق في جميع دول العالم أو أن كل دولة لها قانونها الخاص بها في القضاء ، طبعا كما قلنا الجميع في الدولة مواطناً كان أم غير مواطن فالجميع سواسية أمام القانون ، فمن هذا المنطلق وفي جميع المجتمعات الدولية كما في دولتنا توجد الكثير من المخالفات والجرائم بدرجاتها المختلفة ، وهناك ما ينظمها من تشريعات وقوانين وقضاء عادل مستقل ، وكما هو معروف أو متعارف عليه فإن القانون يأخذ مجراه في كل الأحوال ، لكن بعض القضايا التي لا تمس مصالح الدولة العليا ولا بأمنها والتي تكون ضمن الجرائم المعروفة المتعمدة أو غير المتعمدة أو بالخطأ ، وهذه قد تأخذ إجراءات القضاء والحكم فيها فترات طويلة لاعتبارات قانونية عدة كعدم الانتهاء من كافة الإجراءات الخاصة بالقضايا قيد التداول والاستدلالات وغيرها من الأمور التي تبطئ أحيانا في الفصل في القضايا ، إلا أننا رأينا في بعض القضايا بعض التأخير

الذي جعل للدول أطراف القضية ، أي الدول التي يكون أفرادها أطراف في هذه القضية أن تتدخل وتضغط على الدولة أحيانا ، وفي حالة عدم وجود رد من دولة الإمارات أو من خارجية الدولة فإن تلك الدول تتوجه لدول أخرى تربطها بها مصالح مشتركة أو حتى التي ليس لنا بها علاقة مباشرة من تلك الدول التي أستطيع أن أسميها " دول حاسدة لدولة الإمارات على ما وصلت إليه من مستوى متطور ونهوض حضاري متقدم " ففي هذه الحالة يحدث نوعا من الضغط على بلادنا وقد يصل سوء الفهم إلى الإساءة للقضاء عندنا ، وهذا خلاف للصورة الحقيقية لقضائنا العادل الأمين ، طبعا أغلب المقيمين والسياح من كافة دول العالم يعلمون يقينا عدالة القضاء الذي يلمسونه في دولة الإمارات ، لكن سكان بعض الدول لا يعلمون سياسة بلادنا وقضائنا إلا من خلال ما يصلهم من إعلامهم المتحيز ، فلماذا لا يتم التسريع في إجراءات بعض القضايا التي قد يطول أمد الفصل فيها وذلك بمحاولة تقريب مدد الجلسات ، وتسريع الإجراءات القضائية الأخرى كي لا نترك لأي أحد حجة أو كثرة الأقاويل والتأويل وذلك للسعي إلى تقليص مدة الفصل في بعض القضايا التي قد تستمر لأكثر من ثمانية أشهر ، فلماذا لا تكون ثمانية أشهر أو أقل دون المساس بمجريات القضاء .

طبعا أنا كنت أتكلم وكان مضمون سؤالي عن قضية الدكتور الإفريقي الذي تسبب بخطأ طبي وسجن ، لكن ما زالت قضيته مستمرة إلى قبل أيام أو قبل - ربما - أقل من شهر حيث تم الفصل فيها ، فهذا ما أردت التنويه له ، فلماذا لا يتم تقصير فترة الفصل في بعض القضايا التي من الممكن أن تسبب ضغطا على دولة الإمارات والذي لا نقبله ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة الأخ العضو مصبح الكتبي ، وقبل إعطاء الكلمة لمعالي الوزير أشكرك على تذكيرنا بمشاركة الإمارات في اجتماع البرلمان العربي في جمهورية مصر العربية ، وفعلا باسم رئاسة المجلس ، وأيضا الأمانة العامة نتقدم بالاعتذار للإخوة الأعضاء في البرلمان العربي الذين انتهت مهمتهم بالأمس من عدم اشتمال مهامهم أو نشاطهم في الكلمة الرئيسية التي افتتحنا بها جلستنا ، ونتمنى من الإخوة الإعلاميين تضمينها ، وتضمين ما سأذكره حاليا ، فالمجلس دائما يشيد ويتشرف بأن النشاط والمشاركة الفاعلة والمشرفة لأعضاء البرلمان العربي ، وكذلك نتشرف بأن عضو المجلس الوطني الاتحادي سعادة الأخ أحمد الجروان هو رئيس البرلمان العربي ، وقد شهدت المرحلة القصيرة من استلامه للرئاسة نشاط فاعل ومتميز مشهود له على مستوى الصعد سواء كانت العربية أو الدولية ، وكان له مردود - فعلا - إيجابي كبير للإخوة الأعضاء

المشاركين في البرلمان العربي على العلاقات الإيجابية الوطيدة فيما بيننا وبين الدول الصديقة والشقيقة على حد سواء ، وكذلك على توطيد علاقتنا وعلى - أيضا - اتخاذ مبادرات حكيمة في مجال ما يرتقي إلى العمل البرلماني العربي .

لذلك - مرة ثانية - أتقدم لكم بالاعتذار عن هذا السهو غير المقصود ربما لأنه - فقط - انتهت المهمة بالأمس ، وكنـــا نذكر مهـام تمت في شهر مارس وأبريل حاليا ، وقد انتهت هذه المهمـــة - فقط - بالأمس ، ولكن رب ضارة نافعة ، وهذه إشادة خاصه بمشاركاتكم دائماً ، ونتمنى لكم دائما - إن شاء الله - التوفيق فيها ، وأعذروني على هذا السهو .

والآن ننتقل إلى معالي الوزير للرد على ما تفضل به سعادة الأخ مصبح الكتبي .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري : (وزير العدل)

شكرا سعادة الرئيس ، مرة أخرى أشكر سعادة الأخ العضو مصبح الكتبي ، والمحبة متبادلة بيننا دائما وأبدا - إن شاء الله – بالرد على تعقيب سعادته :

بالنسبة للتأخير طبعا التأخير سمة ليست جيدة في الفصل في القضايا ، ونحن نعرف وندرك هذا الأمر ، ولذلك نحن نحرص على أن نسرع في الفصل في القضايا ، وهناك آليات لذلك ، وكما قلت هناك تعديل تشريعي إن شاء الله سيعجل بهذا الموضوع ، ونحاول نعمل بقدر الإمكان أن نكون في المستوى العالمي فيما يتعلق بنسب الفصل في القضايا لأن القيادة الرشيدة وضعتنا أمام تحدٍ كبير حتى نكون من أفضل دول العالم في سنة 2021م ، ونحن حريصون على أن نكون جزءاً من هذا التوجه ومن هذا التوجيه ، وحريصون على ان تكون قوانين دولة الإمارات وإجراءات المحاكم فيها سريعة ، والعدالة تحقق عندما تكون سريعة ، وتكون في نفس الوقت متوازنة بين الوقت وبين أهمية القضية ، فهناك بعض القضايا لها طبيعة خاصة ،

فبعض القضايا تتطلب خبرة طبية أو خبرة فنية ، وأنا لا أريد التحدث عن قضية بعينها لكن هناك بعض القضايا تتفاوت في سرعة الفصل فيها نتيجة التعقيدات المتعلقة بالقضايا ، وهذا معروف عالميا ، فاليوم نحن نتحدث عن قضايا بسيطة يتم الانتهاء منها خلال أشهر وبعض القضايا المعقدة تستمر فترة طويلة ، لكني أريد أن أؤكد للمجلس ولسعادة الأخ العضو أن الوزارة حريصة كل الحرص على متابعة إنجاز القضايا ، وأن تكون إجراءاتنا وقوانينا - إن شاء الله - من أفضل القوانين الموجودة ، وليس لدي تعليق آخر لأني لا أعرف صراحة تفاصيل هذه القضية عدا الضجة الإعلامية التي سمعنا عنها كلنا ، لكن المؤكد أن الجميع حريص على إنجاز العدالة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، سعادة الأخ مصبح هل لديك تعقيب أخير ؟ تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

نعم ، أشكر الرئاسة على التنويه ، وما من عتب إلا لمحبة ، - أيضاً - وأشكر معالي الوزير على رده ، وفعلا إذا تطرقنا في يوم من الأيام لأي موضوع فأشهد الله أن هذا من حرص على دولة الإمارات وعلى سمعة دولة الإمارات ، ومضمون سؤالي حتى يوم كتب الإعلام عن السؤال وطرح السؤال ليس من أجل التشهير وأن عندنا قضايا متأخرة كثيرة ، فالقضايا المتأخرة محدودة، لكن نريد أن نثبت للجميع أن قضاء الإمارات هو قضاء نزيه وقضاء عادل والكل يشهد له ، فمن يعرف وعاش في الإمارات يعرف قضاء الإمارات ، كذلك كنت أتمنى من معالي الوزير أن يخرج للصحافة ويذكر هذا الشيء ، ففعلا هذه مواضيع تخص اسم الإمارات وليس قضاء الإمارات فقط ، وفي النهاية أشكر معالي الوزير على رده الوافي ، وشكرا . ؟

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، وننتقل إلى السؤال التالي .

2. سؤال موجه إلى معالي / الدكتور هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل من سعادة العضو / أحمد علي الزعابي حول " تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية في نظام العدالة الإلكترونية " .

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل :

" تستوفي المحاكم الاتحادية رسم خدمات في نظام العدالة الإلكترونية قدره (350) درهما عن كل قضية في كافة مراحل التقاضي بالرغم من أن وزارة العدل تستوفي الرسوم المقررة عن كافة القضايا التي تسجل لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

فما هو السند القانوني لاستيفاء هذا الرسم ؟ "

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري : (وزير العدل)

شكراً ، وبدايةً أتوجه بخالص الشكر لسعادة الأخ أحمد علي الزعابي - عضو المجلس الوطني الاتحادي مشيدا بحرصه وحرص رئيس وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي على الاهتمام بشؤون المواطنين وللإجابة على سؤال العضو المحترم حول الأساس القانوني في تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية في نظام العدالة الالكترونية أتشرف بالإحاطة بأنني سبق أن أرسلت رداً لمجلسكم

الموقر على هذا السؤال بتاريخ 2013/3/12م مفاده أن المادة (3) من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2011م في شأن الإيرادات العامة للدولة تنص على : " أن يتولى مجلس الوزراء أو من يفوضه فرض أداء أموال أو رسوم أو عوائد اتحادية عدا الضرائب وذلك بقرارات صادرة منه بناء على اقتراح الوزير " .

وقد سبق لمجلس الوزراء الموقر أن أصدر قراره رقم (19) لسنة 2004م في شأن تخويل وزير المالية استحداث وتعديل الرسوم الخاصة بالدرهم الإلكتروني وأية رسوم تراها وزارة المالية محققة لسياسة تنمية الإيرادات ، واستنادا إلى قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (14/(167) لسنة 2007م في شأن الموافقة المبدئية على برنامج العدالة الإلكترونية فقد أصدر سمو وزير المالية القرار الوزاري رقم (128) لسنة 2009م بشأن استحداث بعض رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة العدل في برنامج العدالة الإلكترونية ، كما أصدر القرار الوزاري رقم (358) لسنة 2011م معدلا لبعض الرسوم الواردة في قراره السابق ، كما أصدر القرار الوزاري رقم (206) لسنة 2012م معدلا لقراره رقم (128) سالف الإشارة إليه والذي بين فيه أن الرسم للقضية الواحدة (350) درهما وليس على كل طرف ، كما نص القرار المذكور على إعفاء عدد من القضايا من تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية وهي قضايا لجان التوفيق والمصالحة ، وقضايا التوجيه الأسري والأوامر على العرائض وأوامر الأداء وقضايا النفقة ، كما يتم تأجيل تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية إذا تقرر تأجيل الرسوم القضائية .

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه الرسوم تختلف عن الرسوم القضائية المقررة قانونا باعتبار أنها رسوم خدمات الكترونية مترتبة على كل مستخدم لبرنامج العدالة الإلكترونية وليس لها اتصال من قريب أو بعيد بالرسوم القضائية المقررة قانونا حيث أن البرنامج المذكور سوف يتيح للمتقاضين والمحامين والمراجعين العديد من الخدمات التي تسهل عليهم إنجاز معاملاتهم وتوفر عليهم الجهد والوقت والمال مثل تقديم صحيفة الدعوى والرد على الخصوم والتواصل مع الخبراء ونحو ذلك بطريقة إلكترونية من خلال الموقع دون الحاجة للحضور أمام الجهات القضائية لإنجاز مثل هذه الأعمال ، ومن هنا يتضح الفرق بين الرسم المقرر تحت ما يسمى الرسوم القضائية والرسم المقرر في برنامج العدالة الالكترونية على الخدمات التي تقدمها وزارة العدل في إطار البرنامج المذكور وهو ما يتوافق مع نص الدستور الذي نص في المادة (126) على مكونات إيرادات الاتحاد حيث جاء في البند (2) منها ما نصه " الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد في مقابل الخدمات التي يؤديها " ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة (123) منه

على أنه كما لا يجوز تكليف أحد بأداء أموال أو رسوم أو عوائد اتحادية إلا في حدود القانون وطبقا لأحكامه ، وهو ما يأتي متوافقا مع صدور القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2011 سالف الإشارة إليه .

أما الرسوم القضائية فهي ليست رسوم مقابل خدمة وإنما هي داخلة في إطار أحكام البند (1) من المادة (126) السابق ذكرها والذي ينص على أن من بين الإيرادات العامة للاتحاد الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد تشريعا وتنفيذا ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، والكلمة الآن للأخ العضو أحمد علي الزعابي فليتفضل .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكراً لسعادتك ، وشكراً لمعالي الوزير ، في الواقع عندما تم تقديمنا لهذا السؤال كان المقصود منه النص - كما أشرتم - معالي الوزير في المادة (133) من الدستور فهذا النص يقرر نصا عاما لا يجوز الخروج عنه ، وهو لا يجوز فرض أية ضريبة اتحادية أو تعديلها أو الغائها إلا بقانون ، كما لا يجوز تكليف أحد بأداء أموال أو رسوم أو عوائد اتحادية إلا في حدود القانون وطبقا لأحكامه .

إن قرار معالي وزير المالية رقم (128) لسنة 2009م الذي نص على أن : " تحصل رسوم عند استخدام الخدمات المدرجة في الموقع الإلكتروني لبرنامج العدالة الإلكترونية وذلك على النحو التالي : "رسم اشتراك الأطراف المعنية بالقضايا قدره (350) درهم للقضية الواحدة في كافة مراحل الدعوى"، أي أنني عندما أقوم بتقديم صحيفة دعوى سوف أقوم بسداد (350) درهم في المرحلة الابتدائية ، و 350 درهم في الاستئناف ، و 350 درهم في الطعن ، و 350 درهم عندما أقوم بفتح ملف تنفيذي ، و 350 درهم عندما أقوم بفتح ملف تظلم ، و 350 درهم عندما أقوم بالاشتراك أو بالتظلم من قرار تنفيذ أو غير ذلك ، أي رسوم غير محددة ليس لها أول من آخر ، والقانون واضح ، وأنا سأبدأ من النقطة الأخيرة وهي قانون الرسوم القضائية ، فقانون الرسوم القضائية رقم (32) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم (2) لسنة 2007 نص في مادته الرابعة منه بأنه :

" يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون " ومعالي الوزير يقول أن هذا رسم بخلاف الرسم الذي يقوم بسداده المتقاضي ، وهذا يعني الازدواجية ، فأنت تطلب مني رسم ، وهذا الرسم ليس درهما او درهمين ، ففي حدود بعض القضايا الحد الأقصى لها (30) ألف درهم، وبعضها يأخذ أضعاف هذا المبلغ إذا كانت هناك عدة طلبات في ذات اللائحة أو في ذات

الدعوى ، أي من الممكن أن أسدد رسما مضاعفا أضعافا لهذا ، وفي نفس الوقت أنت تلزمني بسداد اشتراك في رسم العدالة الإلكترونية مقداره (350) درهم وتقول أن هذا ليس رسما لمصلحة التقاضي ، إذاً فهو رسم لمصلحة ماذا ؟! فاليوم المتتبع لما يحصل في المحاكم نجد أن هذا النظام غير مجدٍ مطلقا ، وحتى موظفي المحاكم يشتكون من رداءة هذا النظام ، فأولا إذا كنت أنا متقاضيا عاديا لا أستطيع أن أدخل على هذا البرنامج من خارج المحكمة ، إذاً ما هو الهدف من أن تلزمني وزارة العدل بدفع 350 درهما دون أن استطيع الدخول إلى هذا النظام ! فهذا غير معقول ، فأنت تأخذ مني جباية بمبلغ 350 درهما ولا أستطيع الإستفادة من هذا النظام ، فما هي الفائدة ؟ هل هي مجرد أن أدفع رسماً أو اشتراك كوني أقوم بتسجيل هذه الدعوة ، فهذا غير معقول ! واليوم ايضا هذا يتعارض مع نصوص وقوانين أخرى مثل قانون الأحوال الشخصية ، فقانون الأحوال الشخصية هناك قضايا رسومها لا تتعدى مائتي درهم ، وفي نفس الوقت عندما تلجأ اليوم زوجة وترفع دعوى تطليق للضرر فإنها بالإضافة إلى هذا الرسم تدفع 350 درهما ، أي أن هذا الرسم أعلى من الرسم المقرر للدعوى الأساسية ، الواقع - يا معالي الوزير - وزارة العدل – صراحة – في هذه النقطة عندما تطلب هذا الرسم أنا أعتبر أن هذا الرسم مخالف لنص الدستور والقانون ، فالنص الدستوري - معاليكم ذكرتموه - أنه لا يجوز جمع رسوم إلا في حدود القانون ، وقانون الرسوم القضائية يقول : " يلغى كل حكم يخالف ذلك " إذاً هنا لدينا تعارض بين النصين ، هذا من جانب .

ومن جانب آخر : هذا البرنامج ، يكلف الدولة مبالغ هائلة وطائلة ولا تستفيد منه الدولة للأسف ، وأنا لدي ملاحظة ، فاليوم الشركة التي تقوم بهذا البرنامج – وللأسف هي شركة أجنبية مسجلة في الدولة – هي شركة ذات مسؤولية محدودة رأس مالها (150) الف درهم ، فإذا كانت هذه الشركة .....

سعادة رئيسة الجلسة :

لو سمحت الأخ العضو الإيجاز والتكلم في موضوع السؤال تحديدا ، تفضل .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

سأصل إلى موضوع السؤال ، وهذه نقطة فقط من أجل التوضيح ، فالرسوم التي يتم تقاضيها لا تدخل في حصيلة وزارة المالية ولا وزارة العدل ، أي أنها تخرج إلى هذه الشركة ، فوزارة العدل أو وزارة المالية عندما اتفقت على تحصيل هذه الرسوم لمدة خمس سنوات – وهذا الكلام نشر في جريدة الخليج قبل فترة – قالت أن هذه الرسوم ستؤول إلى هذه الشركة كاملة في السنة الأولى

والسنة الثانية دون أن تدخل في خزينة الحكومة ، أما السنوات الثالثة والرابعة والخامسة ، ففي السنة الثالثة تأخذ الشركة (32) مليون و (736) ألف درهم ، وما زاد على ذلك حتى حدود أربعين مليون درهم يؤول للحكومة ، وإذا زاد المبلغ عن ذلك تأخذ الشركة (80%) منه والحكومة (20%) ، وأنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل لأن السنة التالية – أيضا – بنفس الطريقة، فأنا أقول إذا كانت هذه رسوم تحصل عليها هذه الشركة ، فلماذا لا تقوم الحكومة بعمل هذا البرنامج وتملكه والإستفادة منه ؟ فاليوم أنا أدفع رسم وفيه ازدواج، فيا حبذا لو ينص على ذلك في قانون الرسوم ، ويتم رفع الرسم بنص قانوني وليس بمجرد قرارات وزارية ، لأن التفويض في القرارات الوزارية وإن كان هناك نص في الدستور بأن يعطي لمجلس الوزراء أن يعطي تكليف بتفويض وزير المالية باستحداث رسوم معينة ، ولكن إذا وجد الأصيل فلماذا – أصلا – يكون هناك تفويض مطلق في مثل هذه الحالات ؟ فيجب أن يقتصر التفويض على حدود معينة وبحدود ملائمة ، وأن تخضع هذه الرسوم لمبدأ الملائمة وليست على سبيل الإطلاق ، وشكرا.

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة الأخ العضو أحمد علي الزعابي ، وقبل أن أعطي الكلمة لمعالي الوزير لي رجاء في أن أطلب من الإخوة في القاعة الهدوء حتى نستطيع الاستماع للمناقشات بفاعلية ، والآن الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري : (وزير العدل)

شكرا سعادة الرئيسة ، من الناحية القانونية أنا متأكد أن القرار قانوني ودستوري ، ويتوافق مع نصوص الدستور ، وبإمكاننا الحديث مطولا حول هذا الأمر ، وطبعا أساس القرار يعتمد على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011 في شأن الإيرادات العامة للدولة ، وقانون الرسوم القضائية الصادر في عام 2005 والمعدل في عام 2007م ، فهذا القانون أحدث ، وشيء طبيعي أن القرار الوزاري صدر في حدود القانون والذي نص عليه الدستور هو أنه لا يجوز فرض رسوم إلا بقانون ، وقانون هذه الخدمات صدرت بناء على قانون الإيرادات العامة للاتحاد لعام 2011م ، فهذا من الناحية القانونية ، فنحن نؤكد على قانونية القرار وأنه مستند على أساس قانوني صحيح .

أما بالنسبة لموضوع الشركة فقد تمت دراسة الموضوع في المجلس الوزاري ، وأنا لم أكن موجودا في ذلك الحين ولا سعادة العضو ، فهذا القرار قديم ومتخذ في العام 2007م ، ولكن القرار مدروس وتم بالتنسيق فيما بين المجلس الوزاري للخدمات ووزارة المالية ووزارة العدل

بناء على مذكرة مرفوعة من وزارة العدل ، ووزارة تطوير القطاع الحكومي في عام 2007م حيث درس الموضوع بشكل مستفيض ، وتمت دراسة العروض المقدمة ، وتم الاتفاق في ذلك الوقت على السير في هذه الإجراءات ، فأنا لا أريد الحديث عن هذا الأمر أكثر من اللازم ، ولكن دعونا نتحدث عن الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج ، أي فوائد استخدام البرنامج من قبل الجمهور ، فالبرنامج – الحمد لله – كأي برنامج أو أي تغيير يحدث في أي وزارة من الوزارات نظام الكتروني حيث نستمع للشكاوي ونستمع لشكاوي الجمهور والمحامين والمستخدمين ، وهذا يأخذ وقتاً حتى يتعرف عليه الناس ويتم معالجة الملاحظات ، فلا يوجد نظام متكامل يأتي كاملا بكبسة زر ، فهذا نظام تم تطويره ليخدم المحاكم والإجراءات في محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة ، نعم هناك ملاحظات ، ونحن نسمع من الجمهور ، ونسمع من المتعاملين مع النظام ونسمع من المحامين والموظفين لكن النظام سيأخذ حقه من التطبيق إن شاء الله .

ودعونا نتحدث بعجالة عن فوائد استخدام الخدمات التي يقدمها هذا النظام للجمهور :

أولا : متابعة القضايا ومستجداتها من أي مكان وفي أي زمان .

ثانيا : توفير قدر كبير من الراحة والمرونة عند التعامل مع المحكمة .

ثالثا : استلام الإشعارات بواسطة الرسائل النصية والبريد الالكتروني .

رابعا : خدمة الدفع الإلكتروني للرسوم بواسطة الدرهم الإلكتروني .

خامسا : إمكانية البحث والإستعلام عن المحامين المقيدين في الوزارة .

سادسا : إمكانية حساب رسوم الدعاوي قبل رفعها إلكترونيا .

سابعا : تقديم طلبات الكاتب العدل الكترونيا بنماذج معتمدة من الوزارة .

ثامنا : متابعة حالة طلبات الكاتب العدل الكترونيا .

تاسعا : إمكانية التحكم بطلبات الكاتب العدل الكترونيا .

كذلك بالنسبة لفوائد الإستخدامات الإلكترونية للمحامين :

أولا : توفير الوقت والجهد حيث لا يتطلب حضور المحامي للمحكمة إلا للضرورة .

ثانيا : الـ (efilling) : تقديم الخدمة في أي مكان وفي أي زمان من خلال (15) موقع للمحاكم .

ثالثا : توفير قدر كبير من الراحة والمرونة للمحامي عند التعامل مع المحكمة .

رابعا : تسليم المستندات في أي وقت وأي مكان .

خامسا : استلام الإشعارات بواسطة الرسائل النصية والبريد الإلكتروني .

سادسا : خدمة الدفع الإلكتروني للرسوم بواسطة الدرهم الإلكتروني .

سابعا : تخزين بيانات الدعوى ومستنداتها في جهاز المستخدم .

كذلك للبرنامج فيما يتعلق بتطوير نظام إدارة القضايا للمحاكم المدنية والشرعية بمختلف درجات التقاضي الخصائص التالية :

أولا : قيد بيانات القضايا .

ثانيا : عرض جدول الجلسات على الإنترنت .

ثالثا : تسجيل وتحديث نتيجة الجلسات .

رابعا : إصدار الأحكام إلكترونيا .

خامسا : نظام سير العمل الإلكتروني بين مختلف الأقسام .

سادسا : نقل ملفات القضايا إلكترونيا بين المحاكم .

سابعا : الوصول إلى مستندات القضايا عبر الإنترنت .

ثامنا : سداد الرسوم الكترونيا .

تاسعا : تقديم طلبات الوصول إلى ملفات القضايا الأخرى .

ولا أريد الدخول في النواحي المالية لأن هذا الإتفاق تم بالإشتراك مع وزارة المالية ، وهي أدرى بالجوانب المالية وكيفية تحصيل هذه الرسوم ، وتم الإتفاق مع الشركة المعنية بطريقة معينة مثل أي مشروع آخر ، فوزارة المالية قدرت ما هو مطلوب منها في ضوء العقد الموجود ، وبالتالي أنا - بصراحة - لا أريد الدخول في الجوانب المالية للموضوع لأن هذا الأمر تم – أساساً – بين وزارة المالية والشركة في تفصيل توزيع الدفعات وعدد السنوات ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لمعالي الوزير ، إذا كان لديك تعقيب سعادة الأخ العضو فرجاء أن يكون بشكل موجز لأن لدينا قائمة كبيرة من الأعمال اليوم ، وبالتالي فرجاء الإيجاز ، تفضل .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكراً لسعادتك ، وأنا طبعاً لم أوجه السؤال مباشرة باعتبار معالي الوزير هو من قام بهذا أو بشخصه ، وإنما أوجه له السؤال بصفته وزيرا للعدل ، فهذا هو السؤال ، فأنا لا أتكلم لشخص معالي وزير العدل وإنما بصفته وزيرا للعدل .

النقطة الأساسية – سعادة الرئيس ، معالي الوزير – أن معالي الوزير بين برده خدمات كثيرة جداً تقدم ، ولكن هذه الخدمات غير موجودة في الوقت الحالي ، إذاً وزارة العدل تتقاضى مني رسوماً

دون أن أستفيد منها ، فالرسم يكون مقابل خدمة في الأساس ، فإذا كانت هذه الخدمة غير مقدمة لي فلماذا تتقاضى وزارة العدل مني رسوماً لشيء لا أحصل عليه ؟! ، هذه هي النقطة الأولى .

النقطة الثانية : النص الذي قرره معالي الوزير ، هذا النص أو هذا الحكم الذي تم التعديل القانوني بناء عليه كان لتغطية قواعد إعداد الميزانية ولم يقصد منه الرسوم القضائية أساسا ، خاصة أن النص في المادة (112) من الدستور قررت أنه لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما يقع قبل هذا التاريخ ، هذا هو النص ، وبالتالي فنص المادة (56) مكرر في القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 2005 بأن : " يتولى مجلس الوزراء أو من يفوضه التكليف بأداء أموال أو رسوم أو عوائد اتحادية وذلك بقرارات صادرة منه بناء على اقتراح وزير المالية " ، لم يكن هذا على سبيل الإطلاق وإنما كان لتقرير واقعة معينة وهي تغطية قواعد إعداد الميزانية التي كانت تصدر سابقاً بقرارات فردية لكل سنة ما ، وبالتالي أراد أن يسحب عليها الحكم في هذا النص وألحقه بتاريخ سابق ، أنا - على كل - أكرر مرة أخرى بالنسبة لمعالي الوزير هذا ليس سؤالاً شخصياً لمعاليه وإنما هذا السؤال مقدم بصفته وزيراً للعدل ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة العضو ، وأعتقد أن معالي الوزير على علم ومعرفة بأن هذا السؤال مقدم - فعلاً - لوزارته ، تفضل يا معالي الوزير بالتعقيب الأخير .

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري : (وزير العدل)

شكراً سعادة الرئيس ، ليس لدي أي زيادة وكنت أتمنى أن يسمح الوقت لعرض خدمات البرنامج الحية في هذه الجلسة ولكن الوقت لا يسمح بذلك ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، ونشكر معالي الأخ الوزير الدكتور هادف الظاهري على تواجده معنا اليوم وعلى تعاونه الدائم في إعطاء ردود إيجابية - إن شاء الله - ، وتنفيذ بعض التوصيات - أيضاً - والأخذ بالاعتبار بأسئلة الإخوة الأعضاء ...

معالي / د. هادف بن جوعان الظاهري : (وزير العدل)

أود الاستئذان - يا سعادة الرئيس - إذا لم يكن لي حاجة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

نعم ، لا مانع في ذلك فقد انتهت الأسئلة - وإن شاء الله - نراك قريباً في أسئلة أخرى للأعضاء ، والآن ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى معالي الأخ حميد محمد عبيد القطامي .

3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة " .

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي - وزير التربية والتعليم :

تحذر دراسات طبية عدة من أن للحقيبة المدرسية تأثيراً سلبياً في توازن قوام الطلاب وجهازهم الحركي ، نتيجة انحناء الجسم أثناء حمل الحقيبة بسبب ثقل وزنها .

فما هي الإجراءات التي سوف تقوم بها الوزارة لتخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة ؟ " .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة الآن لمعالي وزير التربية والتعليم فليتفضل .

معالي / حميد محمد عبيد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سعادة الدكتورة أمل القبيسي ، وشكرا للأخ سعادة العضو علي عيسى النعيمي على هذا السؤال ، وحقيقة هذا السؤال ذو شأن مجتمعي ، وبالتالي أهميته تأتي بحكم أننا كلنا شركاء في هذا الموضوع سواء كانت الوزارة أو المدرسة أو ولي الأمر أو الجميع ، فوزارة التربية لحرصها على أهمية هذا الموضوع ولتخفيف - أيضاً - حجم الحقيبة المدرسية ولمعرفتها - أيضاً - بعد الدراسات المستفيضة بشأن الآثار الصحية للحقيبة المدرسية قامت باتخاذ حزمة من الخطوات في اتجاه تخفيف وزن هذه الحقيبة وتخفيف - أيضاً - دورها ، ولعلي أسرد بعض هذه الخطوات ، فمن ضمنها تم توجيه الجدول المدرسي بحيث يكون الجدول المدرسي اليومي متوازن بين المواد فيما يتعلق بالمواد العلمية أو الأنشطة التي ليس لها كتب دراسية ، وقد قامت الوزارة - أيضاً - في هذا العام بدمج عدد من الكتب المدرسية وتقليل صفحاتها وتقليل عدد الكتب التي يحملها الطالب ، بالإضافة إلى تعديل مواصفات الورق المستخدم في الكتاب ليكون خفيفاً نوعاً ما من حيث الوزن مع عدم إغفال معايير جودة الطباعة فيها ، كما قامت الوزارة بهذا العام بعمل تجريبي وهو تقسيم الكتاب المدرسي على ثلاثة فصول خاصة بعد تطبيق نظام الفصول الثلاثة ، وتم تجريب هذا الكتاب على مادة اللغة العربية على أمل أن تجرى له دراسة تقويمية لمدى تطبيقه على الثلاثة فصول بحيث يتم تقليل حجم الكتاب وبالتالي تقليل وزن الحقيبة .

كما تم إيجاد الخزائن داخل الفصول وهي الـ "Lockers" بحيث تستطيع إدارة المدرسة أن تنظم عملية بقاء الحقيبة في داخل هذه الخزائن لوقت أطول ، ونحن في عام 2011 تم تحميل جميع المواد الدراسية على تطبيق "Apple Store" فبالتالي أصبح الطالب يستطيع أن يتصفح الكتاب على ذلك التطبيق من خلال أي جهاز لوحي سواء كان في البيت أو في أي مكان آخر بالإضافة إلى تحميل هذه الكتب على موقع الوزارة الالكتروني .

وفي عام 2012 أي قبل عام أطلقت الوزارة مشروعاً كبيراً وهو مشروع " برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي " ، وهذا البرنامج هو نظام تفاعلي يعتمد على كل الاستخدامات ليس - فقط - تحميل المادة على الجهاز اللوحي ولن أتكلم عن جهاز معين ، فهناك أناس كثر يعتقدون أن المواد محملة على جهاز " IPAD" لا ، بل نحن نتكلم عن جهاز لوحي أيا كانت الشركة المصنعة له ، وبالتالي بدأ العمل التطبيقي في 14 مدرسة وتم تحميل مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات ، وبالتالي نتطلع - إن شاء الله - إلى تطبيقه مع انتهاء المرحلة التجريبية على المدارس في الدولة وفق خطة تم الإفصاح عنها ، وأعتقد أن التطبيق التدريجي لهذا المشروع سوف يقلل من مفهوم استخدام الحقيبة المدرسية ، وبالتالي سنجد أنفسنا بعد سنوات قليلة من الزمن أنه لا توجد لدينا حقيبة مدرسية بالشكل التقليدي الموجود .

هذه - حقيقة - جملة من الخطوات بالإضافة إلى كثير من الخطوات التي تم توجيهها إلى إدارات المدارس بحيث تقلل من استخدامات هذه الحقائب بشكل كبير ، وأنا هنا أقول أن هذا الشأن - كما ذكر الأخ علي - أعتقد أن هذا السؤال شأن مجتمعي وعلينا أن نقوم بتعزيز هذه الثقافة وهذا المفهوم بحيث لا نحمل أبناءنا أكثر من اللازم ولا نسير - أيضاً - في اتجاه الثقافة الاستهلاكية التي تأتيك قبل بدء العام الدراسي بحيث أصبح الناس يتهافتون على اقتناء بعض الحقائب وأحجامها وعلى الشركات المصنعة لها ، وكلنا هنا أولياء أمور ولا أريد هنا أن أذكر بعض الشركات ولكن هذه ثقافة بدأت تسود عندنا وكذلك في الدول الأخرى ، وأصبحت هذه الثقافة أن بعض الحقائب بأسعار خيالية، هذه الثقافة علينا أن نكون شركاء فيها ونقلل من المفهوم فيها بشكل أكبر ، وللوزارة دور في تقليل حجم الكتب الدراسية وتنظيمها ، ولها دور - أيضاً - بإيجاد مفهوم تفاعلي في الدراسة .

أتمنى أن أكون قد أجبت على السؤال المقدم من الأخ علي عيسى النعيمي ، وأنا على أتم الاستعداد للتحاور في هذا الموضوع ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، وقبل أن أعطي الكلمة للأخ علي عيسى النعيمي أود أن أشكرك - فعلاً - على الإجابة على هذا السؤال حرصاً على صحة أبنائنا وعلى صحة ظهورهم ، والآن ليتفضل الأخ علي بمداخلته .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سعادة الرئيس ، كذلك أتقدم بالشكر الجزيل للتفاعل الإيجابي لمعالي الوزير وقناعته بأهمية هذا السؤال على صحة أبنائنا الطلبة ، ومن خلال رده في الوقت الحالي - الحمد لله - نحن على اتفاق بأهمية موضوع هذا السؤال، وبالتالي - إن شاء الله - لدي - فقط - استفسار بالنسبة للتعليم الخاص ، لأننا نلاحظ - فعلاً - أن الوزارة عندما تتكلم فهي تتكلم عن التعليم العام لكن التعليم الخاص فيه كثير من أبنائنا المواطنين ، وللأسف أن المدارس الخاصة لاحظت من خلال ورود بعض الشكاوى من بعض أولياء الأمور أن بعض المدارس الخاصة تلزم أولياء الأمور بشراء حقائب بدون عجلات بسبب أن هذه الحقائب ربما تخدش أرضيات المدرسة ، وطبعاً هذا سبب غير منطقي - في الحقيقة - من قبل الإخوة في المدارس الخاصة ، ونريد أن نعرف هل هناك توجيهات من قبل الوزارة لتدارك هذا الموضوع وتوجيه المدارس الخاصة بعدم الفرض على أولياء الأمور بشراء حقائب بدون عجلات ، وكذلك بالنسبة لمواصفات البناء في المدارس ، فحسب علمي المتواضع أن مواصفات البناء يجب أن تخضع لموافقة الوزارة ومن ضمن هذه المواصفات الأرضيات ، فيجب أن تكون هذه الأرضيات مقاومة للخدوش ، فهل للوزارة سيطرة على هذا الموضوع ؟ هل تقوم بالموافقة على هذه المواصفات حتى لا يكون هذا عذر من قبل المدارس الخاصة ؟ كذلك هناك نقطة أخرى وهي موضوع التوعية ، وهذا شيء مهم جداً خصوصاً في المدارس الخاصة وربما ينطبق على المدارس العامة ، لكننا بالدرجة الأولى نلاحظ في المدارس الخاصة أنه لا توجد أي توعية ، وبعض المدارس الخاصة تعطي الأبناء مقررات وكتب ضخمة ، وبالتالي يضطر الطالب لحمل هذه الكتب ذهاباً وإياباً ، فهل وزارة التربية - كذلك - تشرف وتوجه قطاع التعليم الخاص بنفس التوجيهات التي توجهها للتعليم العام ؟ نريد رد معالي الوزير على ذلك ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً للأخ العضو علي النعيمي على ما تفضل به وليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / حميد محمد عبيد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً سعادة الدكتورة أمل ، وأيضاً الشكر موصول للأخ علي النعيمي ، أنا أوافقه فيما ذهب إليه في شأن التعليم الخاص وربما أنني في إحدى الجلسات هنا ذكرت أن الوزارة بصدد المراجعة لتنظيم وسياسات وإجراءات التعليم الخاص بالدولة ، وهذه المراجعة - الحقيقة - تتطلب الكثير من المبادرات ، ومن ضمنها القضايا التي تتعلق بطبيعة هذا السؤال . هناك بعض المدارس الخاصة

توصي - في بعض الأحيان - الطلاب باقتناء حقائب معينة أو - كما قال مقدم السؤال - حقائب ذات مواصفات معينة ، لكن نعده - إن شاء الله - من ضمن هذه المراجعة أن ننظر في هذا الموضوع بنظرة جادة لأن له علاقة بأبنائنا الطلبة .

والموضوع الآخر الذي أود الإشارة له هو جزئية التعلم الذكي ، سيطبق هذا النظام على بعض المدارس الخاصة في الفترة القادمة - وإن شاء الله - سنراجع كل المدارس الخاصة بأن تسير في هذا الاتجاه ، وأنا أعتقد أن المدارس الخاصة بما لديها من إمكانيات من الممكن أن تتفاعل وبالتتابع يمكن أن تقوم بالاشتراك في هذا النظام وتسير فيه بسرعة أكبر .

الموضوع الآخر هو موضوع التوعية ، فالتوعية - أيضاً - يجب أن نشترك فيها كلنا ، وكذلك المدارس الخاصة ومدارس التعليم العام وكلنا مطالبون بوعي عام تجاه هذا الموضوع ، وحتى أنا لما أشرت أننا كأولياء أمور علينا أن نعزز هذا الاتجاه بشكل مشترك ، أنا أوافق العضو بما ذهب إليه ولكن فيما يتعلق بجزئية هذا السؤال في هذا الشأن - إن شاء الله - سنضع بعض الخطوات التي تتوجه إلى المدارس الخاصة بهذا الشأن .

أما ما يتعلق بمواصفات المبنى المدرسي فهذه جهات ذات اختصاص وحتى الوزارة تعطي موافقتها على تصميم المباني المدرسية التي تتوافق مع بعض المعايير التي أعدتها الوزارة مع الوزارات المعنية سواء كانت وزارة الأشغال أو البلديات أو غيرها ، فهناك - الحقيقة - مواصفات خاصة بالمبنى المدرسي ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، والآن هل اقتنع سعادة العضو بالرد ؟ تعقيب أخير تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

نعم أنا مقتنع برد معالي الوزير ، ولكن مرة أخرى أكرر على موضوع التوعية - معالي الوزير - بأن تقوم الوزارة بالمبادرة بتوجيه قطاع التعليم الخاص والعام بالتوعية خصوصاً للأبناء الذين يحملون الحقائب إلى حين تنفيذ الخطوات والمبادرات التي اقترحها معاليه ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة العضو علي عيسى النعيمي وننتقل الآن إلى السؤال الرابع والموجه - أيضاً - إلى معالي الأخ حميد القطامي من سعادة العضو الأخت عائشة أحمد اليماحي .

4. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / عائشة أحمد اليماحي حول " إلغاء دور التوجيه التربوي في المتابعة العلمية المستمرة للمعلمين " .

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي - وزير التربية والتعليم :

على الرغم من الدور الهام الذي كان يقوم به الموجه التربوي في رفع الكفاءة العلمية والمهنية للمعلمين من خلال المتابعة المستمرة ، إلا أن الوزارة قامت بإلغاء هذا الدور ، واقتصر الأمر على عضويته للجان الرقابة المدرسية والتي تتولى أدواراً كثيرة ، مما أخل بعملية متابعة أداء المعلم وتمكنه من مادته العلمية وصحة ما يقدمه للطالب .

فلماذا تم إلغاء هذا الدور رغم أهميته ؟ " .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير فليتفضل .

معالي / حميد محمد عبيد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً للدكتورة ، وشكراً لمقدمة السؤال الأستاذة الفاضلة الأخت عائشة اليماحي ، والحقيقة هذا السؤال عبارة عن سؤال فني ودقيق ، وبالتالي لا يلم به إلا من كان لديه إلمام بالعملية التعليمية، فالأخت عائشة - الحقيقة - مقدمة السؤال بحكم طبيعة عملها ومعرفتي أنا بها – أيضاً - شخصياً استشعرت مدى أهمية هذا السؤال وبالتالي مدى دور التوجيه المدرسي ، وأنا أوافقها فيما ذهب إليه السؤال .

فالوزارة - الحقيقة - كانت لديها مراجعة في موضوع الرقابة والتوجيه في الفترة الماضية ، وكانت هذه الرقابة والتوجيه هي أننا لا نسير بالطريقة التقليدية التي سرنا عليها ، فأصبح هناك لزاماً لهذا الموضوع إطلاق مبادرة تسير في اتجاهات مختلفة ، المبادرة الأولى هي الرقابة والتوجيه المدرسي وهي رقابة وتوجيه على المدرسة ككل ، بحكم أن المدرسة لديها أهداف محددة سنوياً عليها أن تخرج بها ، وبالتالي أصبحت هذه الإدارة والعاملين فيها عليهم أن يعملوا على تعزيز هذا الاتجاه ، كما تم استحداث إدارة أخرى وهي إدارة ترخيص المعلمين وتقييم أداء

المعلمين ، وهذه الإدارة تتعلق بترخيص المعلم أو المعلمين الجدد - وأيضاً - توجيه أداء المعلمين الجدد بالإضافة إلى المعلمين المراد تحسين مستوى أداؤهم ، والعنصر الثالث هو المعلم ذو الأداء المرتفع وهذا يخرج خارج هذا الإطار ، وهناك إدارة أخرى وهي إدارة الاعتماد المدرسي وهي تقوم بدور كبير في متابعة المعلمين ، فأصبحت الجزئية - الحقيقة - متعددة ، وتعددت الأدوار بحكم الدور المعني بطبيعة كل عنصر ، أو توزع التوجيه بحكم الدور المعني بطبيعة كل واحدة ، فهناك دور على المدرسة ويصبح مدير المدرسة متحملاً لجزء كبير من هذه العملية ، وهناك دور على أداء المعلمين وأصبح هذا الدور ربما يتطلب متابعة من وحدة أخرى ، وفي هذا العام بدأ التطبيق فيما يتعلق بالتوجيه والرقابة المدرسية وأصبح الجهد واضحاً فيما يتعلق بهذا الموضوع .

وفيما يتعلق بالموضوع المتعلق بالمعلمين - ففي الحقيقة - لم تبدأ الوزارة حتى الآن ولكن - إن شاء الله - مع مطلع العام الدراسي المقبل سوف تبدأ بشكل واضح ، وهو إدارة الترخيص لأننا كنا ننتظر وجود نظام ترخيص المعلمين ، وهذا النظام حالياً يسير وفق القنوات الرسمية الخاصة بنا ، وإن شاء الله سيبدأ التطبيق ويكون هناك توجيه كامل للمعلم للوقوف على مستواه خاصة المعلمين الجدد أو ذوي المستوى المتدني ، فهذا لم يغفل ولم يلغ ولكن المرحلة التنظيمية الفائتة وتعديل الأدوار تطلب أن ندخل في هذه الدورة .

وقد صار هناك خوف وقلق أمام بعض مدراء المدارس لأن الدور الجديد في الرقابة المدرسية أصبح بمقتضاه مدير المدرسة عليه دور توجيه إداري - وأيضاً - توجيه فني داخل المدرسة ، وبعضهم لم يتحمل هذه المسؤولية من قبل لسنوات طويلة سابقة وبالتالي أصبح يرى أن التوجيه قل وخف بين المدارس ، فبالتالي التوجيه - إن شاء الله - سيكون موجوداً ولكن بدور آخر وبوحدة أخرى - إن شاء الله - في المستقبل بشكل كامل ، هذا الموضوع فيه كثير من الأمور الفنية والتي بحاجة لتوضيح أكثر ولكن هذه هي الصورة العامة وأنا أشكر - الحقيقة - الأخت عائشة على هذا السؤال وهذا ربما بحكم خبرتها وعلمها بالموضوعات التربوية والموضوعات التخصصية التي أشارت إليه وأنا أشكرها ، خاصة للتوضيح أمامكم أنتم في المجلس وللتوضيح أمام الرأي العام الآخر ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، وهذا دائماً ما عهدناه منكم من توافق في وجهات النظر الإيجابية للمصلحة العامة ، والكلمة الآن للأخت العزيزة عائشة أحمد اليماحي فلتتفضل بالتعقيب .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكراً سعادة الرئيس ، بداية أشكر معالي الوزير وأثني على الجهود والمبادرات وحرصه على الارتقاء بالعملية التعليمية ، وفيما يخص السؤال ، فإنه على الرغم من الدور الهام الذي كان يقوم به التوجيه التربوي في العملية التربوية والتعليمية والمتمثل في رفع الكفاءة العلمية والمهنية للمعلمين من خلال متابعتهم وإرشادهم وتدريبهم عن طريق تنفيذ الدورات اللازمة للارتقاء بمستوياتهم ، وكذلك قياس مستويات المعلمين والطلبة عن طريق الزيارات الإشرافية الدورية التي يقوم بها الموجهون التربويون للميدان التربوي ، إلا أن الوزارة وفي ظل التوجهات الحديثة للتعليم والتي من بين أهدافها ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس قامت باستحداث لجان الرقابة المدرسية بهدف الارتقاء بمستوى أداء المدارس من خلال التقييم المؤسسي المتكامل للمدرسة وفق معايير يتم قياسها وهي مستوى التحصيل الدراسي للطلبة ، ومستوى القيادة المدرسية ، وجودة عملية التعليم والتعلم في المدرسة ، والتطور الشخصي والاجتماعي للطلبة ، وهذه اللجان قد بدأت عملها ابتداء من العام الدراسي الحالي 2012-2013 حيث دربت الوزارة نحو (55) لجنة تضم في عضويتها (462) موجهاً تربوياً للإشراف على تنفيذ هذا المشروع بالمدارس الحكومية في دبي والإمارات الشمالية ، وبهذا الأمر قامت الوزارة بإلغاء الدور الفني الذي سبق ذكره للتوجيه التربوي وأسندت هذه المهمة إلى إدارات المدارس نفسها ، حيث منحت الموجهين صلاحيات إدارية - فقط - تتمثل في مراقبة ميزانية المدارس والخطط التشغيلية لها والأداء العام للمديرين والهيئتين الإدارية والتدريسية بهدف الوقوف على مواطن الضعف والقوة في كل مدرسة ، ووضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لعلاجها دون الزيارات الفنية والتوجيهية المستمرة للمعلمين حيث حصرت دور التوجيه في هذا الجانب بتحسين فئتي المدرسين الجدد وذوي الكفاءات المتدنية ، وهذا الأمر لا يكون إلا بطلب رسمي من إدارات المدارس نفسها ، وبذلك قننت نزول الموجهين إلى الميدان التربوي والذي بدوره ولّد الكثير من السلبيات خلال العام الدراسي الحالي حيث اشتكى الكثير من مدراء المدارس من تدني مستوى أداء بعض المعلمين القدامى بسبب غياب الزيارات الإشرافية للتوجيه التربوي أو توقف دورات التدريب الخاصة بهم من قبل الموجهين التربويين ، كما أثر هذا الأمر سلباً على مستويات الطلبة حيث صرح بعض مدراء المدارس لوسائل الإعلام من أن تدني درجات طلبة الثاني عشر بقسميها العلمي والأدبي خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي الحالي 2012-2013 في مواد الفيزياء والتربية الإسلامية واللغة الإنجليزية يرجع سببه إلى عدم تلقيهم تدريباً كافياً على نماذج امتحانات لهذه

المواد بسبب افتقار المعلم للخبرة الكافية في تدريب الطلبة على الأسئلة المباشرة والصعبة ، ونتيجة عدم تدريب المعلمين من قبل الموجهين ومتابعتهم ، وكل ما سبق ذكره يتطلب إعادة النظر في هذا النظام ، حيث أن مدير المدرسة ليس هو بالشخص المختص فنياً بمتابعة المادة العلمية التي يقدمها المعلم للطالب ، فقد يتابع مدير المدرسة الموضوع بشكل إداري أو الموقف الصفي أو الوسيلة التعليمية وغير ذلك ولكن دقة أو صحة المادة العلمية أو صحة الأسئلة التي يقدمها المعلم للطالب داخل الصف فأظن أن مدير المدرسة غير مختص بجميع المواد وربما هو مختص بمادة معينة يستطيع متابعتها ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكر سعادة الأخت عائشة اليماحي على ما تفضلت به ، وربما بخبرتها الطويلة في هذا المجال نقلت إلى معاليكم واقع التجربة العملية على ما يحدث - فعلاً - في مدارسنا فليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / حميد محمد عبيد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

شكراً يا دكتورة ، وشكرا للأخت عائشة ، الحقيقة أنه في النظام الجديد هناك تعديل في الأدوار ، وأحد الأدوار الذي تكلمت عنه وهو التوجيه على أداء المعلمين - إن شاء الله - سوف يبدأ ، وربما شعر مدراء المدارس أن هناك تحول في هذا العام ، وسوف يكون هناك إدارة لترخيص المعلمين، ولكن هذه أجلتنا للخروج بمسألة إعداد النظام بشكل متكامل ، وسيكون هناك توجيه على كل المعلمين للوقوف على مستوياتهم .

فيما يتعلق بهذا العام تم تطبيق هذه الرقابة - فقط - على المعلمين الجدد وكذلك على المعلمين المتدنين كمرحلة جزئية ، لكن الرقابة سوف يتم تعميمها ، ونحن نريد أن نعزز دور مدير المدرسة ، وقد أطلقنا هذا العام مشروع برنامج القيادات المدرسية ، وهذا المشروع يتولى مسألة تعديل مفهوم القيادات المدرسية ومدراء المدارس ، ونحن نتطلع إلى تطبيق هذا المشروع على (700) من المدراء والمديرات خلال الفترة المقبلة ، ولكن الرقابة المدرسية وأيضا التوجيه المدرسي والاعتماد المدرسي وكل هذه المفاهيم تسعى لرفع مستوى جودة العمل ورفع مستوى أداء المعلمين ، ورفع كفاءة الإدارة المدرسية ، والموضوع بشكل عام وبشكل واضح سيتم تطبيقه - إن شاء الله - مع مطلع العام الدراسي المقبل ، ولكن الدور الجديد والتدريب لمدراء المدارس سوف يكون به إلمام بشكل أكثر ، ونحن دائما عندما نطبق أي مشروع نحاول أن نستفيد من الميدان بأن نطلع على البيانات الواردة من الميدان ، وأي بيانات تأتي أيضا بتعديل شيء أو تعديل

نظام ندرسها لأن النظام يأتي الكثير منه من الميدان ، فهذا المشروع بدأ تطبيقه هذا العام ، وسوف يستمر بشكل كامل إلى العام القادم ، فسوف يكون عندنا تغذية واضحة بشكل متكامل ، ولن نغفل دور التوجيه التربوي المستمر للمعلمين ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

هل اكتفت سعادة الأخت العضوة بالرد أم ترغبين بالتعقيب ؟ تفضلي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكرا معالي الوزير ، وأنا على ثقة بحرص معاليكم على الارتقاء بالمخرجات التعليمية ، ولكن هناك نقاط أضعها بين أيديكم من خلال ما لاحظته في الميدان التربوي .

معالي الوزير ، تحويل التوجيه الفني إلى فرق رقابة أثر على دور الموجه نفسه ، فحتى تواصل الموجه مع مادته العلمية نسيها أو قد ينساها لأنه يمارس دوراً آخر غير مادته العلمية أو متابعته بصفة مستمرة للمعلم داخل الصف ، فقد يهمل المادة ، وهذا نخاف منه كثيرا .

النقطة الثانية يا معالي الوزير : حاليا في تقديم الأداء هل يستطيع مدير المدرسة بمفرده أن يقيم الكفاءة العلمية للمعلم وتمكنه من مادة تخصصه ؟ أعتقد - كما ذكرت سابقا - أن هذا الدور لا زال صعبا على مدير المدرسة الحالي ، كذلك وجود موجه المجال الأول والثاني للحلقة الأولى ومعلمي النشاط في فرق الرقابة المدرسية التي تشرف على مدارس الحلقة الثانية والتعليم الثانوي والعكس يؤثر على دقة عملية التقييم ، فمثلا معلم مجال يدخل زيارة صفية لمعلم ثانوي كيف يستطيع أن يقيمه ؟ وكيف يستطيع أي يقيم هذا المعلم في هذه الحصة ؟

أيضا إعطاء الموجهين التربويين تقييم بند الكفاءات الفنية في تقييم الأداء مع مدير المدرسة : فلابد أن يدخل الموجه مع مدير المدرسة لكي يقيم المعلم حتى خلال هذا الفصل حتى لا يحصل تقييم خاطئ أو تقييم فردي لمدير المدرسة للمادة العلمية للمعلم ، فأتمنى أن يرافق الموجه المدير خلال هذا الفصل في زيارته لتقييم المعلم .

كذلك - معالي الوزير - أتمنى أن يرأس فريق الرقابة المدرسية موجه مختص ، موجه إدارة مدرسية أو مدير مدرسة متميز ليقيم أعمال المدير ، فأنا أذكر - مثلا - لو كان هناك معلم في هذه المدرسة قبل سنتين ويرأس فريق ويقيم عمل مدير المدرسة ، فكما ذكرت يا معالي الوزير أنكم حريصون على تعزيز دور القيادة المدرسية ، فعندما يأتيني شخص كان مدرس عندي من سنتين والآن يرأس فريق يقيمني ، ويقيم خططي ! لذلك أتمنى أن يرأس الفريق موجه إدارة مدرسية أو

مدرسين من الذين تم تدريبهم - أيضا - في الإعتماد المدرسي كما ذكرت لتقييم العمل الإداري ، والعمل الفني يترك للتوجيه .

هناك - كذلك - مقترح يا معالي الوزير : إذا كانت هناك متابعة لعملية الاعتماد المدرسي وما ظهر فيه من نقاط ، فمثلا إذا حصلت مدرسة على دور فعّال في القيادة المدرسية فلماذا لا يتم تشكيل لجنة مختصة لمتابعة هذا الموضوع ورفع القيادة المدرسية وحصر النقاط السلبية في الإدارة المدرسية ومحاولة تحسينها ؟ كذلك لو ظهر - مثلاً - التدني في البيئة المدرسية فأيضا المفروض أن يكون هناك لجنة مختصة في هذا الجانب ، فأعتقد أن هذا المقترح من الممكن أن يكون أفضل من مسألة اللجان الدائمة والمستمرة لمتابعة العملية التعليمية ، وشكرا معالي الوزير على سعة صدرك وعلى استماعك ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة الأخت عائشة اليماحي على ما تفضلت به من مقترحات مقنعة صراحة ، والتي من الممكن تطبيقها ، وما لها من إيجابية في حال تم أخذها بعين الإعتبار ، الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / حميد محمد عبيد القطامي : (وزير التربية والتعليم)

شكرا ، الحقيقة أنا أخلص إلى أن ما ذكرته الأخت عائشة في مقترحاتها - وهذا ما نتطلع له - بحيث أن الإعتماد والتوصيات تعزز دور الرقابة ، وبالتالي فحتى المدة الزمنية للإعتماد ربما تختلف عن الفترة التي يكونوا موجودين فيها وهي فترة الرقابة، أعتقد أننا كان هدفنا في الفترة الماضية الإرتقاء بالقيادة المدرسية والإرتقاء - أيضا - بالمقيمين ، ولكن أيضا المقترحات التي ذكرتها الأخت العضوة سندرسها ، فهذه فلسفة كانت جديدة ومشروع متكامل يأخذ أكثر من فترة زمنية وليس فقط من بداية تطبيقه ، فربما بعد تطبيقه لمدة سنتين ستظهر معالمه بشكل واضح ، فنحن سنأخذ المقترحات التي ذكرتها الأخت العضوة وكذلك بعض المقترحات التي أتتنا من الميدان في مجملها إن شاء الله ، وسوف نضعها في التطبيق الذي يؤدي إلى تكاملية الأدوار ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لمعالي الوزير الأخ حميد القطامي ، وكما عهدنا منكم دائما استجابتكم عالية لما يتقدم به الاخوة أعضاء المجلس من مقترحات ، وأعتقد أن ما تقدمت به سعادة الأخت عائشة اليماحي مقترحات وجيهة كما تفضلت ، وإن شاء الله توفون بوعودكم كما عهدناكم دائما ، ونتمنى أن تدمج حزمة هذه المقترحات ضمن خطتكم الحالية لمراجعة هذا الموضوع ، وفي حال إذا رغبتم بالإطلاع - أيضا - على معلومات إضافية أعتقد - ما شاء الله - يمكن للأخت عائشة التواصل

معكم بشكل مباشر لإطلاعكم عليها ، وفي النهاية نشكركم على تواجدكم معنا اليوم وعلى سعة صدركم وكذلك على حرصكم للحضور شخصيا للرد على أسئلة الأعضاء ، فهذا يثمنه لكم المجلس عاليا ، والآن ننتقل إلى السؤال الخامس .

5. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية".

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية :

نصت المادة (10) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2011 م بشأن إنشاء مصرف الإمارات للتنمية على أن يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم قرار من مجلس الوزراء ، إلا أنه لم يتم تشكيل مجلس الإدارة حتى الآن . فما هي أسباب تأخير قرار تشكيل مجلس الإدارة ؟

سعادة رئيسة الجلسة :

ورد رد كتابي على هذا السؤال ، فهل يكتفي الأخ العضو بهذا الرد الكتابي أم تود حضور معالي الوزير للرد شخصيا على السؤال ؟ تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً سعادة الرئيس ، أتمنى قراءة الرد الكتابي .

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص الرد الكتابي .

تلي الرد الكتابي ونصه :

" الرد

على سؤال سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي – عضو المجلس الوطني الاتحادي حول " تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية "

معالي الأخ / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : سؤال حول تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية .

يطيب لي أن أتقدم إلى معاليكم بأطيب التحيات ، وبالإشارة إلى كتابكم رقم (د/ر/2013/395/7/1م) بتاريخ 2013/04/15 نرفق لكم الرد على سؤال سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي عضو المجلس الوطني الاتحادي بشأن الموضوع المشار إليه أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية "

أولا : قامت وزارة المالية بتشكيل لجنة تنفيذية مشتركة تضم أعضاء منها ومن المصرف العقاري ومصرف الإمارات الصناعي وديوان المحاسبة بموجب القرار الوزاري رقم (457) لسنة 2011م بتاريخ 2011/11/28م تقوم بما يلزم بتسوية العمليات المالية والمحاسبية المترتبة على حل المصرفين ، وقامت اللجنة بالأعمال التالية :

1. إجراء التسويات المالية والمحاسبة المترتبة على حل المصرفين .
2. جرد الأصول والأدوات لدى المصرفيين .
3. تجهيز قوائم موظفي المصرفين ومستحقاتهم والمكافآت المقررة لهم .
4. حساب حقوق جميع العاملين من غير المواطنين لدى المصرفين .

ثانيا : إن تشكيل مجلس الإدارة هو من اختصاص مجلس الوزراء الموقر طبقا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2011م في شأن تنظيم مجالس الإدارات والأمناء واللجان في الحكومة الاتحادية .

ثالثا : تم ترشيح رئيس وأعضاء مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية ، وجاري استصدار قرار من مجلس الوزراء " .

سعادة رئيسة الجلسة :

هل يكتفي سعادة العضو مقدم السؤال بالرد الكتابي أم لديك تعقيب آخر ؟ تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

سعادة الرئيس ، أنا غير مكتفٍ بالرد ، وآمل - إن شاء الله - في الجلسة القادمة أن معالي وزير الدولة للشؤون المالية يكون حاضراً معنا لمناقشة سياسة هيئة المعاشات ، وأتمنى أن يجيب على هذا السؤال في حينها شخصيا ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة العضو على ذلك ، وإن شاء الله سيكون معالي الوزير موجود معنا في الجلسة القادمة ، ويمكن إعادة طرح السؤال عليه ، ولكن أود أن أنوه للإخوة الأعضاء مقدمي الأسئلة أنه في حال ورود رد كتابي على السؤال ورغبة العضو بعدم الإكتفاء بالرد الكتابي فهناك قرار سابق في هذه الحالة بعدم قراءة الرد الكتابي وتأجيله لحين حضور معالي الوزير وذلك حتى لا نحرق الرد الموجود ولا يتم تداوله - أيضا - في الإعلام ، وبالتالي عند مناقشة السؤال في الجلسات القادمة سيكون قد استنفذ المعنى منه ، تفضل سعادة الأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا لسعادتكم ، فقط إذا كان بالإمكان أن تذكريني متى اتخذ مثل هذا القرار .

سعادة رئيسة الجلسة :

اتخذ هذا القرار في أحد الجلسات خلال هذا الفصل كما نوه الأمين العام ، تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

أتمنى أن يزودني سعادة الأمين العام برقم الجلسة التي اتخذ فيها مثل هذا القرار حتى أتأكد منه ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

والآن ننتقل إلى السؤال السادس .

6. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة " .

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه – رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس :

تعاني أسواقنا من انتشار الكثير من المنتجات الغذائية والأطعمة المنتجة داخل الدولة والمستوردة التي لا تخلو من بعض المواد الضارة ذات الآثار الجانبية ، وتشكل خطرا على سلامة أفراد المجتمع .

فما هي آلية الرقابة على هذه الأغذية ؟ " .

سعادة رئيسة الجلسة :

سعادة الأخ العضو أحمد محمد الجروان ، ورد رد كتابي على هذا السؤال من معالي الوزير ، فهل تكتفي بالرد الكتابي* أم لديك تعقيب على ذلك ؟ تفضل

سعادة / أحمد محمد الجروان :

شكرا لسعادتك ، وأول شيء أبدأ به بسم الله الرحمن الرحيم ، وبعده أتقدم بالشكر إلى سعادة الدكتورة الموقرة أمل عبدالله القبيسي - رئيسة الجلسة ، والشكر موصول إلى إخواني أعضاء المجلس الوطني على ما تقدمتي به سعادتك ، وعلى تذكير الأمانة العامة بما سقط سهوا ، وإنني أطلب دعوة الوزير للرد شخصيا على السؤال في جلسة قادمة ، وشكرا

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكر سعادة الأخ أحمد الجروان على تفهمه ، وأيضا على ما تفضل به من طلب لمناقشة هذا السؤال في جلسة قادمة - إن شاء الله - بوجود معالي الوزير ، والآن ننتقل إلى السؤال الأخير الموجود على قائمة الأسئلة لدينا اليوم ، وهو السؤال السابع .

7. سؤال موجه إلى معالي / ريم إبراهيم الهاشمي – وزيرة دولة – رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للإحصاء من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التأخر في إعداد وإصدار الحسابات القومية " .

سعادة رئيسة الجلسة :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فأنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / ريم إبراهيم الهاشمي – وزيرة دولة – رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للإحصاء :

نصت الفقرة الثامنة من المادة الرابعة في القانون الإتحادي رقم (9) لسنة 2009م في شأن إنشاء المركز الوطني للإحصاء على أن المركز هو من يقوم بإعداد وإصدار الحسابات القومية ، إلا أن هناك تأخرا في إعداد وإصدار هذه الحسابات التي تعتبر من متطلبات وضع خطط التنمية في الدولة ومن مؤشرات صانعي القرار ومستثمري قطاع الأعمال في شأن الأداء الإقتصادي لها .

فما هي أسباب تأخر إعداد وإصدار أرقام هذه الحسابات ؟ "

---

* الرد الكتابي ملحق رقم (1/2) بالمضبطة

سعادة رئيسة الجلسة :

وردت إلينا رسالة اعتذار* عن عدم حضور الجلسة من معالي ريم الهاشمي ، وكذلك رسالة أخرى برد كتابيعلى اللاؤسد ، فليتفضل سعادة الأخ العضو أحمد عبيد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا لسعادتك ، أولا أشكر معالي الوزيرة على الرد ، وصراحة ردها مهم ولكنه كان جزئيا ، ولم يتكلم عن الموضوع الرئيسي في السؤال ، وكذلك فإن البيانات غائبة فعليا حتى عام 2012م ، وآخر بيانات فعلية موجودة لعام 2009م مما أثر على عدم حصول صناع القرار في القطاعات المختلفة والمستثمرين للبيانات الواقعية عن اقتصاد الدولة ، وهذا الشيء أثر سلبا على الجهات غير الرسمية التي تصدر مؤشرات ، لذلك أطلب حضور معالي الوزيرة للرد على السؤال شخصيا ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

إذن أنت لا تكتفي بالرد الكتابي وتطلب حضور معالي الوزيرة للرد على السؤال شخصيا ، ولذلك يتم تأجيل السؤال إلى جلسة قادمة ، والآن ننتقل إلى البند السادس .

*** البند السادس : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية و صيانتها و تحسينها " .

سعادة رئيسة الجلسة :

بداية قبل دخولنا في الموضوع أود الترحيب بمعالي الدكتور عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي - وزير الأشغال العامة ، ونتقدم لمعاليه بالتهنئة لثقة قيادتنا الرشيدة بمعاليه وانضمامه إلى التشكيل الوزاري الجديد ، وتمنياتنا له بالتوفيق في مهمته النبيلة ، ومتابعة مسيرة البناء والإنجاز المشهودة لوزارة الأشغال العامة في جميع إمارات الدولة التي حققها من سبقوه في تحمل المسؤولية في هذه الوزارة ، والآن ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" حسب اختصاصات وزارة الأشغال العامة بناء وصيانة المساكن للمواطنين ، ولما لهذا الموضوع من أهمية قصوى حيث أن أعداد كثيرة من المواطنين يقطنون في مساكن غير صالحة نظرا لألا عمرها الافتراضي قد انتهى .

---

*رسالة الاعتذار والرد الكتابي ملحق رقم (2/ب) بالمضبطة .

كما أن شق الطرق الاتحادية وصيانتها تقع ضمن اختصاصات الوزارة لتسهيل حركة المرور في مختلف الطرق الاتحادية .

لذا نرجو التكرم بمناقشة موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة من خلال المحاور التالية :

1. **مساكن المواطنين والتي هي بحاجة إلى صيانة أو إحلال .**
2. **واقع الطرق الاتحادية .**

مقدمو الطلب

أحمـــد عبـــدالله الأعمـــاش

رشـــاد محمـــد بوخـش

سلطـــان سيـــف السماحـي

عائشة أحمد محمد اليماحـــي

أحمـــد محمـــد الجـــروان

حميـــد محمـــد بن سالـــم

سالـــم محمـــد بن هويـــدن

عبدالعزيز عبـدالله الزعابـــي

أحمد محمد بالحطم العامري "

سعادة رئيسة الجلسة :

والآن ليتفضل سعادة / رشاد محمد بوخش - مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة إلى المكان المخصص للمقرر .

والآن كما تعودنا فهل يوافق المجلس على الإكتفاء بقراءة ملخص التقرير ؟

(موافقة) *

سعادة رئيسة الجلسة :

أشير إلى الكتابي التالي :

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

* التقرير الكامل للجنة ملحق رقم (3) بالمضبطة .

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الأعماش "

سعادة / رشاد محمد بوخش : (مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السابعة المعقودة بتاريخ 2012/3/13 - في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل الخامس عشر موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية و شق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس وعقدت اللجنة لهذا الغرض ستة اجتماعات لدراسة الموضوع.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: مساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال.

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. عدم تنفيذ الوزارة قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م في شأن اختصاصها في عمليات الصيانة على الرغم من تأكيد **رؤية الحكومة الاتحادية 2021** على تأمين الحكومة الاماراتية لمواطنيها بنية تحتية وخدمات وبيئة اجتماعية وثقافية غنية تخولهم الاستمتاع بحياة متكاملة ومرضية.
2. ضعف مخرجات الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المرتبطة بتنظيم قطاع الاسكان في الدولة وما يتعلق منها بالصيانة والاحلال، واستحواذ الرواتب على نسبة (100%) من ميزانية الأهداف الاستراتيجية (2011-2013).
3. عدم وجود قاعدة بيانات سكانية في الدولة وغياب المعايير الاسكانية التي تحدد نوع وكفاءة المسكن الملائم بالإضافة إلى تواضع جهود الوزارة في القيام بالدراسات والمسوحات الميدانية المتعلقة بالدراسات الاسكانية.

المحور الثاني : واقع الطرق الاتحادية

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. عدم وجود صيانة دورية للطرق الاتحادية مما أدى إلى تدني جودة وكفاءة الطرق الاتحادية وتقليل عمرها الافتراضي، وكذلك عدم وجود آلية لمواجهة الأزمات الطارئة.
2. عدم وجود لجنة عليا مشتركة لتخطيط مشاريع الطرق تمثل السلطات الاتحادية والمحلية وتعمل على الوقوف على كافة احتياجات مشاريع الطرق وتذليل العقبات التي قد تعترضها.
3. عدم مواءمة الخطط الاستراتيجية والمبادرات للتطور العمراني المتسارع وما يترتب عليه من زيادة استخدام الطرق من قبل الشاحنات الثقيلة وافتقار بعض الطرق إلى مقومات الطرق الآمنة.
4. ضعف الشراكة والتنسيق بين الوزارة والهيئات المحلية والهيئات المعنية الأخرى أدى إلى تعدد الصعوبات والعراقيل في تحقيق المتطلبات اللازمة سواء لتنفيذ المشاريع أو كفاءة الطرق.

و في ضوء ما طرح من ملاحظات انتهت اللجنة إلى عدد من التوصيات من أهمها:-

- **التوصيات المتعلقة بمساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال:-**

1. وضع خطط زمنية محددة لبرامج صيانة المساكن وإعطاء الأولوية لمساكن كبار السن والأرامل والمطلقات والمعاقين.
2. زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاسكانية القائمة وفق الخطط الزمنية المقررة لها، ومراجعة الميزانية التشغيلية للمبادرات الاستراتيجية. وزيادة المخصصات المالية في ميزانية الوزارة بشأن مشاركتها في المؤتمرات والملتقيات العالمية المتخصصة في الاسكان وكذلك زيادة البرامج والخطط التدريبية لتأهيل الكوادر المواطنة.
3. إنشاء قاعدة بيانات إسكانية موحدة في الدولة على أن ترتبط هذه القاعدة ببرامج الاسكان المحلية.
4. وضع آليات عمل محددة للتنسيق بين الجهات المعنية بقطاع الإسكان شريطة أن تعمل هذه الآليات سواء على المستويات الاتحادية والمحلية وكذلك التنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية .
5. دعم وتشجيع مبادرات أصحاب السمو وأولياء العهود المتعلقة بالإسكان للعمل على تحقيق أهداف الوزارة وأمنيات المواطنين.

6. بناء خطط وبرامج لتطوير ادارة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق مفاهيم الجودة والشفافية.

- **التوصيات المتعلقة بواقع الطرق الاتحادية:-**

1. تشكيل لجنة عليا على المستويين الاتحادي والمحلي في الدولة تتولى أعمال التخطيط والتنسيق لمشروعات الطرق وصيانتها، وإيجاد آلية مناسبة تعمل على إزالة المعوقات.
2. تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في مجال الطرق للقيام بالأعمال الاستشارية، والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية والاستشاريين الدوليين الذين يتم الاستعانة بهم في هذا الصدد.
3. توحيد المواصفات الفنية للطرق مع مراعاة توافر مواصفات السلامة والأمان المرورية وفقاً للمعايير العالمية.
4. ايجاد برامج وآليات عمل محددة في شأن مواجهة الأزمات الطارئة خاصة ما يتعلق منها بالحوادث والانهيارات الصخرية، وزحف الرمال على بعض الطرق والشوارع المفتوحة في المناطق الرملية.
5. العمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير شبكة الطرق الاتحادية وتنفيذ نظام الصيانة الوقائية.

سعادة رئيسة الجلسة :

نشكر سعادة العضو الأخ رشاد بوخش - مقرر لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة على تلاوة ملخص تقرير اللجنة والتوصيات ، وسنفتح المجال إذا كانت هناك أية ملاحظات عامة على تقرير اللجنة ، وأود أن أنوه أنه بالنسبة للتوصيات التي أوردتها اللجنة في تقريرها فإننا نهاية مناقشة الموضوع العام مع معالي الوزير سيتم فتح المجال لإبداء أي رأي حول التوصيات سواء من قبل الإخوة الأعضاء أو من قبل معالي الوزير بخصوصها قبل إعادتها إلى اللجنة لمراجعتها بشكلها النهائي ثم رفعها المجلس للإعتماد والتصديق عليها في صيغتها النهائية ، فهل هناك الآن أية ملاحظات عامة على تقرير اللجنة ؟ الكلمة لسعادة الأخ العضو علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكرا لسعادتك، طبعا في البداية أشكر الإخوة رئيس وأعضاء اللجنة على جهودهم وإعدادهم هذا التقرير ، في الحقيقة عندي استفسارين :

الاستفسار الأول : ورد في الصفحة (3) البند (2) ونصه : " 2. ضعف مخرجات الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المرتبطة بتنظيم قطاع الاسكان في الدولة وما يتعلق منها

بالصيانة والاحلال، واستحواذ الرواتب على نسبة (100%) من ميزانية الأهداف الاستراتيجية (2011-2013). " الحقيقة أريد توضيح بالنسبة لهذه النقطة .

الموضوع الآخر ، هو فيما يتعلق بالمحاور التي تفضلت اللجنة أو مقدمي الطلب في تحديدها ، فمحور الطرق الاتحادية أنا - طبعا - أتفق عليه ، لكن فيما يتعلق بمحور الإسكان فسبق أن ناقش المجلس الوطني الاتحادي هذا الموضوع - أيضا - في الفصل التشريعي الرابع عشر في عام 2009م، ونظرا لاختصاص برنامج الشيخ زايد للإسكان في موضوع الإسكان فيحال موضوع الإسكان دائما إلى برنامج الشيخ زايد للإسكان ، أما مهمة وزارة الأشغال في الوقت الحالي في موضوع الإسكان إذا كان في عملية الصيانة ، فإذا كنا نشير إلى المساكن القديمة فهناك مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة في موضوع الإحلال ، والطريقة الجديدة التي اتخذها - أيضا - برنامج الشيخ زايد للإسكان فيما يتعلق بتمليك المساكن التي نفذت مؤخرا ، فهذه تصبح ملكا لهم ، ولذلك فموضوع الصيانة لا تختص به وزارة الأشغال ، وأنا لا أقف بجانب وزارة الأشغال ولكني اتكلم عن جهة اختصاص ، لذلك كنت أتمنى أن لا يتعلق المحور بالإسكان لأن هناك جهة مختصة ثانية ولو أن معالي الوزير هو وزير الأشغال وهو في نفس الوقت رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان، لكن هذا الموضوع ليس له علاقة ، فأتمنى سواء من قبل معالي الوزير أو من الأخ الرئيس أو مقرر اللجنة أو أعضاء اللجنة أن يوضحوا لنا مسألة تداخل الإختصاصات وتحديد المحاور ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا للأخ علي جاسم ، الكلمة للأخ أحمد الأعماش – رئيس اللجنة .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا لسعادتك، وشكرا لسعادة العضو علي جاسم . أولا : بالنسبة لموضوع تحديد المحاور فقد تم ذلك بناء على الآتي : تقدمت اللجنة بطلب رسمي إلى المجلس ، والمجلس وافق عليه وأحاله إلى الحكومة الموقرة – مجلس الوزراء - ، وجاءت الموافقة عليه وتم مناقشته مع الحكومة ، فإن كان هذا المحور لا يتناسب أو لا يتوافق مع القوانين فالمسؤولية تقع على غيرنا وليس علينا نحن ، فنرجو من سعادة العضو علي جاسم أن يسأل مجلس الوزراء الموقر لماذا وافق على هذين المحورين بهذه الصيغة ؟

أما سؤاله الثاني حول استحواذ المرتبات على نسبة 100% فيقصد بذلك بأن المرتبات في هذا المحور حاز نسبة 100% ولم يكن هناك مخصص للمشاريع وللهدفين المحددين في المحورين المذكورين ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا للأخ عبدالله على هذا التوضيح ، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على التقرير ؟ تفضل سعادة الأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

أنا اشكر الأخ رئيس اللجنة على الرد ، ولكن طبعا معالي الوزير هو ممثل للحكومة أيضا ، بالإضافة إلى كونه وزير الأشغال في هذه الجلسة ، وبإمكانه أن يجيب على هذا التساؤل ، فأنا لا أعرف الآلية التي يعطي مجلس الوزراء موافقته بناء عليها ، فهل يطلع على المحاور أم على الموضوع بصورة عامة ؟ فلا أعرف كيف تمت الموافقة ، فمعالي الوزير يمثل الحكومة والوزارة في نفس الوقت ، لذا أود التوضيح من معالي الوزير ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

أعتقد أن أمامنا مناقشة عامة لهذا الموضوع اليوم وفق هذين المحورين ، وأعتقد أن معالي الوزير بوجوده معنا اليوم ، وكونك يا سعادة الأخ علي جاسم من طالبي الكلمة فستتمكن من الإستماع لردود معالي الوزير بخصوص هذا البند وربما بشرح مفصل آخر أثناء النقاش ، فالآن هذه ملاحظة عامة على التقرير أجاب عليها رئيس اللجنة ، وأعتقد أنه عند الإنتقال إلى المناقشة العامة سيقوم معالي الوزير بتوضيح جميع الجوانب ، الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا لسعادتك ، وبداية أتوجه بالشكر الجزيل لرئيس واعضاء اللجنة على هذا الجهد الطيب المبذول في إعداد هذا التقرير ، لكن النقطة التي طرحها الأخ علي جاسم أعتقد انها نقطة جوهرية وجديرة بالإهتمام ، فنحن سنناقش موضوعا عاما ، وبالتالي نحب أن نعرف كأعضاء هل سنناقش قضية الإسكان بصفة عامة في حين أن هناك تداخل في الاختصاصات ما بين برنامج زايد للإسكان ووزارة الأشغال أم اننا سنناقش الموضوع من جهة اختصاصية بحتة فيما يتعلق باختصاص وزارة الأشغال فقط ؟ فحقيقة حتى يكون النقاش عملي ويتوافق مع الواقع ، وبالرغم من موافقة مجلس الوزراء الموقر على اقرار هذا المحور وإحالته إلى وزارة الأشغال إلا أننا نود أن تكون الرؤيا واضحة من قبل الرئاسة ومن قبل معالي الوزير ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة الأخ راشد الشريقي ، وأعتقد أنه من حق جميع الأعضاء أن يكون لديهم رؤية واضحة للمحاور التي ستتم مناقشتها ، والحوار – أصلا – سيكون على محورين رئيسيين ،

وبالإمكان أن أترك لرئيس اللجنة الأمر للتوضيح ، ولكن – أيضا – للتوضيح سوف نطلب من معالي الوزير توضيحا أكبر لهذا الموضوع ، لكن أود التنويه إلى شيء وهو أن المحور ذكر مساكن المواطنين في جزئية معينة وهي المساكن التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال ، وبالتالي فهذه هي الجزئية التي ركزت عليها اللجنة في بحث هذا الموضوع ، والآن سأعطي الكلمة لرئيس اللجنة ومن ثم سأطلب توضيحا أشمل من معالي الوزير ، وباختصار قبل الدخول إلى الموضوع الأساسي ومناقشته ، الكلمة للأخ أحمد عبدالله الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

سعادة الرئيس ، وزارة الأشغال العامة حسب الدستور هي الجهة الاتحادية المناط بها تحقيق العيش الكريم للمواطن ، وقد حدد القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م وقرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م اختصاصات الوزارة ، فمن ضمن اختصاصات الوزارة وهي (12) اختصاص سأذكر منها أربعة اختصاصات – فقط - هي :

1. شق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها ، وهذا ينطبق على المحور الذي سنناقشه .
2. دراسة وإعداد شروط ومواصفات مشروعات تخطيط المدن والإسكان ، وهذا أيضا ضمن اختصاصات الوزارة وليس برنامج زايد للإسكان .
3. تخطيط وتصميم وإعداد شروط ومواصفات مشاريع الإسكان الاتحادية والبت فيها ، فاختصاصات المساكن الشعبية هي من إختصاصات الوزارة ، فبرنامج زايد لا يبني مساكن شعبية .
4. توزيع المساكن المنشأة من قبل الحكومة الإتحادية على المستحقين المواطنين ، وهذا نص صريح ، فبالتالي لا يوجد خلط فيما بين اختصاصات وزارة الأشغال وبرنامج زايد للإسكان، فاختصاصات الوزارة هي المساكن الشعبية ، واختصاص برنامج زايد هو شيء آخر ، وهذا حسب الدستور وحسب القانون الصادر من الدولة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة الاخ أحمد الأعماش – رئيس اللجنة ، والكلمة الآن لمعالي الوزير – أيضا – لتوضيح هذه الجزئية باختصار – رجاء – قبل الإنتقال إلى مناقشة الموضوع ، فليتفضل معالي الوزير الدكتور محمد بالحيف النعيمي – مشكورا – على توضيح هذه النقطة والجزئية تحديدا ، وشكرا .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

بداية شكرا سعادة رئيسة هذه الجلسة – المهندسة أمل القبيسي ، والشكر موصول للإخوان في لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة على هذا التقرير الذي إن دل على شيء فإنما

يدل على حرص الإخوة جميعا على قضية أساسية ألا وهي الإسكان ، ولكن قبل الذهاب إلى التوضيح أود أن أضع هذا البيان – الحقيقة – الذي تم اعداده على عجالة إن أمكن أن يتم عرض هذا البيان لإعطاء توضيح ربما أشمل لدور الوزارة ، فالمحوران – حقيقة – كمحاور ليس عليهما خلاف ، فكلا المحورين يقعان ضمن مهام وزارة الأشغال ، ولكن دعونا نرى قليلا المهام الأساسية لوزارة الأشغال كما حددها القانون رقم (22) ، والمهام التي جاءت في عام 2008م ...

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لمعالي الوزير على توضيح هذه النقطة ، وأعتقد أنه الآن تم البت فيها أن هذين المحورين يقعان ضمن اختصاصات الوزارة ، وستكون مناقشتهما وفق الآلية المعتادة ، فاللجنة كان توجهها صحيح في طرحهما ، ومجلس الوزراء كان توجهه صحيح – أيضا – في الموافقة عليهما ، وبالتالي فإن المحور الأول - خاصة - وهو بشأن مساكن المواطنين التي بحاجة لصيانة وإحلال يقع ضمن اختصاص الوزارة ، وأود أخذ موافقة المجلس واعضائه على أن يقوم معالي الوزير أولا بطرح العرض التقديمي الموجود لديه عن دور الوزارة وما قامت به من عمل ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

إذاً ليتفضل معالي الوزير بتقديم العرض *.

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

حقيقة لا أريد أن أطنب كثيرا فيما حدده القانون من مهام لوزارة الأشغال ، فالقوانين عمليا اناطت لوزارة الأشغال في هذا الخصوص ثلاثة أشياء تتكلم عن الإسكان ، وكذلك عن تخطيط وتصميم وإعداد مشاريع الإسكان والبت فيها ، والإعلان عن مناقصاتها والتعاقد مع المقاولين والإشراف على تنفيذها ، فهذا الجزء أتى في المحور الأول ولكن كما نرى ان هذا لا يتكلم عن صيانة أم إحلال المساكن النموذجية أو المساكن الشعبية .

أما بالنسبة للبند الآخر أو المحور الذي حدده كذلك القانون وهو الصيانة ، فعمليا الصيانة تتكلم عن القيام بالإجراءات للمباني الحكومية أو الإتحادية ، ومفهومنا للمباني الإتحادية هي تلك المباني التي تقع ضمن دائرة الأملاك في وزارة المالية ، وهي تستبعد حقيقة المساكن الشعبية .

في عام 2000م حقيقة تم إنشاء برنامج زايد للإسكان ، وهنا ربما يأتي الجدل ، فالبرنامج أنيط به دور بناء المساكن الشعبية وتقديم القروض للمواطنين والمنح والإحلال وصيانة بعض المساكن ،

* العرض المقدم من معالي الوزير ملحق رقم (4) بالمضبطة .

فخلال الفترة الماضية تم تنفيذ أكثر من (5600) إحلال وصيانة ، وفي عام 2005م - حقيقة - بدأت المسيرة الكبرى التي نسميها نحن متمثلة بمكرمة صاحب السمو رئيس الدولة التي قدمت لوزارة الأشغال دورا أو طلبت من وزارة الأشغال دورا مساندا لإنشاء مساكن شعبية وصيانة بعض المساكن الشعبية الأخرى ، وهكذا تم تنفيذ مجموعة من الصيانات التي تبعد – حقيقة – عن المحور الأول وهو إنشاء المساكن الشعبية ، وفي عام 2005م – حقيقة – نفذ أكثر من (700) مسكن من خلال مبادرات .

لو انتقلنا إلى الصفحة الثانية من العرض ، فهذه مساكن تم تنفيذها ، وفي عام 2008م حقيقة تم إنجاز (1700) مسكن ، كذلك من ضمن مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة والتي تشرفت بأن أكون عضوا فعالا فيها ورئيسا لمكتبها التنفيذي ورئيساً للجنة الفنية فيها ، وقدمت هذا الكم خلال السنتين الماضيتين ، إضافة إلى ما أعلن عنه في السنة الماضية من مبادرة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد من (1500) مسكن ، بجانب ما أعلن عنه بداية الأسبوع من تنفيذ (622) مسكناً كإحلال لمساكن المواطنين ، وكما نرى - حقيقة - أن هناك مجموعة من المساكن التي تم تنفيذها وكذلك بعض الأعمال التي تم الاستفادة من وزارة الأشغال العامة بالقيام بدور اسنادي في صيانة المساكن والتي لا يعطيها القانون المشار إليه دوراً في أعمال الصيانة ، وفي عام 2012 - حقيقة- أتت المبادرة الكبرى وهي التوجيه السامي لصاحب السمو رئيس الدولة للجنة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة بتنفيذ مجموعة من المساكن كإحلال للمساكن القديمة وهنا يأتي ربما دور الإخوان في لجنة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة للحديث أكثر عن هذه المنافع ، ولكن بشكل عام في هذا السياق ربما هذا الجدول يرينا كم نفذنا أو كم تقوم وزارة الأشغال العامة بمتابعة تنفيذ مساكن للمواطنين كإحلال أو كإنشاء لأصحاب حالات مستحقة تم التوجيه ببناء مساكن لهم حيث نراها في هذا الجدول التوضيحي حسب كل إمارة .

وبالنسبة لصيانة المساكن ، حقيقة - كما أشرت سابقاً - الصيانة لم تكن ضمن لا موازنات الاتحاد أو وزارة الأشغال ولم تكن حتى برامج وزارة الأشغال في صيانة مساكن المواطنين ، هذا الأمر جعل منا في وزارة الأشغال العامة حيث بدأنا في تقديم قانون أو العمل بقانون لتمكين المواطن من هذا المسكن وقد قمت تحت هذه القبة في 2007 بعرض هذا القانون وتم أخذ موافقة مجلسكم الموقر وهو تمكين المواطن من هذا المسكن ، وأصبح اليوم العشرة آلاف مسكن التي تكلمنا عنها أو (12500) مسكن في مجملها أو في معظمها تم تمليكها لهؤلاء المواطنين ، وأصبح دور المواطن أن يحافظ على هذا المسكن ، نعم هناك فرق في وزارة الأشغال تقوم بدراسة هذه

المساكن عن قرب وإذا ما تطلب الأمر بجدولتها ضمن برامج الإحلال ورفعها إلى الإخوان في مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ووزارة الأشغال تقوم بدورها الطبيعي ولكن لم يكن قط حتى في بداية تأسيس الاتحاد أن يكون دور وزارة الأشغال صيانة مساكن المواطنين ، هذا - حقيقة - بالنسبة للمساكن ، من سنة 2000 تكلمت عن الأعمال التي قام بها برنامج زايد للإسكان ، وهذا البرنامج - كما تعلمون - أنه تم تخصيصه لهذا الغرض ونحن لا نستطيع أن نعمل كما يقال (Redundancy) بأن تقوم المؤسسة الاتحادية بصيانة بعض المساكن بعيداً عن الدور الأساسي لبرنامج زايد للإسكان وهو المعني بشكل خاص بالمساكن من قانون تأسيسه ، هذا بالنسبة للمساكن .

إذا ما انتقلنا - حقيقة - إلى الطرق فقد تكلمت في التقرير عن البوابة الإسكانية وأنه ليس هناك بوابة إسكانية وربما سوف نأتي في التوصيات بمقترح يثقفنا جميعاً عن دور وزارة الأشغال والدور الذي تقوم به والدور الذي ينقصها وربما نحتاج إلى دعم الإخوان في هذا المنبر ، ولكن بصورة عامة هناك بوابتان للإسكان ، بوابة الكترونية في برنامج زايد للإسكان وكذلك هناك مشروع لبوابة إسكان في وزارة الأشغال العامة ، وقد طلبت في اجتماعي البارحة من الإخوان في مجلس إدارة برنامج زايد للإسكان بأن نوحد العمل في مجموعة من الأمور ، ولكن أتى ضمن الأمور التي نوحد فيها العمل هو أن تكون هناك بوابة واحدة للإسكان إما أن تكون تحت وزارة الأشغال والقانون ربما يضعها في السياق المناسب ، أو أن يتم وضع البوابة في برنامج زايد للإسكان وهي الجهة المعنية بالإسكان ولكن هذا القرار بحاجة إلى دراسة ، وإن شاء الله سنقره في الاجتماع القادم - إن شاء الله - ، وبالنسبة للتنسيق فبدون شك أن لجنة متابعة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة التي نشيد بها جميعاً - حتى في التقرير يشاد بها ويشار لها وللأعمال التي تقوم بها بالبنان - بدون شك أن دور وزارة الأشغال ممثلة بأعضائها وبالدور التنسيقي وممثلة بكون وزارة الأشغال الذراع التنفيذي لهذه اللجنة ، وبدون شك أنه لا يمكن أن تستطيع أي جهة سواء كانت وزارة الأشغال أو أية جهة أخرى أن تقوم بتنفيذ هذا الكم من المساكن وبتنفيذ هذا الكم من الأعمال بدون التنسيق مع الجهات المختلفة سواء كانت الدوائر المحلية أو الجهات المعنية الأخرى في المؤسسات الاتحادية ، نعم لم تكن هناك جهات عليا تنسيقية ولكن هناك فرق عمل مشتركة بين المؤسسات ، وهناك اتفاقيات مشتركة بين وزارة الأشغال والجهات المختلفة في الاتحاد أو في الإمارات المحلية لوضع هذه الأعمال الكبيرة طور التنفيذ .

كذلك بالنسبة للخطط الاستراتيجية للإسكان الوطني أو الخطة الوطنية للإسكان ، فهذا المشروع تم رفعه لمجلس الوزراء الموقر ، ولا أرى إشكالية في أن يتم إقراره ، وهناك خطى نقوم بها سواء

في وزارة الأشغال أو في برنامج زايد للإسكان بأن نوحد الجهود - كذلك - ليس - فقط - الجهود الاتحادية ولكن هناك خطى لوضع كل البرامج المعنية بالإسكان ضمن غطاء موحد ، وهم يعملون بشكل آلي منفصل ولكن تحت غطاء موحد يمثل دولة الإمارات وما تقوم به دولة الإمارات من إسكان المواطنين هو دور جبار - حقيقة - في هذا السياق ، هذا ما أشرت إليه للإسكان ، نعم المحور لا نتفق عليه ولكن التفاصيل ربما نختلف عليها ، لذلك مجلس الوزراء عندما أقر المحور أقره ولكن ذهب التفصيل إلى شيء نتمنى أن نشارك فيه جميعاً ، وبدون شك أن الإخوان اجتمعوا مع مجموعة من الإخوان في وزارة الأشغال وأشاروا إلى التقرير وبمهنية الإخوان في اللجنة المعنية بهذا التقرير وحرصهم على أن يكونوا معنا في تنفيذ مساكن المواطنين ومعالجتها وصيانتها وإحلالها ما أمكن ، ولكن قطاع الإسكان ومحوره نعم جزئياً - كما نقرأه - ضمن مهام وزارة الأشغال ولكن تفصيلاً أرجو أن يعاد النظر في التوصيات التي تمخضت عن هذا التقرير .

وبالنسبة للطرق ، حقيقة لا نختلف أبداً على أن تكون - كما أشار سعادة الأخ علي - نعم هي من ضمن مهام وزارة الأشغال ونحن نقوم بدورنا وأتمنى أن نكون قد وفقنا بأجهزتنا الفنية ولكن التقرير ذهب قليلاً ... ولا أريد – الإطالة – وإن كانت ليست هناك إطالة في هذا الموضوع بل نتفق تماماً على كل ما ذكر في التقرير ولكن يحتاج ذلك ربما إلى عمل مشترك ، عندما نتكلم - حقيقة - عن طريق الشيخ زايد وطريق الفجيرة أو محور دبي - الفجيرة فبدون شك أنها محاور تم تنفيذها بواسطة المؤسسة الاتحادية ونشكر الإخوان على ذكرها ولكن لابد أن ترجع مرجعيتها إلى وزارة الأشغال لأن الإخوان أشادوا بأن هذه ترجع للإخوان في دائرة النقل في إمارة أبوظبي وللإخوان في هيئة الطرق والمواصلات في دبي ، ولكن هذه الطرق الضخمة - حقيقة - قام أبناؤكم المواطنون بالإشراف عليها وتنفيذها من خلال موازنات الدولة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكرك - يا معالي الوزير - على هذا التوضيح وعلى هذا العرض الموجز والذي ألقى الضوء على خلفيات مهمة سواء من حيث اختصاصاتكم من حيث المبادرات ومن حيث المشاريع التي تم تنفيذها من خلالكم ، ونحن لاشك أن المسيرة الطويلة لوزارة الأشغال العامة تشهد بها جميع الطرق والمساكن في الدولة سواء في الماضي أو الآن بوجود مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وبوجود المشاريع المتعددة سواء الاتحادية أو المحلية ، ودوركم مشهود له ولا غنى عنه ، وبالتالي من ناحية المساكن والإسكان ومن ناحية الطرق والبنية التحتية ، فأشكرك جداً على التوضيح وأعتقد أنه ستتاح لكم الفرصة لتوضيح أكبر من قبلكم والاطلاع على تفاصيلها أثناء

المناقشات ويمكنكم - أيضاً - تصويب أي شيء ترونه ورد ربما بحاجة لتوضيح أكبر من قبلكم وشكراً لك .

والآن ننتقل إلى المناقشة وأرى رئيس اللجنة يطلب الكلمة فليتفضل إذا كانت لديه مداخلة قبل الانتقال إلى طالبي الكلمة ومقدمي الطلب ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا لسعادتك ، وشكراً معالي الوزير ، وأقول أن المواطن في دولة الإمارات له الحق في العيش الكريم حسب الدستور ، ورؤية الحكومة الاتحادية 2021 أكدت على تأمين الحكومة الاتحادية بالنص ...

سعادة رئيسة الجلسة :

سعادة رئيس اللجنة ، هل أنت تبدأ بمداخلتك الآن ؟

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

لا ولكن أردت التوضيح تكملة لما ذكره معالي الوزير ...

سعادة رئيسة الجلسة :

لأني بحاجة لتلاوة أسماء مقدمي طلب المناقشة ، حسناً تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

أكدت الرؤية الاتحادية على أن للمواطن حق العيش الكريم حسب بنية تحتية اجتماعية ثقافية تخوله الاستمتاع بالحياة المتكاملة والمرضية من خلال دراسة النمو السكاني للدولة والعمل على توفير المستقبل المأمول لهذه الحياة من خلال تجهيز ما هو مطلوب لذلك ، واللجنة لما تدارست مع ممثل الحكومة فماذا رد ؟ قال : "مضيفاً بأن الوزارة تقوم بدور تنظيمي فيما يتعلق بالإسكان في ظل وجود أكثر من برنامج معني بالإسكان على المستوى المحلي حيث أن الوزارة غير مسؤولة ... " هذا كلام ممثل الحكومة ، " غير مسؤولة عن توفير مساكن للمواطنين وإنما تعتبر الوزارة لجنة تنظيمية وجهة تشريعية في حال الحاجة إلى تشريع معين " ، الدستور يتكلم عن أن الوزارة هي المسؤولة وقرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م يتكلم عن أن الوزارة هي المسؤولة ، والمواطن الآن يراد منه أن يتجه إلى عدة جهات ، ونحن نقدر مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة ونقدر المبادرات الأخرى من أصحاب السمو الحكام ونقدر المبادرات الأخرى من الجهات المختلفة لكن المواطن مسؤولة عنه الدولة ممثلة بوزارة الأشغال العامة ، فنحن نريد أن يتجه المواطن إلى جهة معينة يقدم فيها طلبه للحصول على مسكن شعبي ولا نتكلم عن شروط أخرى ، تتوفر فيه البنية

التحتية والتخطيط السليم والكهرباء والماء والمتطلبات الأخرى ، حتى يعلم هذا المواطن أنه إذا وصل إلى سن معين أو إلى حياة معينة فهناك جهة اتحادية مسؤولية عن توفير هذا السكن له ، وأن يعرف جميع المواطنين بأن جهة تقديم الطلب ليست اللجان وليست الهيئات الأخرى من هنا وهناك بل وزارة الأشغال ، فبالتالي هل وزارة الأشغال العامة الآن تسمح لأي مواطن أن يتقدم بطلب للحصول على مسكن شعبي حسب الدستور وحسب قرار مجلس الوزراء أم لا ؟ وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ أحمد الأعماش رئيس اللجنة ، يا أخ أحمد هذا السؤال يوجه إلى معالي الوزير للرد عليه ويعتبر مداخلة من المداخلات التي يتقدم بها مقدمو الطلب ، لذلك سنرجئ إجابة معالي الوزير على سؤالكم لكونك رئيس اللجنة وأول من سيقدم مداخلة وهذا جزء من مداخلاتك ، وسنبدأ بالإجراءات وقد تم توضيح نقطة الإسكان حتى نبدأ بالمناقشة ، تفضل يا سعادة الأخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

سعادة الرئيس ، أنا لا أعتبر ذلك من مداخلاتي لأن لدي مداخلة أخرى ، إنما هذا توضيح لدور الوزارة وحاجة المواطن والقانون والدستور الذي حدد المسؤولية التي تقع على الوزارة لحصول المواطن على المسكن ، فهذه المداخلة أرجو ألا تحسب علي كمداخلة لأن لدي مداخلة أخرى حول الطرق ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

لأن هذا التوضيح اشتمل على سؤال منك موجه لمعالي الوزير ...

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

هذا كان رداً وتوضيحاً ...

سعادة رئيسة الجلسة :

إذا كان هذا توضيحاً ورداً على ما ورد من قبلهم فنشكرك على ذلك ونحفظ حقك في المداخلات ، والآن قبل الدخول في المناقشات للإخوة الأعضاء أود أن أوضح لسعادة الإخوة أعضاء اللجنة ولمعالي الوزير فلدينا تسعة من مقدمي الطلب واردة أسماؤهم بالجدول الوارد حالياً وهم أعضاء اللجنة الحالية وأيضاً مقدمو الطلب الذين ذهبت أسماؤهم بالكتاب إلى مجلس الوزراء ، وكذلك لدينا (15) من طالبي الكلمة في مناقشة الموضوع العام وتجدون أسماؤهم حالياً مسجلة ، وإذا كان لدى أي عضو آخر لم يسجل اسمه الرغبة في طلب الكلمة فالرجاء توضيح ذلك الآن حتى يتم إضافة اسمه حالياً ، وقد تقدم الآن سعادة الأخ راشد محمد الشريقي ، وسعادة الأخ الدكتور

عبدالرحيم الشاهين ، وسعادة الأخ محمد بطي القبيسي ، وسعادة الأخ سلطان السماحي ، وسعادة الأخت عفراء البسطي ، وسعادة الأخ فيصل الطنيجي ، وسعادة الأخت شيخة العويس ، وكما ترون حالياً فإن العدد - تقريباً - وصل إلى (25) متحدثاً من مقدمي الطلب وطالبي الكلمة ، وقبل الجلسة كان هناك طلب سواء من الإخوة أعضاء المجلس أو من الحكومة بأن تكون جلستنا غير ماراثونية وأن تكون جلسة خفيفة ، فبالتالي ما يهمنا هو ألا تكون خفيفة بالوقت ولكن تكون ثقيلة بالمحتوى ، وأنا أود إتاحة الفرصة لجميع الإخوة الأعضاء من مقدمي الطلب وطالبي الكلمة بتقديم أسئلتهم ومداخلاتهم بالأريحية المطلوبة وأيضاً بأخذ حقها في المناقشة والتعقيب ، ولكن في نفس الوقت أرجو من الإخوة الأعضاء والعضوات عند تقديم المداخلات الإيجاز وكذلك عدم التكرار ، وأتمنى - أيضاً - من معالي الوزير التحديد في الردود وأن تكون واضحة وتجيب بشكل مباشر على تساؤلاتهم حتى لا يتم تكرار نفس السؤال رغبة في الحصول على إجابة وافية ، والآن إذا لم يكن هناك عضو آخر يود إضافة اسمه فسنبدأ بالنقاش وأرجو إضافة جميع الأسماء التي ذكرناها بالتسلسل الذي ذكرته حفظاً لحق كل من رفع يده ، والآن ننتقل إلى المناقشة والبداية ستكون مع سعادة الأخ العضو أحمد عبدالله الأعماش رئيس اللجنة فليتفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا لسعادتك، ومرة ثانية أريد أن أواصل سؤالي السابق أو مداخلتي الأخيرة وأطلب من معالي الوزير الموقر الرد على تساؤلي ، هل يمكن أن نعتبر جهة تقديم الطلب للمواطن للحصول على مسكن شعبي هي وزارة الأشغال العامة ، أم لا ؟ هذا قبل أن أتكلم في الموضوع الآخر .

الموضوع الآخر ، هو عن دور وزارة الأشغال في موضوع شق الطرق ، حيث قامت وزارة الأشغال بتنفيذ الطريق الواصل بين شمل إلى منطقة شعم في رأس الخيمة كمرحلة أولى ، والمرحلة الثانية من منطقة شمل إلى منطقة النخيل ، وسؤالي هو : خلال لقائنا مع الحكومة سألنا ما هي المعايير التي تعتمدها الوزارة في حالة شق وإنشاء الطرق فكان الجواب أن الوزارة تعتمد المعايير الدولية فيما يخص المواصفات ومعايير أخرى فيما يخص الطرق ، فسؤالي لمعالي الوزير - وسأذكر ملاحظتي الأخرى - ما هي المعايير في السلامة المجتمعية وما هي المعايير في السلامة المرورية التي اعتمدتها الوزارة في الطريق الواقع بين شمل إلى شعم ، ومن النخيل إلى شمل وهي المرحلة الثانية فيما يخص السلامة المجتمعية والسلامة المرورية ؟ وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ العضو أحمد الأعماش ، والآن ليتفضل معالي الوزير بالرد على ما تفضل به سعادة العضو في مداخلتيه الأولى والثانية .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، شكراً للأخ أحمد ، سأرد على الملاحظة الأولى وأتمنى منك ومن الإخوان أعضاء اللجنة أن يوفروا لي من القانون ما يشير إلى أن وزارة الأشغال تقوم بتوفير المسكن ، نعم في المهام يتكلم عن التخطيط ، هذا صحيح ، ولكن حتى أرد عليك بشكل مباشر فإن الجهة المعنية التي يقوم بها المواطن لتقديم الطلب فاليوم هناك بوابات إسكانية - كما قلت - موجودة في وزارة الأشغال ويستطيع المواطن أن يتقدم من خلالها بطلب الحصول على المسكن أو الصيانة أو الإحلال ، والوزارة بدورها مشتركة مع برنامج زايد للعناية بهذا الطلب وبالتالي هناك عملياً جهة واحدة في الاتحاد تقوم بالتعامل مع المسكن ألا وهو برنامج زايد للإسكان ، وعندما نتكلم عن الطلب والتنفيذ ووضعه ضمن معايير تنفيذ هذه المساكن بشكل عام ، الآن الجزء الآخر من السؤال والذي له علاقة بالطرق ، فبدايةً لا نختلف على أن المواطن هو محور كل ما نقوم به ولا نستطيع أن نقول خلاف ذلك ، وحتى الكلام في ذلك يعتبر خارج عن المألوف ، فالمواطن هو محور كل العمل الذي تقومون به أنتم وكذلك الذي نقوم به نحن .

والشق الثاني أو السؤال الآخر وهو عبارة عن طريق شعم ، حقيقة هذا المشروع تم تقسيمه وتم البدء فيه بسنة 2005 ووصلنا إلى منطقة وهي عبارة عن 9 كليومتر في قلب إمارة رأس الخيمة، هذه الجزئية لم نتمكن في ذلك الوقت نظراً لوجود كم كبير من الخدمات ربما منذ سنة 1960 ولم نتمكن - حقيقة - من التعامل معها في ذلك الوقت وبالتالي تم الإتفاق مع الحكومة المحلية بأن يكون هذا الطريق جزء من شبكة الطرق الداخلية التي ستقوم الإمارة بتطويرها مقابل أن نقوم بتوسعة الجزئية الأخرى التي تربطنا بمنطقة شعم وهذا ما تم ، وبعد أن تم المشروع انتظرنا إلى السنة قبل الماضية وكان من ضمن مخططاتنا أن تكون هذه المسافة (9 كلم) تحت التنفيذ بعد الانتهاء من المحور العابر لإمارة رأس الخيمة حتى نتمكن من تحويل كل الحركة المرورية إلى هناك ولكن تحت إصرار الناس وتحت إصرار الإخوان في الحكومة المحلية فقد توجهوا بالطلب إلى مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة والتي قامت - حقيقة - بإدراجها ضمن موازناتها بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة ، وتم البدء فيه في السنة الماضية ، والآن عندما نتكلم عما هي المواصفات ، نعم نحن نتكلم عن مواصفات عالمية ، لا أريد أن أتكلم عن وزارة الأشغال ، فأي عمل متقن يتطلب مواصفات جادة ، نتمنى أن تكون لدينا مواصفات محلية ولكن اليوم اضطررنا أن نعتمد على المواصفات العالمية التي من خلالها يتم طرح المشروع ومن خلالها يتم التأكد من السلامة ومن خلالها يتم تنفيذ هذا المشروع ، لذلك ما طبق في المرحلة الأولى المنتهية قبل ثلاث

أو أربع سنوات هي نفس المعايير ونفس المواصفات التي بموجبها يتم تنفيذ هذا المشروع ، ولكن هذا المشروع - حقيقة - كما يعلم الأخ أحمد لأنه قريب من هذا المشروع ، ذو طبيعة معقدة ، حيث فيه كم من الخدمات التي أخذت تحويلها الجزء الأكبر من الوقت والموازنات ولكن نتمنى أن يتم الانتهاء من هذا المشروع في موعده وأتمنى أن يتم الانتهاء من هذا المشروع على مستوى الأمن والسلامة التي تم تنفيذها ، وإلى اليوم لم يصلني سواء في مكتبي أو حتى على الهاتف النقال أي شكوى من مواطن أو أي حادث خطر تم على هذا الطريق ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، وأترك التعقيب لسعادة الأخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا لسعادتك، وشكراً لمعالي الوزير ، شكراً على تأكيد معالي الوزير بأن وزارة الأشغال العامة هي الجهة التي يستطيع المواطن المحتاج إلى مسكن شعبي أن يتقدم إليها وهي بحسب اختصاصها ستوجه الطلب إلى الجهات التي تراها مناسبة فهذا تأكيد من معالي الوزير نشكره عليه ونشكر جميع العاملين في الوزارة .

سعادة الرئيس ، معالي الوزير ، بالنسبة لشكاوى المواطنين فأنا لدي ورقة موقعة من المواطنين فيها (12) ملاحظة على الطريق ويمكن أن أرسلها لك يا معالي الوزير ، ثم أنني سأتكلم عن بعض الملاحظات الرئيسية حول الطريق :

أولاً : الطريق يرتفع عن مستوى المساكن والمحلات التجارية أكثر من متر أو نصف متر أو ربع متر في مناطق مختلفة ، ومن سوء هذا الطريق عندما يرتفع - وقد ذكرنا ذلك لسعادة الوكيل المساعد ذلك الموضوع - تنتقل الضوضاء لأن المسافة التي تقع بين الطريق وبين المسكن أو بين المسكن وبين المحل لا تتجاوز الأمتار بل نقول 7 أو 8 أمتار .

ثانياً : هذا الارتفاع في المنسوب للطريق - سعادة الرئيس - يؤدي إلى خطر في حالة إذا ما وقع حادث - لا سمح الله - أو انحرفت سيارة فسيكون مصيرها في المنزل أو قريبة من المنزل أو في المحل أو الطريق الأمامي الجانبي .

ثالثاً : هذا الطريق في مرحلته الثانية يقع في وسط شمل والحديبة والغيل والرمس ، وهذا الطريق أغلق بحواجز اسمنتية ، الجهة اليمنى فيها مدارس وفيها المستشفى وفيه المسجد ، والجهة اليسرى فيها القرى والساكنين ، وقد اعتادوا على الذهاب إلى هذه المدارس والعودة منها سيراً على

الأقدام، ولكن الآن أي شخص يسكن في الجهة اليسرى من الطريق لا يستطيع أن يأتي بأبنائه إلى المدرسة إلا من خلال المواصلات الرسمية وهذا شاق وعبء كبير جداً على المواطنين .

نقطة أخرى ، الأسر من جهتين ، من جهة الشارع في الشمال ومن جهة الجنوب ، الأب والأهل من جهة والأسرة الأخرى في هذه الجهة الأخرى ، وضع الحواجز الاسمنتية في أول شمل إلى آخر النخيل أغلق إمكانية التواصل أو الانتقال إلا بواسطة السيارة ، وهل جميع المواطنين كبار السن لديهم سيارات للانتقال من هذه الجهة إلى تلك ويسير مسافة 5 كلم ثم يدور ويعود إلى مسكنه ؟!

المرحلة الأولى من شمل إلى شعم لم يكن هناك إغلاق أو حواجز اسمنتية كاملة إنما كانت هناك أماكن للعبور بين عمود وآخر ، وهذا تم تطبيقه في منطقة شمل .

رابعاً : أقرب مركز دفاع مدني يقع على بعد 10 كلم من هذه المنطقة ، فكيف يصل الدفاع المدني إذا صار هناك حادث أو حريق أو سيارة بالسرعة المطلوبة ؟ هل هذه المعايير أو هذه السلامة المجتمعية أخذت بالحسبان وحسبت فيها مصلحة المواطن ؟ أرجو من معالي الوزير أن يتحقق من هذه الأمور وإذا كان يريد أن يأتي المواطنون إلى مكتبه فهم مستعدون لذلك ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ العضو ، وإذا كان هناك تعقيب من معالي الوزير فليتفضل .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، ما قاله سعادة الأخ أحمد

نتفق عليه جميعاً ولكنه يأتي ضمن شيئين أساسيين ، الأول هو ما طالب التقرير به نفسه وهي معايير السلامة المرورية ، فاليوم تهمنا سلامة المرء أو الطفل الذي يعبر الشارع أثناء تنفيذ المشروع ، في الدرجة الثانية ارتفاع المناسيب هذه ليست بيد وزارة الأشغال أو المبادرات بل هذا يأتي ضمن المخططات العمرانية للإمارة المحلية ، وبالتالي إذا ما أعطينا المنسوب فنحن نعمل عليه، إذا كانت هناك طرق أخرى تنوي الإمارة المحلية أن تقوم بتشييدها بمنسوب مرتفع فلابد أن يأتي هذا الطريق متماشياً معه حتى لا نجد أنفسنا أننا نفذنا طريقاً بعيداً عن التنسيق وهذا هو دور التنسيق ، وعندما نتكلم عن التنسيق ونتكلم عن السلامة المرورية لابد أن نذكر بعض الإعاقات، نعم أتفق مع سعادة العضو أن هناك إعاقات على الناس ، لكن اليوم كما نعلم جميعاً أن هذا الطريق إن لم يكن أكثر تعقيداً فهو من الطرق المعقدة ، لذلك تركناه في ذلك الوقت وأتينا له لاحقاً ، ما قاله سعادة العضو صحيح ولكنه يندرج أولاً ضمن المخططات العمرانية لإمارة رأس الخيمة والتي تذهب به إلى هذا ، ثانياً الأمن والسلامة المرورية التي نطالب بها جميعاً لجميع أبنائنا .

في هذا الشأن إذا كانت هناك أية ملاحظات نراها عملية أو الأخ أحمد يرى أنه يمكن تفاديها فمكتبي مفتوح والإخوان في الموقع متفهمون لكل هذا ونتمنى أن يسعفنا الوقت بأن نتلاشى أي خطأ قام الإخوان به في تنفيذه تداركاً لما أشار إليه التقرير ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير على تجاوبك مع ما طرحه الأخ سعادة الأخ أحمد من ملاحظات بخصوص ذلك ويمكن أن يوافيكم بها تحديداً وتفصيلياً وخاصة ما يتعلق بما ذكره عن مناسيب الطرق وخلافه ، والآن تفضل يا أخ أحمد كرئيس لجنة للتعقيب الأخير لكن أود التنويه بأن هذا أمر استثنائي لك .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا لسعادتك، أشكر معالي الوزير على سعة الصدر وعلى الاستجابة وأبشرك أن إخوانك المواطنين هم جزء من هذا الوطن وأن مصلحتهم فوق كل اعتبار وسيقومون بزيارتك ويشرحون لك مشاكلهم وأنا على ثقة تامة بأنك ستحقق لهم ما يتمنونه ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً والشكر موصول للجميع ولأعضاء اللجنة - أيضاً - الذي أعدوا هذا التقرير والتفهم مع الوزير للنقاط التي تطرحونها ، والآن سننتقل إلى سعادة الأخ رشاد محمد بوخش وهو من مقدمي الطلب لكن أود التنبيه إلى مصطلح يتم تداوله حالياً ، ولكن ربما بحكم خبرتنا الهندسية بهذا المجال، حيث يطرح حالياً مصطلح المساكن الشعبية وهو مصطلح قديم وتم الاستعاضة عنه حالياً بالمساكن الحكومية فأتمنى عندما نطرح الموضوع فإن المسكن ليس شعبياً بل حكومياً ، تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً سعادة رئيس المجلس ، والشكر - أيضاً - لمعالي الوزير ، ولقد اتضح لي ضعف مخرجات الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المرتبطة بتنظيم قطاع الإسكان في الدولة ، وما يتعلق منها بالصيانة والإحلال لأسباب تتعلق بالخبرة واعتماد تطبيق المعايير العالمية المعتمدة في ذلك ، سؤالي من جزأين ، الجزء الأول : هل لدى الوزارة خطة في زيادة المشاركة في المؤتمرات والملتقيات العالمية المتخصصة في مجال الإسكان ؟ والجزء الثاني : ما هي الصعوبات التي تواجهونها في الاعتماد بصفة أساسية على القياسات العالمية الحديثة والمراجع والخبرات العالمية في شأن قطاع الإسكان ؟ وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة العضو على ما طرحه وشكراً على إيجازك بالطرح ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، حقيقة ما ذهب إليه سعادة العضو الأخ المهندس رشاد ، نعم في مجمله فإن وزارة الأشغال العامة - ونحن نتكلم اليوم - أن هناك أحد الزملاء في " كينيا " في " الهابيتات " في مؤتمر الإسكان في كينيا ، الجانب الآخر للإسكان نحن اليوم نعمل على محورين العالمي وهو "الهابيتات" والخليجي من خلال دول مجلس التعاون الخليجي إن لم يكن لنا دور مؤثر فلنا الدور المؤثر في الإسكان ، ومن حضر معنا في المؤتمرات الخليجية للإسكان يعرف أن دولة الإمارات العربية المتحدة ربما تكون المرجع في قضية - وهذا لم آت به أنا بل أتى به الدكتور شويش وزير الإسكان السعودي - وفي الوطن العربي - حقيقة - نحن نشارك الإخوان كل تجاربهم السكانية ، هناك تفاهم كبير بين ما نقوم به وما يقوم به إخواننا في الوطن العربي ، بلاشك أننا في الإسكان النموذجي أو الإسكان الحكومة نحن - حقيقة - إن لم نكن عشرون سنة قبل كل الدول المجاورة على الأقل نكون عشر سنوات قبلهم ، الآن المشاركة في هذه المؤتمرات تأتي من خلال مخرجات الخطط الاستراتيجية التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة بالإشتراك مع الإخوان في برنامج زايد للإسكان ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، فليتفضل سعادة الأخ رشاد بوخش إذا كان لديك تعقيب على ما تفضل به معالي الوزير .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا لسعادتك، أيضاً جزء من الموضوع نفسه نلاحظ أن قلة خبرة المهندسين والفنيين في مجالات الإسكان ، فهل هناك برنامج لدى الوزارة للتغلب على هذه الخبرة الناقصة من برامج وغير ذلك ؟ وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

فليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، دورنا - حقيقة - أن تكون وزارة الأشغال مدرسة ، اليوم لو نظرنا - سواء في الإسكان أو حتى في الطرق - إلى من يقود الكثير من المؤسسات الحكومية المحلية لوجدنا أن في مجملهم هم - حقيقة - من خريجي وزارة الأشغال وربما المهندس رشاد يعرف تماماً أن هناك مجموعة منهم في البلديات ومجموعة أخرى في برنامج زايد للإسكان ولدينا كذلك في البرامج

المختلفة ، ولكن ما أشار إليه من أن هناك نقص فنعم ، ولكن نحن نتكلم عن النقص النسبي لكل مؤسسة تسعى لأن تقوم بتطوير عناصرها الفنية ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، وننتقل إلى سعادة الأخ العضو سلطان سيف السماحي فليتفضل بمداخلته .

سعادة/ سلطان سيف سلطان السماحي:

شكرا لسعادتك، ولدي ثلاث مداخلات أو ثلاثة أسئلة ، وأود أولاً أن أبارك لمعالي الوزير على الثقة الغالية التي أولتها له القيادة الرشيدة ، وليس هذا غريباً على الدكتور عبدالله بلحيف فهو وكيل وزارة سابق ومن الشخصيات التي يعتز بها الإنسان في عمله وجهوده في جميع الأصعدة .

والسؤال الأول : أود أن أتحدث في مبادرات رئيس الدولة ، فمن خلال متابعة الأخبار المحلية حول مبادرات رئيس الدولة فقد وجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان " حفظه الله ورعاه " بمتابعة سرعة تنفيذ إحلال كافة المساكن القديمة للمواطنين في خمس إمارات هي الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة التي بنيت قبل عام 1990م ، والعمل على تنفيذ المشروع الوطني بأسرع وقت ممكن لضمان حصول المواطنين على مساكنهم الجديدة ، وانتفاعهم بها في أقرب وقت ممكن ، ويبلغ عددها (12500) مسكن تقدر كلفتها بعشرة مليارات درهم ، والسؤال هو : مما يطرح تساؤلا عن أسباب تأخر صيانة وإحلال المساكن المتهالكة في كل من الإمارات المذكورة مع العلم أن صاحب السمو رئيس الدولة أمر بإحلالها جميعا بكلفة تقدر عشرة مليارات درهم ، فماذا تم في شأن تنفيذ ذلك ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا سعادة العضو على الإطراء الذي أرى أنني لا أستحقه ، بالنسبة للمبادرات هناك - حقيقة - جهة ، فربما أن الأخ أحمد هو من يقود هذه المسيرة ولكني شرفت بأن أكون قريبا من هذه اللجنة وعضو فيها أو عضوا سابقا بها ، ولكنني مازلت عاملا في هذا العمل .

وما أشير إليه بالنسبة لموضوع (12500) مسكن حقيقة هذا أتى قبل خمسة أشهر ، وحتى نكون منصفين للإخوان الذين يشتغلون على هذا الأمر فهناك (31) فريق عمل منتشرين في كل الإمارات المختلفة بما فيها إمارة دبي حتى لا نقول خمس إمارات فقط ، وهذه الفرق تقوم بجمع هذه البيانات ، ونتمنى أن نكون خلال - كما وعدنا سمو الشيخ منصور بن زايد - أول ستة أشهر

من التكليف قد أنجزنا هذا العمل بحيث يصبح عندنا كما من المعلومات التي من خلالها نقرر صيانة المسكن أم إحلال هذا المسكن أم نقل الأسرة كلها من هذا المسكن إلى مساكن مختلفة ، فالآن كم كبير من البيانات متوفرة لدينا ولكن العمل المتقن يتطلب وقت ، وإن شاء الله يقدرنا أن ننفذ هذا المشروع خلال المدة التي أعطينا إياها سواء الإخوان في " لجنة مبادرات " أو الإخوان الذين كلفناهم في وزارة الأشغال العامة كلجان فنية بتنفيذها خلال الخمس سنوات القادمة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، وليتفضل الآن الآخ سلطان السماحي بعرض المداخلتين المتبقيتين لديه الآن حتى يستطيع معالي الوزير الإجابة عليه .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

طبعا قبل عرض السؤالين المتبقيين لدي نحن نثني وأثنينا في التقرير - كذلك - على الجهود الجبارة التي تقوم بها " لجنة المبادرات " لسيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة، وعلى رأسها معالي أحمد جمعة الزعابي ، كذلك هناك موضوع في عدم تأهيل الكوادر المواطنة للقيام بأعمال الاستشارات .

سيدي الرئيس ، لاحظت من خلال قراءتي للموضوع أن الوزارة اعتمدت في دراستها لمشاريعها على بيوت الخبرة وعلى الاستشاريين العالميين خصوصا فيما يتعلق بأنظمة إدارة الطرق والممتلكات والأصول ، ومنها على سبيل المثال طريق الفجيرة - الذيد ، بدلا من تأهيل الكوادر المواطنة للقيام بأعمال الاستشارات ، والسؤال هو ما هي خطط الوزارة نحو تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في مجال الطرق للقيام بالأعمال الاستشارية والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية والاستشاريين الدوليين الذين يتم الاستعانة بهم في هذا الصدد ، وهل لدى الوزارة برامج معتمدة للاستفادة من بيوت الخبرة عبر تدريب المهندسين المواطنين مع هذه الشركات أثناء أدائها لهذه الدراسات ؟

أما السؤال الأخير ، فهو ما هي خطة إنشاء طريق خاص للشاحنات الثقيلة ؟ فكما يعلم الجميع أنه على الرغم من تطور البنية التحتية للطرق وتوسعها في الدولة إلا انه تلاحظ سير الشاحنات في الشوارع الخارجية والداخلية بالإضافة إلى سيرها في الأسواق والأماكن العامة مما يتسبب في كثير من المضايقات والإزعاج والتلوث وحوادث السير وإتلاف للطرق ، هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في نسبة الحوادث المرورية وخصوصا من فئة الشاحنات حيث تبين وفقا لإحصائيات العام 2009م بأن هناك (785) حادث هذا إذا علمنا أيضا بأن هذه الفئة من

المركبات قد تسبب حوادث خطيرة ومميتة ، والسؤال هو : هل لدى الوزارة خطة لإنشاء طريق خاص للشاحنات الثقيلة التي تسبب الحوادث المرورية إلى جانب تخريبها للطرق الإسفلتية بسبب حمولتها الكبيرة مما يزيد من مصاعب مرتادي هذه الطرق بسبب التعرجات والحفر في هذه الطرق ، وما دور الوزارة لمعالجة الاستخدام الخاطئ للطرقات غير المخصصة للشاحنات ، وما هي أوجه التنسيق المشتركة مع الجهات المختصة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة الأخ سلطان السماحي ، والكلمة الآن لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

لا شك أن السؤال الأول والثاني يدلان على حرص سعادة الأخ سلطان على البنية التحتية بشكل عام وعلى المواطنين .

حقيقة بالنسبة للمكاتب الهندسية الوطنية ربما نكون الوزارة الوحيدة التي تشترط لبعض المشاريع أن يكون المهندس مواطنا مشاركا في هذا المكتب ، وهو يدير أعمال هذا المكتب ، فعندنا مجموعة من المكاتب الهندسية التي تقوم بتنفيذ مشاريع في وزارة الأشغال العامة ، وهذا قرار ربما داخلي تم تبنيه قبل سنتين .

بالنسبة لتدريب المواطنين : حقيقة أبشركم أننا اليوم معظم طرقنا الاتحادية يديرها أبناءها ، فكل الطرق - تقريبا ، لا أستطيع أن أقول معظمها - الاتحادية هناك مهندسا مواطنا ، وقد لا تكون خبرته تفي بأن يكون مديرا للمشروع ، ولكن هناك من يسعفه كظل من إخواننا الوافدين ليدربه على هذا المشروع ، ومن ثم يستلم مشروعات أخرى ، فكل المشروعات حقيقة سواء من مستشفى رأس الخيمة التخصصي إلى طرق سويحات في إمارة أم القيوين يديرها مهندسون مواطنون ، وأنا فخور بأن أكون جزءا من هذا العمل .

الشق الثاني من السؤال وربما يكون هو الهم الكبير وهو إنشاء طرق للشاحنات : هناك مخططات لوزارة الأشغال تم طرحها على الإخوان في الإمارات المختلفة ، ولكن نحن - الحقيقة - نبحث عن محاور لهذا الطريق لأننا اليوم حتى نستطيع أن نمرر طريق للشاحنات علينا أن نمر على الأقل بحدود أربع إمارات ، وبالتالي تبنينا ربما خطة أخرى وهي أنه لكل إمارة نأخذ طريقا للشاحنات ومن ثم نذهب لربطها ، فاليوم مثلا تحت التنفيذ نجد ربما أحد المشاريع الهامة والتي تربط الساحل الشرقي بطريق مسافي - الفجيرة ، وهو طريق اليبسة المخصص للشاحنات ، وهذا الطريق - الحقيقة - يبعد كل الشاحنات عن قلب إمارة الفجيرة .

في الجانب الآخر من مدينة دبا كذلك هناك طريق آخر للشاحنات يمر من مسافي إلى الغونة ، فنذهب قليلا لنعمل مجموعة من الطرق ومن ثم نربطها " بكاريدور " موحد ، وإن شاء الله نوفق في ذلك ، فطريق كهذا أكيد مهم ونتفق عليه جميعا أنه لابد أن يكون موجود ، ولكن هناك معوقات نتمنى أن نتجاوزها ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخت عائشة اليماحي .

سعادة / عائشة أحمد محمد اليماحي :

شكرا لسعادتك، وأشكر معالي الوزير ، هناك الكثير من المساكن شابها أخطاء هندسية في عملية التشييد بالإضافة إلى عدم ملاءمتها لشروط السكن المناسب خاصة المساكن الحكومية منها خمسين مسكنا للمواطنين بكلباء بالشارقة ، وثلاثين مسكنا للمواطنين لأهالي الجير بخور خوير في رأس الخيمة ، و (51) مسكنا للمواطنين بالقرية في إمارة الفجيرة ، و (35) مسكنا للمواطنين في بوحلة في الفجيرة ، والسؤال هو : ما هي الإجراءات التي قامت بها الوزارة حيال هذه المنازل المذكورة ، وما هي الخطة الزمنية لذلك ، وما هو المانع من قيام الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة في توعية وتثقيف المستفيدين من المساكن بشأن الصيانة الدورية وقياس نتائج ذلك ، ولماذا لا يتم إيلاء الاهتمام اللازم لوضع معايير إسكانية عالمية تحدد نوع وكفاءة المسكن الملائم للأسرة الإماراتية ، ومتطلبات التنمية المستدامة ، وما الآلية المستخدمة لزيادة العمر الافتراضي للمساكن ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا على هذا الحرص ، ولكن لتقصى - حقيقة - البيانات عن هذه المساكن ، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة كما تعلمون جميعا هناك جهات أخرى قامت بتشييد مساكن في إمارات مختلفة ، وربما أنني أعرف منطقة واحدة وهي المساكن الموجودة في خورفكان والتي لم تقم وزارة الأشغال بتنفيذها ، ولكن عندما نتكلم عن أخطاء مهنية أرجو أن نعلم أن هذا موضوع كبير حقيقة، وأنا أعلم أن عندنا مساكن في وزارة الأشغال وقد كلفنا بصيانة مساكن تم تشييدها سنة 1981م ، ووجدنا أن هذه المساكن في إمارة رأس الخيمة في عام 2005م أثناء صيانتها أنها كذلك لها عمر نستطيع عبر أجهزتنا وتقاريرنا الفنية أن نعطيها عشر سنوات إضافية ، وأتمنى من سعادة الأخت

العضوة أن تقدم لنا ما هو أكثر من أن معلومة أن هذه المساكن في هذا المكان حتى نستطيع أن نتحرى إن كانت وزارة الأشغال هي التي قامت بتنفيذ هذه المساكن ، هذا أولاً .

بالنسبة للمعايير والإرشادات التي تقوم بها وزارة الأشغال : لا شك أننا خلال السنتين الماضيتين قمنا بعمل مجموعة كبيرة من الكتيبات التي نشرناها لكل المناطق عن كيفية صيانة مسكنك ، وهذا ضمن سياستنا بالتمكين ، فبعد أن صدر القانون رقم (11) قمنا بزيارات - تقريبا - لمعظم المناطق إن لم يكن لها جميعا ، والكتيبات - الحقيقة - موجودة نستطيع أن نرسلها إذا دعت الحاجة إلى أي مكان طلب ، وهذه الكتيبات تشتمل على الأعمال الكهربائية وأعمال التكييف وأعمال الصيانة ، فكل ماله دخل في أعمال الصيانة إخواننا في الخدمات الهندسية في وزارة الأشغال قاموا مشكورين بهذه الأعمال ، وتم تمريرها على - تقريبا - كل الإخوان في هذه المساكن التي تم تمكين أهلها منها ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخت عائشة اليماحي للتفصيل أكثر فيما طلبه معالي الوزير من معلومات .

سعادة / عائشة أحمد محمد اليماحي :

شكرا لسعادتك، ولكن حسب علمي أن جميع هذه المساكن هي مساكن حكومية مثل مساكن منطقة القرية ، فكلها أنشأتها وزارة الأشغال ، وهذا ما أعلمه ، وشكرا للتوضيح ، وأتمنى التركيز على هذه المساكن والإهتمام بالمسكن ، فهو الأهم ويأتي من أولويات الأسرة الإماراتية ، فهو الأمن والأمان والإستقرار ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ أحمد الجروان .

سعادة / أحمد محمد الجروان :

شكرا لسعادتك، ونشكر معالي الوزير على حضوره ، ونتمنى له التوفيق إن شاء الله ، في الواقع سؤالي بسيط وواضح - إن شاء الله - ، فمن خلال الزيارات الميدانية التي قمت بها واستشعار الحاجة الماسة لأبنائنا من ذوي الإعاقة وذوي الإحتياجات الخاصة للمرافق الصحية المناسبة ، ماذا تم بخصوص إنشاء مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ؟ فحسب تصوري أنها قد تكفلت بها وزارة الأشغال ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا لسعادة العضو أحمد الجروان ، وأنا أعرفه بحرصه على جميع المشاريع رغم أن هذا السؤال لا يقع ضمن محوري النقاش ، ولكني أرى أنه مهم ، فوزارة الأشغال - حقيقة - قامت بزيارة الإخوان مرتين ، وهناك بعض الدراسات التي ستقوم بها الوزارة ، ولا شك أنه سيدرج جزء منها بتقرير إلى مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة التي تعنى ربما أكثر بهذا الشأن ، وجزء منها - ربما - للأعمال التي تستطيع وزارة الأشغال تلبيتها ، وربما بدأ العمل في تلبية جزء منها من خلال أعمال وزارة الأشغال وكذلك من خلال الإخوان في برنامج الشيخ خليفة للخدمات الإنسانية ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ أحمد الجروان .

سعادة / أحمد محمد الجروان :

شكرا لسعادتك، وشكرا لمعالي الوزير ، ونتمنى لكم التوفيق إن شاء الله .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ حميد بن سالم .

سعادة / حميد محمد بن سالم :

شكرا لسعادتك، في الحقيقة أود أن أضم صوتي إلى صوت إخواني وأهنئ الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي على هذه المسؤولية التي ألقيت على عاتقه ، وأتمنى له التوفيق إن شاء الله ، وأعانه الله .

الآن خاصة في الآونة الأخيرة رأينا أن ما تقوم به وزارة الأشغال بالنسبة للطرق وخاصة مثل اللوحات الإرشادية على الطرق ، هذا شي جميل ، واللوحات مطابقة للمواصفات العالمية وذات جودة عالية ، ونتمنى أن تكون كل الطرق الاتحادية والمحلية التي قد تكون متصلة بهم على نفس الجودة لأننا دولة واحدة ، فإذا أتى سائح إلى أبوظبي يذهب إلى الفجيرة وإذا أتى إلى دبي يذهب إلى رأس الخيمة وهكذا ، لذلك نتمنى أن تكون كافة الطرق ذات جودة عالية سواء كانت محلية أم اتحادية ، ونتمنى أن يطلعنا معالي الوزير على نوعية التنسيق الذي يتم بين الاتحادي والمحلي ، وهل هناك معوقات في هذا الشأن ؟

هناك نقطة اخرى وهي في شأن المخارج على الطرق الاتحادية ، فبعض المخارج ليست بالانسيابية التي تكون عليها مخارج أخرى ، فهل هناك برامج توعية للاستخدام الأمثل لهذه الطرقات ؟ ونحن يوجد لدينا جنسيات كثيرة في الدولة ، فهل يوجد دراسات تحدد ما إذا كانت

هناك جنسية معينة هي الأكثر تعرضا لحوادث معينة بحيث تحتاج التركيز على توجيهاها وتوعيتها ؟

كذلك بخصوص الطرق الاتحادية نتمنى أن يطلعنا معالي الوزير على المعايير التي يتم من خلالها - مثلا - احتساب عدد الحارات الموجودة ، فهناك بعض الأحيان تباين في الطرق ، فمثلا في شارع الشيخ محمد بن زايد بالنسبة للقادم من أم القيوين للشارقة خاصة عند الوصول إلى نادي الجولف في الشارقة - الآن - يوجد إصلاحات ولكن المسارب التي تصب مع الشارع وأنت قادم تعمل ازدحام وخاصة في ساعات معينة ، فهناك شوارع أخرى تغذي هذا الشارع من المحليات تزيد من الإختناق في هذا الطريق ، وأشكر سعادة الرئيس على إتاحة الفرصة ، وأكتفي بهذه المداخلة وليس لدي مداخلة أخرى ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا للأخ حميد بن سالم ، وما شاء الله مداخلتك عبارة عن عدد كبير من الأسئلة وليس بعضها ، تفضل معالي الوزير بالرد ، ونتمنى أن يتم تغطيتها بالكامل لأن الأخ العضو تغاضى عن حقه في التعقيب أيضا .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

حقيقة لا بد أن أشكر سعادة العضو على هذه الأسئلة لأنها كلها تصب في الصالح العام وهي بمجملها صحيحة ، فهناك بعض المخارج التي تحتاج إلى إعادة النظر نعم ، ولكن تحديد هذه المخارج أحيانا يقع ضمن حركة مرور محددة أثناء دراسة تنفيذ هذا المشروع ، وهذا كلام نحن ننظر له ، ولذلك قمنا بمجموعة من التعديلات خلال السنة الماضية لأن المخارج تحكمها ثلاثة أشياء هي :

إلى أي منطقة حدودية يذهب هذا المخرج ، كما هو الحال في المخرج من طريق مليحة إلى العابر والذي قمنا السنة قبل الماضية - الحقيقة - بتعديله ، وهناك كذلك المخرج الذي تكلم عنه سعادة العضو ، فهذا نحن نعمل على إصلاحه وتعديله ، ولكن بمجملها تأتي ضمن سرعة وتسارع، أي كيف يتم التسارع خلال الطريق الرئيسي الذي من خلاله تدخل هذه المخارج ، هذا أولاً .

ثانيا : بالنسبة للتنسيق لا شك هناك تنسيق لا أريد القول أنه ممتاز ، ولكنه جيد بين المؤسسة الإتحادية وكل المؤسسات العاملة في الطرق سواء كانت محلية أم خاصة ، ونحن اليوم - الحقيقة - العمل يتطلب الكثير من التنسيق لأنه يتطلب الكثير من العمل المشترك ، ولا شك في ذلك .

بالنسبة للمعايير التي يتم تنفيذ الطرق بها : أؤكد للأخ حميد أنها إن لم تكن هي نفسها فهي متشابهة بين كل الإمارات المختلفة ، وربما يكون الإعلان مختلف من إمارة إلى أخرى هذا صحيح ، ولكن نحن نسعى الآن من خلال مشروع مشترك بيننا وبين الإمارات المختلفة لأن يكون هناك قانون لمسار واحد نسميه الطرق الاتحادية الموحدة التي من خلالها سيتم تنفيذ شأن شحن موحد ، نعم قد يمر وتديره حكومة محلية ما ، ولكن إذا اتفقنا أن يكون هذا طريق اتحادي سيتم نشر كل اللوحات الإعلانية المتشابهة رغم أنها ما بين الإمارات المختلفة دبي أبوظبي والشارقة تقريبا موحدة ، ولكن إذا ما دخلنا في المناطق المختلفة ربما يكون هناك بعض الإختلاف ، ونسعى لتوحيده وإن شاء الله يتم ذلك قريبا ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لمعالي الوزير ، بقيت هناك جزئية ربما يحتاج العضو للإجابة عليها وهي فيما يتعلق ببرامج التوعية للاستعمال الأمثل لهذه الطرق ، خاصة إذا تم حصر بعض الجاليات أو الفئات التي تقوم باستخدامها بطريقة مستمرة أو دورية ، فهل هناك برامج توعية لضمان الإنسيابية وأن لا يكون هناك ازدحام في طرق معينة ؟

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

هناك جزئيتين الحقيقة ، وأنا آسف لإغفال هذا السؤال لأني اعتقدت طوال الوقت أن هذا السؤال له علاقة بالإخوان في الداخلية والمرور في تلك الوزارة ، ولكن الحقيقة هذه التوعية يشملها شيئين :

أولا : من ضمن التوعية أننا نقوم بتحديد السرعة ، وهذا عمليا جانب توعوي كبير كثير من الإخوان يتبعونه ، ولكن الجاليات وعددها ومن هم الأكثر توعية لا تحضرني أية إحصائيات في ذلك ، ولكن الإخوان في الداخلية أكيد لديهم هذه الإحصائيات ، كذلك الإخوان في وزارة الداخلية أنا على يقين أننا كلنا نرى الطرق أو الإخوان في وزارة الداخلية وهم يقفون على ناصية الطريق للتعريف او التوعية المرورية لسائقي المركبات ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا لسعادتك، وأهنئ معالي الدكتور عبدالله وأتمنى له التوفيق في رحلته الوزارية ، فهذه الوزارة هي من الوزارات الخدمية التي من الصعب إرضاء الناس فيها وكذلك إرضاء الحكومات المحلية ، لذلك أتمنى له التوفيق .

طبعا بالرجوع إلى الميزانية الإتحادية للأعوام من 2011 - 2013م فقد وضعت أهدافا استراتيجية من دون مخصصات مالية ، وطبعا أنا لا ألوم الوزارة ولكن ألوم وزارة المالية ، فدائما هي الجهة التي تضع الأرقام والمبالغ ، وهذه المبالغ متعلقة سواء بالإسكان أو شق الطرق الاتحادية ومنها على سبيل المثال تحديث المخطط الشمولي ، وأنا لا أوجه لك السؤال يا معالي الوزير ولكن أتمنى أنه خلال مناقشة الوزارة في ميزانية عام 2013 - 2015م أن تكون هناك مخصصات لتطبيق الخطة الاستراتيجية للوزارة ، وأتمنى لك التوفيق ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

إذاً هذا ليس سؤالاً وإنما تمنيات بأن يتم وضع ميزانيات معتمدة لوزارة الأشغال أكبر حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية ، والآن الكلمة للأخ سالم بن هويدن ، وبعدها سنرفع الجلسة للصلاة والإستراحة .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكرا لسعادتك، في البداية أبارك لمعالي الوزير على الثقة الغالية التي أوليت له بتثبيته وزيرا للأشغال ، وأشكره كذلك على تعاونه المباشر معنا في أي وقت نتواصل معه منذ أن كان وكيلا لهذه الوزارة في جميع المواضيع المتعلقة بالمواطنين والخدمات العامة التي تقوم بها الوزارة ، وطبعا أنا عندي لمعالي الوزير سؤالين هما :

السؤال الأول : ان استحواذ الرواتب على نسبة 100% من الميزانية المدرجة لأغلب الأهداف الاستراتيجية يؤدي إلى ضعف التنفيذ للبرامج والمشروعات المطروحة في هذه الأهداف مثل المبادرة المتعلقة بتطوير مراكز المدن المستدامة على المناطق النائية والتي بلغت (4) مليار و (400) مليون درهم تقريبا ولم يتم تخصيص ميزانية لمشاريع هذه المبادرة الأمر الذي سيترتب عليه عدم قدرة الوزارة في ممارسة اختصاصاتها المتمثلة في تخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع الإسكان الاتحادية التي تكون حيا كاملا بما تشمله من رياض الأطفال ومدارس ومستوصفات ومساجد وأسواق ومراكز اجتماعية وفروع الدوائر الحكومية وغيرها من الأبنية العامة مما سيترتب عليه معاناة سكان المدن النائية في الحصول على أبسط حقوقهم ، وهي الحصول على سبل العيش الرغيد في مناطق سكنهم الأمر الذي يتعارض مع توجه الدولة في تحقيق التنمية المستدامة لا سيما أن التنمية المستدامة تجري في ثلاث مجالات رئيسية هي التنمية الاجتماعية ، والنمو الاقتصادي ، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية ، والسؤال هو : ما سبب استحواذ الرواتب على نسبة 100% من الميزانية المدرجة لأغلب الأهداف الاستراتيجية ، وما سبب اعتمادكم فقط

على مكرمة الشيخ خليفة " حفظه الله " في تنفيذ المشاريع ، وما هو الدور الذي تمارسه الوزارة في مبادرات رئيس الدولة رغم أن المبادرات لم تدرج ضمن ميزانية الوزارة ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

أشكر سعادة الأخ سالم ، ولكن دعني في هذا الجانب - حقيقة – أن أصحح معلومة والتي ربما أن الكل يتكلم فيها بعفوية ، فمسألة استحواذ الرواتب على مجمل المخصصات هذا يحتاج إلى توضيح مني ، فالميزانية الاتحادية التي يقوم عليها البرنامج الاستثماري تنقسم إلى قسمين :

جزء له علاقة بالمبادرات نفسها والذي له علاقة بالميزانية المخصصة أو ما نسميها الميزانية الاستثمارية والتي نقوم من خلالها بتنفيذ المبادرات التي هي عبارة عن مشاريع ، وحتى نستطيع أن نأخذ الجزء الثاني منها وهو الموازنة التشغيلية كان لابد من أن يكون جزء من هذه الموازنة مربوط بتلك المبادرات ، وبالتالي الموظف سواء من وكيل وزارة إلى العامل الآخر في وزارة الأشغال لابد أن يرتبط مباشرة بتلك المبادرات ، وبالتالي ما خصص له بأن يكون 100% نعم ، لا بد أن يكون 100% لأنه تم توزيع موظفي وزارة الأشغال على تلك المبادرات ، وبالتالي يدفع لهم نسب من مرتباتهم على تلك المبادرات ، ولكن المبادرات الفعلية - حقيقة - هي مشاريع وهي تأخذ أكثر من مليار درهم سنويا في تنفيذها ، وهذا ربما يحتاج إلى توضيح ، وأتمنى من الإخوان في اللجنة المعنية بهذا التقرير أن يجلسوا مع الإخوة المعنيين في إدارة تخطيط المشاريع ليتنبهوا لهذه المسألة والتي ربما لم يوضحها لهم الإخوان في اللقاءات السابقة بشكل واضح .

بالنسبة للمشروعات الاستثمارية : نعم هناك اعتماد على مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة التي تمثل الجزء الأكبر من الاستثمارات في المناطق النامية في الإمارات المختلفة ، منذ بدء هذه المبادرات بمكرمة صاحب السمو رئيس الدولة في عام 2005م ، ولكن وزارة الأشغال دورها في هذا - لنقل أن دورها - هي أنها الذراع التنفيذي في هذه المبادرات ، فاليوم كل هذه المبادرات يتم تنفيذها من خلال الأجهزة الفنية في وزارة الأشغال ، نعم ليست هناك موازنات يتم إدراجها ضمن موازنة المؤسسة الاتحادية لأن الموازنات الخاصة بالمبادرات تأتي من دائرة المالية في إمارة أبوظبي ، ولكن وزارة الأشغال سنويا تتكلم حول مليار درهم من الاستثمار في المباني المختلفة وفي البنية التحتية ، فمن أسس لتنمية المناطق النامية هي وزارة الأشغال في عام 2005م عندما تكلمنا حول سبع مناطق في الإمارات المختلفة واسسنا لمدن نقوم اليوم من خلال مبادرات صاحب

السمو رئيس الدولة ومن خلال الموازنات الإتحادية بتطوير تلك المدن وتفعيل الدور الاقتصادي فيها ، إن شاء الله نوفق في ذلك ، ولكن مثل هذا المخطط لا شك أنه يحتاج إلى فترة زمنية أكبر ، ويحتاج إلى تضافر كل الإخوان سواء في الإمارات المحلية أو في المؤسسة الاتحادية ، ونحن لا نشكو بأس بوجود أعضاء فعالين في مجلسكم الموقر بإسعافنا مع إماراتهم المحلية في تحديد مواقع لتلك المساكن والمشاريع التي تقوم سواء وزارة الأشغال بإدراجها ضمن موازنتها أو تلك الأعمال التي تقوم وزارة الأشغال بتنفيذها من خلال مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ سالم بن هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكرا لسعادتك، ولدي سؤال ثانٍ يتعلق بشارع الذيد ، فنظراً للوتيرة السريعة التي تقوم بها الوزارة بمبادرات رئيس الدولة إلا أنه من خلال النظرة العامة تم إغفال التوسعة في هذا الشارع ، فهذا الشارع الآن هو من حارتين ، لكن بنظرة عامة نجد أن الشوارع الرئيسية يكون فيها أربع حارات، فقد تم إغفال التوسعة في هذا الشارع وهو شارع الشارقة - الذيد ، الذيد - الفجيرة ، والذي يعتبر من الشوارع المهمة للمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية ، والسؤال هو : هل توجد مبادرة للتوسعة في هذا الشارع لأربع حارات حيث أن هذا الشارع يستخدم للآليات الثقيلة والخفيفة؟ ويعتبر الشارع الوحيد الذي تستخدم فيه الآليات الثقيلة ، وإذا كانت هناك مبادرة بشأن هذا الشارع فمتى سيتم البدء بتنفيذها ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا على هذا السؤال يا سعادة العضو ، والحقيقة أنك كمن يقرأ أفكارنا ، فحقيقة هذا المشروع وهو الربط ما بين الساحل من شرقه إلى غربه نحتاج لأن نعمل فيه على ثلاثة محاور ، محوران منهما يقعان في إمارة الشارقة أحدهما هو طريق الذيد - الفجيرة ، والذي تم ترسيته على أحد المكاتب الهندسية لتصميمه ، والآن سواء أربع حارات أو خمس حارات أو ثلاث حارات هذه الحركة المرورية والدراسات المرورية سوف تحدد هذه المسألة ، ولكن رفع كفاءة هذا الطريق من حارتين إلى أكثر من ذلك هذا - حقيقة - ضمن برامج وزارة الأشغال العامة ، وإن شاء الله

سيرى النور بعد أن يتم تصميمه ، وأتمنى أن يكون ضمن النصف الثاني من السنة القادمة ، هذا محور .

المحور الثاني الذي لم يتطرق إليه سعادة العضو وأود إضافته للمعرفة لأنه رباط أساسي ويعتبر أحد المحاور الذي قامت حكومة الشارقة بتنفيذها هو طريق المليحة ، فنحن - الحقيقة - وجدنا أنه من الضروري أن نربط بين الشرق والغرب بهذين المحورين ، واتفقنا مع الحكومة المحلية بأن تسلم هذا الطريق لمؤسسة اتحادية أو لمبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، والإخوان مشكورين قبلوا بأن يتم الإتفاق على أن تقوم الوزارة به أو من خلال مبادرات صاحب السمو بتنفيذه من خلال وزارة الأشغال العامة ، واليوم كذلك تم ترسية هذا المحور على أحد المكاتب الإستشارية ، وبالتالي يصبح لدينا محوران أساسيان يتطلبان رفع الكفاءة .

المحور الثالث هو طريق الطويين الذي سيربط بين طريق الاتحاد وحتى دبا في إمارة الفجيرة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لمعاليكم على هذا الشرح ، والآن ننتقل إلى آخر عضو من مقدمي الطلب وهو سعادة الأخ أحمد بالحطم العامري .

سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري :

شكرا لسعادتك، أول شيء نهنئ معالي الوزير بتشريفه وتكليفه بالمنصب الجديد ، ونتمنى من الله أن يوفقه في خدمة البلاد والعباد ، والسؤال الأول هو : تبين لي غياب المعايير والخطط الإسكانية التي تساهم في تنظيم قطاع إسكان المواطنين في الدولة مثل بناء قاعدة بيانات إسكانية من خلال المسح والدراسات الميدانية ، ووضع المعايير الإسكانية للدولة ، وتحديد نوع وكفاءة المسكن الملائم، كما لوحظ انخفاض نسبة الإنجاز الاستراتيجي للأهداف الاستراتيجية الوطنية بنسبة 16%، فلماذا لا يتم إنشاء قاعدة بيانات إسكانية موحدة في الدولة من خلال المسح والدراسات الميدانية لتتمكن أن تربط هذه القاعدة ببرنامج الإسكان في الدولة ؟

السؤال الثاني : تبين لي وجود تضارب بين نفي وزارة الأشغال ومسؤوليتها في صيانة المساكن على الرغم من أنها ضمن اختصاصها حسب قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م ، وبين مبادئ التمليك الخاص لوزارة الأشغال من إدارة الإسكان وتطبيق القانون الاتحادي لسنة 2007م ليتم عملية صيانة المساكن والاهتمام بها من قبل المالكين ، وبالتالي زيادة عمر المسكن الافتراضي ومدة الاستدامة لهذا المسكن ، ما تعليقكم يا معالي الوزير ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

أشكر سعادة الأخ أحمد على هذا السؤال ، ولكن بخصوص قاعدة البيانات فكما أشرت سابقا هناك قاعدة بيانات ، ولكن يتطلب الأمر تطويرها ، فإما أن يتم تطويرها من خلال برنامج زايد للإسكان أو من خلال وزارة الأشغال ، إنما كبوابة إسكان - فأكيد - هي موجودة ، هذا بالنسبة للجزء الأول من السؤال .

الجزء الثاني - حقيقة - كنت قد طلبت سابقا من الإخوان أن يوافوني بالمادة التي تشير إلى أن وزارة الأشغال سواء في القانون أو إدارة الإسكان في القانون الإتحادي لسنة 1999م أو ما يعدل في عام 2008م بتحديد مهام وزارة الأشغال بأن تقوم الوزارة بتنفيذ أعمال الصيانة للمساكن الشعبية ، فما نقوم به هو دراسة كل هذه المساكن ، وتلك المساكن التي نرى فيها عيوب وهذه نسعى مباشرة بتحويلها إما إلى برنامج زايد للإسكان ويتم إحلالها من برنامج زايد للإسكان حيث رأينا الرقم فيه (5600) ، أو نقوم مباشرة بالعمل على إحلالها من خلال مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة حيث نتكلم اليوم عن إحلال أكثر من (1700) مسكن خلال السنتين الماضيتين ، فالمساكن التي نرى فيها عمر يعمل لها صيانة ، والتي نرى فيها ضرورة الإحلال نقوم بإحلالها من خلال هذين البرنامجين ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ أحمد بالحطم العامري .

سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري :

لا يسعني إلا الشكر لسعادتك ولمعالي الوزير ونتمنى له التوفيق في عمله الجديد ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكر الإخوة مقدمي الطلب والإخوة أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة على ما تقدموا به من مناقشات ، والآن قد انتهينا من جميع الأعضاء مقدمي الطلب ، وأود التشاور معكم ، فأقترح رفع الجلسة للصلاة والاستراحة قبل البدء بإعطاء الكلمة لطالبي الكلمة حيث لدينا عدد (19) عضوا من طالبي الكلمة ، والآن أخذت مناقشتنا لتسعة أعضاء هم مقدمي الطلب تقريبا في حدود تقريبا ساعتين ، وبالتالي هناك عدد مضاعف من طالبي الكلمة ، وبالتالي

قد يتضاعف وقت المناقشة أو يقل ، فربما يكون ثلاث ساعات بهذه الوتيرة ، فهل يوافق المجلس على رفع الجلسة للصلاة فقط أم للصلاة والغداء ومن ثم نعاود المناقشة مع طالبي الكلمة ؟

(موافقة على رفع الجلسة للصلاة والغداء)

سعادة رئيسة الجلسة :

إذاً حرصاً على الوقت فنحن نتكلم عن فترة نصف ساعة للاستراحة ومن ثم نعود لاستئناف الجلسة في الساعة الواحدة والنصف ، كما أود الإشارة إلى أنه استأذن من الجلسة كل من سعادة الأخ الدكتور يعقوب النقبي وسعادة الأخت عائشة اليماحي ، وأرجو الالتزام بوقت الاستراحة ومن ثم سنعاود البدء بالجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف .

(رفعت الجلسة لاستراحة الصلاة والغداء حيث كانت الساعة 12.50 ظهراً)

(عادت الجلسة للانعقاد حيث كانت الساعة 1.43 من بعد الظهر)

سعادة رئيسة الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، نرحب بالإخوة والأخوات الأعضاء وبمعالي الوزير مرة أخرى ، وبالإخوة الضيوف ، والآن نعود لاستكمال مناقشة موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها " ، وقد وصلنا إلى طالبي الكلمة حيث سنبدأ بسعادة الأخ مصبح سعيد الكتبي فليتفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا لسعادتك، لكن للتنويه - فقط - فقد صار هناك تبادلاً فيما بيني وبين سعادة العضو حمد الرحومي لكن التسلسل سيسير كما هو مدون ، وهذا للتوضيح فقط .

سعادة رئيسة الجلسة :

والآن أرحب بمعالي الوزير مرة أخرى وأشكره على التصريحات والجهد السابق في اللجنة ، كما أشكر اللجنة على تقريرها وعلى توصياتها ، لكن تساؤلي البسيط هو - حقيقة - اليوم لدي معلومة جديدة عن وزارة الأشغال وربما هذا قصور مني في السابق بأن الوزارة ليست معنية - وهذا ليس بتكرار ولكن توضيح لي وللآخرين - بإعطاء المساكن لكنها معنية بالتنفيذ والإشراف على المساكن الشعبية ، هذه معلومة جديدة كنت أتمنى أن تكون واضحة لعامة الناس لكيلا يكيلوا الاتهامات للوزارة ، أيضاً هل سيستمر هذا الأمر مع مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، هل الوزارة تقوم بإعطاء المساكن كشأن اتحادي أو معنية بالاسكان عامةً ، هذا سؤال أو استفسار لمعالي الوزير ؟

أيضاً هناك شيء شخصي يضايقني كثيراً عندما نتكلم عن شارع اتحادي وشارع محلي ، نحن اليوم بدأنا في العام الثاني والأربعين للاتحاد وقد قطعنا واحد وأربعين سنة من الاتحاد ومازلنا نتكلم عن أن هذا شارع اتحادي ليس للحكومة المحلية أو الدائرة المحلية التدخل فيه ، وهذا شارع محلي ولا يجوز للحكومة الاتحادية التدخل فيه ، فمتى سنصل إلى اليوم الذي يكون فيه الشارع إماراتي فقط بدون الحديث عن الشارع الاتحادي والشارع المحلي ؟ أعتقد أننا مازلنا في مسألة دمج كل ما يتعلق باسم الإمارات فمتى سنصل ؟

إذا كنا سنتكلم عن الشوارع فأخي سعادة العضو سالم بن هويدن ذكر عن شارع الذيد ، والتوسعة الجديدة التي وعد بها أو نوه لها معالي الوزير - إن شاء الله - ستكون مفيدة والموضوع سلم للاستشاري ، وهناك مضايقات من الخدمات التي توضع على هذه الشوارع مثل محطة البترول " أدنوك " خارج مدينة الذيد على الطريق المتجه للشارقة ، فهذه المحطة الطريق إليها مغلق ويصعب الدخول إليها من الشارع الرئيسي أو الشارع الاتحادي ومضى على ذلك الأمر أكثر من ثلاث أو أربع سنوات ولم يوجد الحل لها ، إذا كان هناك خلاف بين الدائرة المحلية والوزارة الاتحادية فنتمنى إزالتها وإزالة المعوقات بحيث لا يؤثر ذلك على الخدمات المقدمة للناس بحيث يكون الوصول إلى هذه الخدمات سهل .

ولا داعي لأن أشكر معالي الوزير وأن أبارك له – مرة أخرى - حيث باركنا له منذ أول لحظة لتعيينه وزيراً وهو من ذوي الاختصاص وعلاقتنا به منذ عشر سنوات ونشكره جزيل الشكر ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ مصبح الكتبي ، تفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

بيض الله وجهك يا أخ مصبح ، سعادة الرئيس ، حقيقة كلنا نتكلم حول قضية الاتحادي والمحلي وربما نجده بسماعنا له أمر محزن ، إنما أؤكد لسعادة العضو أن السيادة الاتحادية هي على كل الطرق الاتحادية والمحلية ، بمعنى القول أن هذا محلي وهذا اتحادي له علاقة بقضية الخدمات التي تمر في هذا الطريق ومن قام بتنفيذ هذا الطريق ، ولكن الكل يعلم أن السيادة هي اتحادية على كل الطرق من الغويفات إلى الدارة وهذا للتعميم ، الجزء الآخر الذي له علاقة بالخدمات وبالذات في طريق الشارقة - الذيد - الفجيرة ، حقيقة ما لمسناه أو ما وجدناه من حكومة الشارقة أثناء تنفيذنا لمشروع أو طريق الشيخ محمد بن زايد من عون ومساعدة ودعم وتعويضات لأصحاب

الأملاك - حقيقة - شيء نعتز به جميعاً ، لذلك عندما نشرع بتنفيذ هذا المشروع فأنا على يقين بأن الإخوان في الدوائر المعنية في إمارة الشارقة لن تقف مكتوفة الأيدي وبالتأكيد ستقوم بتحويل الخدمة إلى مكان آخر ، لأننا في هذا الوقت نحن في مراحل التصاميم وقبل البدء بهذه المراحل لابد أن يتم تحويل هذه الخدمات إلى أماكن أخرى ، ففي معظم الطرق المعقدة نأخذ الجزء الأول من الأعمال التمهيدية وفيها نزيل كل تلك المعوقات ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لمعالي الوزير ، والآن ليتفضل سعادة الأخ مصبح الكتبي إذا كان لديه تعقيب .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا لسعادتك، ولكن بالنسبة لموضوع أن الوزارة غير معنية بإعطاء المساكن الشعبية للمواطنين أعتقد أنه في المادة (120) من الدستور غير موجود ذلك بل الموجود هو حول الطرق الاتحادية وصيانتها سواء كانت رئيسية أو فرعية ، وفي يوم من الأيام كنا نطالب فيما بيننا - كفكرة - أن تكون هناك وزارة خاصة بالإسكان - فقط - وهذا مطلب - إن شاء الله - سيصل في يوم من الأيام إلى مجلس الوزراء لدراسته والنظر فيه ، في النهاية ليس لدي شيء أضيفه وأعتقد أن الجماعة كفوا ووفوا ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ مصبح الكتبي وننتقل إلى سعادة الأخ علي جاسم أحمد فليتفضل .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكرا لسعادتك، والحقيقة من خلال معاشرتي لكافة قطاعات الدولة تعتبر وزارة الأشغال هي وزارة دولة الإمارات ككل وشعب دولة الإمارات ، فالجميع يقصد هذه الوزارة لكل الاحتياجات ، وأيضاً خلال الفصل التشريعي الرابع عشر قامت اللجنة المختصة - أنا وزملائي - بزيارة المشروعات التي نفذتها وزارة الأشغال وكانت مشروعات فعلاً متميزة ، وما يميز – أيضا - هذه الوزارة الكادر المواطن وخاصة الكادر الفني والعنصر النسائي الموجود في هذه الوزارة ليس في المكاتب – فقط - بل في مواقع العمل ، وفي الحقيقة أن هذه الكوكبة هي نموذج في هذه الوزارة ، وبالأمس رأيت في الجرائد أن هناك مهندسات في أحد المصانع ولكن هذه الوزارة فيها مجموعة من الكوادر المتميزة ، هذه الوزارة ربما تعاني من بعض المشاكل التي ليس لها دخل فيها ، وإذا أردنا أن تؤدي هذه الوزارة دورها بشكل جيد فيجب أن نزيل العوامل السلبية - وهذا ليس مثلاً فيما يتعلق بموضوع الطرق - بل هذا ينطبق على كل شيء ، من ناحية الدراسة والإعداد

للمشروع ، إذا كانت الدراسة وافية والجهة المستفيدة الطالبة لهذا المشروع متواصلة مع الوزارة مع بداية التخطيط والتنفيذ ، والجهات المحلية – أيضا - التي تساهم إذا كان الموضوع بناء شارع أو موقع أو غيره ، حتى في التقارير السابقة كنا نتكلم ونقول أن الحكومات المحلية تأخذ الـ (Fast Track) ووزارة الأشغال بطيئة ، فهم يعانون حتى في موضوع المواقع ، وإذا كانوا سينفذون شارعاً بطول 30 كلم فلا يجدون ذلك ، بل يحصلون على 10 كلم فقط وعندما يتم التنفيذ والاستلام والتسليم وهلم جرى ، ولكن إذا كانت هناك دائرة محلية أو في إطار إمارة أو منطقة محلية فتحصل على الشارع .

وبالنسبة لموضوع القانون - مثلاً - ...

سعادة رئيسة الجلسة :

هل يوجد سؤال محدد لتوجيهه لمعالي الوزير يا أخ علي ؟

سعادة / علي جاسم أحمد :

عندما نتكلم عن الأوزان المحورية فهذا قانون صادر في عام 1986 وإلى الآن غير فاعل ، فمثلاً لدينا الشارع العابر وهو تحت الصيانة الآن ، فإذا كانت لدينا قوانين لم تفعل منذ سنة 1986 فإني آتي إلى التوصيات الموجودة المرفوعة من قبل اللجنة وأقارنها بالتوصيات التي رفعناها في اللجنة السابقة التي كنت أنا مقررها في سنة 2009 فنجدها نفسها بالضبط ، إذاً منذ 2009 ولحد الآن لم يتم تنفيذ أي شيء ، هذا يعني أن هناك خللاً معيناً موجوداً ، الموضوع ليس مجرد طرح توصيات، ومعالي الوزير كان وكيل وزارة الأشغال ورجل غني عن التعريف وعن الإشادة به فهو رجل عملي ، وكان في صلب موقع العمل وليس كما الآن في الموقع السياسي والقيادي ، فالمشاكل موجودة إذاً وهذه المشاكل خارجة عن إطار الوزارة - أنا سآخذ الوقت المتاح لي كله وليس لدي تعقيب آخر - وأيضاً من خلال الزيارات الميدانية لم نبن منطقة سكنية ، المنطقة السكنية هذه ليس لها شوارع ، لماذا لا نضيف الشوارع ضمن التكلفة الإجمالية حتى تكون هذه المنطقة فيها كل الخدمات ؟ لا أن يكون فيها وديان وجبال وكثبان رملية ولا يستطيع أن يصلها أحد ثم نقول أن هذا هو اختصاص حكومة محلية ، لأنه مر من ثلاث إلى أربع سنوات على مساكن أنجزت ولم يسكنها أحد لأنهم لا يستطيعون الوصول إليها ، فأنا الآن أقترح أن تكون هناك ميزانية - للمنطقة التي ستبنى فيها المساكن - لتوفير خدمات الطرق وغيره .

أحياناً يكون لدينا ما يعرف بالعشوائية ، لأنه لا يوجد تخطيط ، فاليوم الشارع العابر يربط بين إمارات الدولة ونقول أن هذا بعيد عن مركز المدينة مسافة 10 كلم أو غيره لكن بعد فترة نرى

البيوت قد عبرت هذه المنطقة ، فنحن ليس لدينا تخطيط استراتيجي في الدولة ، وكل إمارة تبني بنفسها داخل حدودها لكن إذا جئت لتربط الخدمات وغيره فإنك ترى هناك إشكالية في التنفيذ ، أنا أقول إذا كان هذا طريق سريع خارجي فسنجده بعد فترة قد أصبح شارعاً داخلياً ، لقد كان عدد الشاحنات أربعمائة ألف شاحنة في سنة 2007 وهي تسير على الطرق وما الذي يتحمله الشارع ؟ فما بالك بعدد السيارات الموجودة الآن ؟ هذه تساؤلات وهذا هو واقع الأمر ، وشكرا لسعادتك ، وشكراً لمعالي الوزير .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ علي جاسم ، وليتفضل معالي الوزير بالرد على بعض التساؤلات المطروحة من سعادة العضو .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، حقيقة هذا هو هم عام نعم ، ولكن بالنسبة للملاحظات فأنا لا أعلم ، نعم ربما طرح الأخ علي ذلك كمشاكل ولكن نحن نقول أن هذه معوقات وهي جزء من عملنا المهني ونتمنى أن تتضافر الجهود بمجلسكم الموقر ونحن بوزارة الأشغال والإخوان المعنيين في الحكومات المحلية بأن تبرمج مثل هذه المعوقات - وإن شاء الله - عملياً يحل معظمها ، أنا آسف للإطالة ولكن اليوم نحن نتكلم ونمتلك أفضل بنية تحتية في الشرق الأوسط ، ولا نتكلم ونحن دولة نعاني بل نتكلم عن إسكان مواطنين ونحن في قمة الهرم بين كل دول الخليج التي تساوينا في الدخل القومي وخلافه ، لذلك نطلب الإضافة نعم ولكن لا نتكلم ونحن في أسفل القاعدة ، لكن - الحقيقة - إن لم نكن على قمتها فنحن قريبين من القمة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، وقبل الانتقال إلى طالب الكلمة التالي أود الإشارة إلى أنه استأذن من الجلسة كل من سعادة الأخ محمد بطي القبيسي وسعادة الأخ علي جاسم أحمد ، تفضلي يا سعادة الأخت الدكتورة منى جمعة البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا لسعادتك، وفي البداية أود أن أهنئ معالي الوزير على هذا التكليف وأتمنى له التوفيق في مهمته ، حقيقة ونحن نتكلم عن الإسكان نتكلم عن المواطن وقد ذكر معالي الوزير فيك كلمته عندما قال " أن المواطن هو محور كل العمل " وعلى ما أعتقد وحسبما نعرف جميعاً أنه عندما نذكر المواطن فإننا نقصد الرجل والمرأة وليس الرجل فقط ، وأعتقد أن المرأة كمواطنة - أيضاً -

هي جزء من هذا المشروع ، وهي محور العمل لقطاعات مختلفة ، ولكن عندما نأتي للإسكان نرى هناك شيء من الإجحاف في هذه الحقوق بالنسبة للمرأة ، فاليوم - سعادة الرئيس ، معالي الوزير - أنا أرى بعض الحالات التي تتردد عليّ شخصياً أو التي أراها من خلال المعارف أو التي يمكن أن تتردد علينا من خلال عملنا في الميدان ، اليوم هناك نساء - وسأذكر لكم حادثة - وأنا جالسة معهن وأستغرب من أن إحدى الفتيات مواطنة من أب وأم مواطنين وهي من أهل هذه البلد ولكنها تعيش مع الخادمات في غرفة الخادمات لأن أمها تعيش في غرفة وأختها وزوجها وأولادها في غرفة وهي تخرج وتسكن مع الخادمات ، وهذه البنت لم تأتها فرصة الزواج ، فهل هذا يحرمها من أن يكون لديها سكنها الخاص ؟ وهل هذا يحرمها من أن تكون لديها كرامتها ؟ نسمع كثيراً أن المرأة إذا وصلت إلى سن معين فيحق لها أن تحصل على المسكن ، ونسمع أموراً كثيراً أن المرأة إذا كانت تستطيع أن تعمل وتستطيع أن تعيل نفسها وبالتالي تستطيع أن تدفع قرض الإسكان وغيره فيحق لها ، لكن هذه الأمور مجرد أمور نسمعها ولكن عندما نأتي إلى الواقع نراها غير موجودة ، لم تستطع أي إمرأة الحصول على المسكن إلا إذا كان لديها واسطة خاصة جداً حتى لو كانت أقل من السن المفترض ، لكن اليوم هناك الكثير من النساء لا تحصل على السكن ، هذه الحالة التي ذكرتها اليوم هي مثال .

هناك حالة أخرى بعد موت الأب وموت الأم جاء الإخوان وقالوا سنبيع البيت وبالتالي اضطرت الفتاة إلى العيش في شقة في عمارة ، هذه الفتاة مواطنة وصون كرامتها حق أساسي بالنسبة لها ، السكن بالنسبة لها حق أساسي ، والبعض يضع التبريرات ويقول حفاظاً على بنية الأسرة ولكن إذا كانت الأسرة تطرد هذه البنت فهل تنام مع الخدم - مع احترامنا - ؟! أو أن تضطر لتأجير شقة للسكن مع مجموعة من الغرباء ، ألا يجدر بنا أن نوفر لها السكن سواء كان مسكن شعبي أو كان مسكناً من ضمن الفرجان الذي يقطنه المواطنين حفاظاً على الشبكة الاجتماعية بينها وبين أبناء بلدها بدلاً من العيش في شقة ؟ وأنا اليوم أقول - سعادة الرئيس ، معالي الوزير - لو أجرينا حصراً لهذه الفتيات فسأحضر لكم قائمة بالفتيات اللاتي يعشن في شقق وهن من هذه الدار ، فأين حقوق هؤلاء الفتيات المواطنات اللاتي لم يتيسر لهن الزواج ؟ هل يعشن في شقق مع مجموعة من الغرباء ؟ وليس هناك أي نوع من الشبكات الاجتماعية حتى تظل متواصلة مع مجتمعها ، وسأذكر لكم - سعادة الرئيس ، معالي الوزير - حادثة شاهدتها بنفسي ، هذه الفتاة ابنة الإمارات التي عملت واجتهدت وبعدما حصل ما حصل أخرجها إخوتها من البيت وهي تسكن في شقة ، وقد وقعت على الأرض وبقيت لليوم الثاني إلى أن اتصلت بها الخادمة ولم تستطع الرد عليها ، إلى أن

حضرت إليها ونقلتها إلى المستشفى !! هذه مجرد أمثلة بسيطة تجعلنا نتحفز أو نأخذ الخطوة مباشرة لإيجاد حل لهذه المسألة ، إذا كانت هي إنسانة عاملة وقادرة وتستطيع أن تعيش ... بالأمس جاءتنا فتاة طردها أخوها وأختها طردتها من البيت فهل تعرفون إلى أين ذهبت ؟ ذهبت إلى مستشفى زليخة والحارس يضع لها الأكل ! إذا لم تستطع هذه الفتاة أن تعين نفسها فيجب أن نحفظ لها الحق في المسكن الشعبي ، نحن في كل الأمور نقول أن المرأة متقدمة ومتساوية مع الرجل وحصلت على الكثير من حقوقها ولكن في موضوع الإسكان مازالت هناك ثغرة كبيرة - معالي الوزير - ، لذلك أتمنى من معاليكم النظر في هذا الموضوع ووضع الآليات التي يمكن أن تتناسب مع واقع وحاجة المرأة ، ونحن مستعدون لمساعدتكم في إجراء نوع من التقدير لنرى كيف نستطيع مساعدتهن ، لماذا يسكنّ في الشقق ؟ المفروض أن تحفظ كرامتها وحقها ونحفظ سلامتها كإمرأة تعيش لوحدها ، وهذا واقع نعيشه اليوم وربما في الغد نرى حالات أكثر يا معالي الوزير ، شكرا لسعادتك على إتاحة الفرصة لي وأتمنى أن أسمع الرد من معالي الوزير .

سعادة رئيسة الجلسة

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا لسعادتك، كلنا - حقيقة - ننشطر حزناً على هذه الحالات ، وبدون شك - كما يقال - أن القانون أعمى ، ولكن من هذا المكان أتمنى أن أُسعف بهذه الحالات ، بأسمائها ومواقعها ، وأعدك - يا دكتورة - ليس بالنظر في حالاتهن بل نذهب إلى مشاكلهن بالكامل ، والآن ربما من خلال حلول مؤقتة ولكن في اجتماعنا مع الإخوان في برنامج زايد للإسكان البارحة تطرقنا إلى إعادة النظر في هذه المعايير ، وأتمنى أن تسمعون أخباراً بهذه الخصوص بالذات تطمئننا جميعاً على أخواتنا وبناتنا اللاتي يأتين في وقت ما تحت هذه الضغوط ، أكثر من ذلك - يا دكتورة - لا أستطيع أن أقول ولكن أتمنى إذا كان لديك قائمة بمجموعة هؤلاء النسوة بأن توافيني بهن - وإن شاء الله - نسعى إلى حل مشاكلهن ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكرك معالي الوزير على هذه الاستجابة السريعة الإنسانية والاجتماعية الهامة ، وأود - أيضاً - أن أنوه إلى أنه مرّ علينا تعديل قانون برنامج الشيخ زايد للإسكان وكان من الإضافات الهامة للمجلس الوطني الاتحادي في وقتها موضوع إضافة المرأة سواء المرأة المتزوجة من غير مواطن أو المطلقات والمرأة العزباء وتم تحديد سن معين وكان الطرح بأربعين عاماً أو أقل أحياناً وليس

لهن معيل ، فهذا القانون تم إقراره منذ فترة وبالتالي يجب تطبيقه على أرض الواقع ، والآن تفضلي يا دكتورة منى البحر للتعقيب .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا لسعادتك، وشكراً لمعالي الوزير على هذه الاستجابة وأنا سأكون حريصة على توفير هذه المسألة وإن شاء الله سوياً نجد الحلول المناسبة لتحصين بناتنا وحمايتهن وتوفير الأمن والأمان وصون كرامتهن ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكر سعادة الدكتورة منى البحر وليتفضل سعادة الأخ سالم محمد بالركاض العامري .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وسنأخذ بالنصيحة التي سمعناها بالبداية وهي الطلب بالاختصار ، سؤالي - الحقيقة - لمعالي الوزير ، هناك تساؤلات كثيرة حول المنازل والبيوت وأعمارها ، عشرين سنة ثلاثين سنة أو أربعين سنة في مناطق مختلفة في دولة الإمارات ، وبالطبع هذه الأبنية عندما تبنى فإنها تبنى حسب المخططات والجداول ، والمفروض أن يكون هذا المبنى معروف العمر الافتراضي له بشكل عام ، وبشكل خاص كل مبنى له عمر افتراضي لكن أريد أن أعرف الجواب عن المباني والمنشآت الحالية التي يتم عملها للبيوت ، لمدة كم من المفروض أن تستمر ؟ هل هي أربعين سنة أو خمسين سنة ؟ بشكل عام وبالأوضاع العادية في منطقتنا ، والبيوت التي تم إنشاؤها قبل عشرين أو ثلاثين سنة هل لها عمر افتراضي محدد ؟ وهذا يعتبر بشكل عام ومن ثم كل بيت حسب حالته ، لكن نريد أرقاماً مدروسة للمنشآت الحالية من المنازل التي يتم الموافقة على بنائها ، وكذلك بالنسبة للبيوت التي تم بناؤها سابقاً كم هو العمر الافتراضي لها ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ العضو سالم العامري ، تفضل يا معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكراً لسعادة الأخ سالم ، العمر الافتراضي المعتمد للمساكن بشكل عام هو من 25 إلى 30 سنة ، ويعتمد على مدى صيانته ومدى استخدامه ، ولكن بعد الثلاثين سنة ينظر إلى حالات فردية في المساكن هل تستطيع أن تعمر أكثر أم يصار إلى إزالتها وإحلالها ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، تفضل يا أخ سالم للتعقيب .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

شكراً ، أعتقد أن هذا العمر ليس بالكبير لأنه من المفروض أن يكون هذا البناء قوي ويستمر لفترة أطول ، هذه البيوت التي تبنى تستمر لفترة ثلاثين سنة ومن ثم يتم إحلالها كاملة بعد هذه الفترة ، وأنا أعتقد أنه يجب مراجعة هذا العمر الافتراضي والتدقيق عليه والتأكد منه ، لأن لدينا مبانٍ مضى عليها أربعين سنة وهي قائمة وجيدة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

معالي الوزير هل لديك تعقيب ؟ تفضل .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

حقيقة نحن نقع في موقع جغرافي خاص جداً ، نعم هناك مساكن في دول أخرى تصل إلى مئة سنة وأكثر ، ولكن الموقع الجغرافي يفرض علينا التحفظ قليلاً في عمر المبنى بشكل عام ، والموقع الجغرافي يفرض علينا الاستخدامات الخاصة بالمواد ، بجانب إلى أننا لا نتملك اليوم في هذه المنطقة بشكل عام المواصفات أو الرموز لمواد البناء التي تظهر من هذه البيئة ، نحن نعتمد على رموز بشكل عام مفصلة بأماكن أخرى لذلك نكون متحفظين جداً بأن نعطي أي عمر أطول من الثلاثين سنة ، فهناك مباني عمرها فوق الثلاثين سنة نعم ، ولدينا مباني تجاوزت الأربعين أو الخمسين سنة ولكن في حالات خاصة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، وننتقل الآن لسعادة العضو الأخ حمد أحمد الرحومي فليتفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكرا لسعادتك، وسأرجع إلى موضوع الطرق والإشكاليات الموجودة في الأعمار الافتراضية لهذه الطرق ، بحكم أننا نعتقد أن الحركة الكبيرة في الدولة بالنسبة للبناء وحركة الشاحنات ومن ثم أعتقد أن الدولة تصرف المليارات على الطرق ولكن المشاهد أن الطرق تستهلك بفترات أقل بحكم الاستخدام السيء والتجاري وبحكم الأوزان الإضافية على السيارات ، وبذلك نحن نستنفذ العمر الافتراضي للطريق بشكل أكبر وهذا واضح من الممارسة الآن ، وكثير من الشوارع - ومعالي الوزير تكلم وقال - أنهم هم المسؤولين بشكل عام عن الطرق ، فنحن نعتقد الآن أنه من الطبيعي ويفترض أن تكون هناك مناطق لوزن السيارات هذه - وربما هذه تصرفات فردية من شركات ومن مؤسسات وبعض الإمارات التي تسمح لهذه الشاحنات بالعبور بالأوزان العالية - وهذا يسبب بشكل مباشر في استهلاك الطريق بعمر أقل ، وكذلك للحوادث والأمور الأخرى ، لذلك أقول

لمعالي الوزير : لماذا لا يتم تحديد الأوزان ومن ثم - كما تفضلت معاليك - بأن هناك إشكالية لديكم بأن هناك شوارع خاصة للشاحنات ولكن إذا لم نستطع إنشاء شوارع خاصة للشاحنات فلنلزم هذه الشاحنات بأن تكون ملتزمة بالوزن لأن الحكومة الاتحادية في النهاية هي التي ستخسر لأنها ستعيد صيانة واستبدال هذا الطريق والمصلحة قد تكون لشركات وأشخاص خاصين ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة العضو الأخ حمد الرحومي ، وليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكراً لسعادة الأخ حمد ، حقيقة - أعتقد - أنه كلنا يعلم أن هناك قانون للأوزان المحورية وقد أقر، ولكن الجهة التي قررت مدى الجدوى من استخدامه درست التأثير السلبي قبل استخدامه ، وأعتقد أن الإخوان في وزارة الداخلية مشكورين تبنوا هذا المشروع وأخذوا الموافقات عليه وبالتأكيد لديهم ملاحظات عليه لعدم تطبيقه ، نحن - حقيقة - جهة معنية بالتطبيق إذا ما قرر بأن يطبق ، ولكن الجهة التي تقرر هي الجهة التي تعنى بالأوزان المحورية وهي وزارة الداخلية ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، هل هناك تعقيب من سعادة الأخ حمد الرحومي ؟ تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الوزير ، ولكن أنا أعتقد إذا كان هناك قانون بهذا الشأن فنحن نطالب بتفعيله والمفروض أن تطالبوا أنتم بذلك لأنكم أنتم المتضرر الذي سيعاني من المشاكل التي ستحدث بغض النظر عن أن وزارة الداخلية هي المختصة بذلك ، ودراسة القانون يجب أن يكون قبل إصداره ولكن إذا كان هناك قانون صادر فيجب أن يفعل لأن الخسائر والأضرار التي تنتج والممارسات التي نراها - بالفعل - هي ممارسات خاطئة وسيئة ، قد يكون هناك تحفظات من بعض الإمارات لكن نحن نعتقد أنه إذا كان ذلك فيه مصلحة عامة للدولة وستحافظ على عمر الشوارع لفترات أطول فأعتقد أنه يمكن من خلال المجلس تفعيل هذا القانون ما دام أنه قد صدر ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، تفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، أنا - حقيقة - ليس لدي رد ولكن بجانب تطبيق القانون أرى أن الجدوى من تطبيقه ربما تكون أكثر منطقية من أن القانون صدر قبل ثلاثين أو خمسة وثلاثين سنة ، والجهة

المعنية وجدت ربما اليوم الوضع الاقتصادي اختلف وربما وضع الطرق اختلف وربما هناك إضافات عليه حتى يرى النور بشكل أكبر عملي ، وبالتالي تبنت الجهة المسؤولة عدم السير فيه ، وبالتالي يسأل أصحاب القانون نفسه ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

هل الوزارة معنية بتطبيق هذا القانون ؟ فحتى في حال إذا كان القانون قديم ويحتاج إلى التحديث فيمكن أن تقترح الوزارة تقديمه مرة أخرى إلى مجلس الوزراء ورفعه ؟ تفضل يا معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

هذا حقيقة موجود ولكن الوزارة معنية بأن تقوم بإنشاء المناطق المطلوب عمل موازين فيها ولكن قصة التطبيق هو قرار ربما أبعد من وزارة الأشغال العامة بل تشترك فيه أكثر من جهة ولكن تقود العملية وزارة الداخلية ، وكما أعلم أن هناك تعديلات شارك المعنيون في وزارة الأشغال فيها وطور هذا القانون ليصبح أكثر قابلية للتطبيق ولكن الوزارة ليست هي الجهة الآمرة بتطبيق هذا القانون ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير للتوضيح ، وننتقل إلى سعادة الأخ علي عيسى النعيمي فليتفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكرا لسعادتك، وطبعاً في البداية أهنئ معالي الوزير على الثقة الغالية وأتمنى له دوام التوفيق في خدمة الوطن والمواطنين ، كما لا يفوتني أن أشكر اللجنة الموقرة على جهودها وإعداد تقريرها الذي خرج إلينا بهذه الصورة المشرفة .

سعادة الرئيس ، مما لاشك فيه قيام وزارة الأشغال العامة بتنفيذ مشاريع الطرق الاتحادية وتطوير مناطق الربط بين الإمارات ، وتبذل الوزارة جهوداً في تنفيذ تلك المشاريع ولكن في السنوات الأخيرة زادت معاناة سكان مدينة عجمان من سوء حالة الطرق في المناطق الحدودية في الإمارات المجاورة والازدحام المروري فيها ، إلا أنه لم يتم تنفيذ هذه المشاريع أو تقديم خطة وبرنامج زمني لهذه المشاريع ، وهذه المشاريع كالتالي :

أولاً : تطوير الدوار الحدودي الرابط مع إمارة الشارقة عند منطقة النعيمية والمرقاب والذي يسمى بدوار بوابة عجمان .

طبعاً تم التواصل عدة مرات مع الوزارة وكلفت - حسب علمي - استشاري بدراسة الدوار ووضع مقترحات لحل الازدحام المروري في هذه المنطقة إلا أنه حتى الآن لم يتم المباشرة بشكل فعلي

بالمشروع ، علماً بأن الدوار يعاني من شدة الازدحام المروري ومستوى الخدمة متدني جداً بالإضافة إلى سوء حالة الطريق .

ثانياً : الربط مع طريق الإمارات وهو الطريق العابر - سابقاً - من خلال تطوير شارع الزبير والذي يعد الرابط الوحيد لمدينة عجمان مع شارع الإمارات ويبلغ طوله (3) كيلومتر وهو طريق مفرد باتجاهين وتبلغ عدد السيارات التي تستخدمه أكثر من ثلاثة آلاف سيارة في الساعة ، وعلاوة على أنه المنفذ الوحيد لإمارة عجمان إلى طريق الإمارات فهو يخدم مناطق الزبير والحمرية وغيرها ويشكل خطورة بالغة على مستخدمي الطريق بشكلها الحالي نتيجة عدم وجود إنارة على الطريق إضافة إلى سوء حالة الإسفلت ، طبعاً بالإضافة إلى هذا هناك الشارع الحدودي الذي يفصل بين إمارتي عجمان والشارقة ويعاني هذا الطريق من سوء حالته والتي لا تليق بمستوى خدمات البنية التحتية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ولسوء حالة الرصف وعدم وجود إنارة وشبكات صرف مياه الأمطار إضافة إلى الازدحام المروري الشديد على الطريق مما يؤثر على مستخدمي الطريق والمناطق المحاذية له والتي تشمل النعيمية وعجمان والصناعية والحليو والمرقاب وغيرها مما يتطلب البدء بتطويره بشكل عاجل .

بالإضافة إلى هذا - كذلك - هناك موضوع شارع الاتحاد والذي من المفروض أن يتم تطويره حيث يمثل هذا الشارع الشريان الرئيسي في إمارة عجمان وهو يربط الإمارة بجميع الإمارات الأخرى ، ويمتد من أبوظبي إلى إمارة رأس الخيمة ، وقد قامت الوزارة بعمل دراسة مرورية للشارع وتبين من خلال الدراسة الحاجة إلى تطوير جميع التقاطعات إضافة إلى توسعة الشارع نفسه حيث يتكون حالياً من مسارين في كل اتجاه ، وتوجد مجموعة من تقاطعات الإشارات الضوئية عليه على الرغم من الحجم المروري الكبير مما يعرقل انسيابية الحركة المرورية التي تستخدمه ، وقامت لجنة متابعة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة بتطوير تقاطع شارع الشيخ خليفة - الحميدية سابقاً - إلا أنه لم يتم تقديم جدول زمني أو خطة لتطوير بقية التقاطعات أو توسعة الشارع من قبل الوزارة ، فنرجو رد معالي الوزير على هذه التساؤلات ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، فليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكراً لسعادة العضو على هذا الطرح ، الطرق - حقيقة - التي أشير لها في المداخلة - حقيقة حتى نميز بينها - هي طرق محلية ولكن السبب في أنها ضمت لوزارة الأشغال أنها تمر في مناطق

حدودية ، لذلك تقدمنا في وزارة الأشغال أن نضع وساطة لتنفيذ مثل هذا الطريق وإذا أمكن بين الإمارات المختلفة سنقوم بالتنفيذ ولكن بمجمل هذه الطرق الثلاثة هي طرق تقع بين إمارتين ولابد أن ينظر إلى التخطيط العمراني في الإماراتيين حتى نستطيع أن ننفذ أياً منها .

وبالنسبة للتقاطع الذي تكلم عنه سعادة العضو فهو تقاطع حدودي نعم ولكن سرنا به إلى أبعد من ذلك ، فالتصاميم انتهت والتنسيق بين إمارتي عجمان والشارقة - تقريباً - في مراحله الأخيرة ، ولكن لابد من أن نتبنى التخطيط العمراني للإمارتين حتى نستطيع أن نضع حلاً لمثل ذلك الأمر ، لذلك بعض التقاطعات أو بعض الحلول يمكن لوزارة الأشغال أن تتدخل لتجد لها حل ، ولكن بعضها يتطلب وقتاً أطول وبعضها يمكن تنفيذه ، اليوم في إمارة عجمان - بدون شك - تم تنفيذ مجموعة من المشروعات بما فيها بعض المواقع التي تربط عجمان بطريق الشيخ محمد بن زايد ، وهذا - طبعاً - وزارة الأشغال تدخلت في إيجاد الحلول له بين الإماراتيين ، وإن شاء الله نرى أنفسنا وقد حللنا هذه العراقيل التي لابد أن نجد لها الحل مستقبلاً ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، فليتفضل سعادة الأخ علي عيسى النعيمي بالتعقيب .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً لسعادتك، في الحقيقة أنا أشكر معالي الوزير على رده ولكن - للأسف - الإجابة لم تكن وافية ، فهذه الطرق إذا عدنا للقول أن هذه الشوارع محلية ، فهذه الشوارع تربط بين الإمارات ، وهناك - مثلا - موضوع دوار بوابة عجمان الذي يربط ما بين الشارقة وعجمان ، فهذا الدوار دائما عليه حركة كبيرة ويشهد ازدحاماً متواصلاً ، ففي النهاية نحن نريد معالجة موضوع المعاناة التي يعانيها الإخوة والمواطنين وسكان الدولة خاصة أن هذا ليس مظهرا حضاريا يعكس صورة دولة الإمارات ، لذا أطلب من معالي الوزير إذا كانت هناك إمكانية بالنسبة لدوار بوابة عجمان فهل هناك إطار زمني لمعالجة مشكلة هذا الدوار ؟ أي هل هناك خطة لمعالجة مشكلة هذا الدوار بالتحديد ؟ وكذلك موضوع تطوير شارع الاتحاد والذي يعتبر شارعا اتحاديا وليس محليا ، فهل يوجد خطة خاصة في القسم الداخل منه داخل إمارة عجمان ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا سعادة الأخ علي ، أنا أشرت لذلك الحقيقة ، وأتمنى أن لا يكون ردي مبتورا ، فقد أشرت إلى أننا في المرحلة الأخيرة بالنسبة لدوار المنطقة الحدودية بين الشارقة وعجمان ، ونحن لا نتكلم عن الإطار

الزمني وإنما تكلمنا عن حل ، وطرحنا هذا الحل بين الإمارتين ، وقد أخذنا موافقة إمارة عجمان ، وتقريبا أخذ الإخوان في وزارة الأشغال الموافقة المبدئية ، فهناك بعض الملاحظات من إمارة الشارقة ، فلا تستطيع أن تضع حلا بعيدا عن مخارج التطوير المستقبلي لكل إمارة ، فالحلول تأخذ وقتا نعم ، لكن إن شاء الله تتم في النهاية ، فهذا بالنسبة للدوار الحدودي بين الشارقة وعجمان .

بالنسبة لشارع الاتحاد كما أشار الأخ علي نعم ، فإن لم يكن أطول الطرق إلا أنه يمر على كل الإمارات تقريبا ما عدا إمارة الفجيرة ، ونحن درسنا هذا الطريق وتبين أن المعوقات فيه هي المداخل للإمارات ، فاليوم طورنا - حقيقة - المدخل لإمارة عجمان ، وما تم تطويره من خلال مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة في مدخل إمارة عجمان في منطقة الحميدية يعتبر مفخرة لكل إماراتي ، فهو من أفضل الحلول التي تمت ، وقد اشتغلنا على تطوير مدخل إمارة أم القيوين والذي يعتبر على طريق الاتحاد ، فإما أن نعمل على الطريق ونغلق البلد ، أو أن نطور المداخل ومن ثم نعمل على الطرق ، فهذا قرار اتخذناه مسبقا بأن نعمل أولا على المداخل ومن ثم نعمل على الربط والذي يعتبر أسهل ، فالحركة المرورية على هذه الطرق بمنأى عن هذه التقاطعات عملية ليست بالمخيفة وليست بالكبيرة ، فالإشكالية تأتي في المداخل ، لذلك بدأنا بحل مشكلة المداخل ، فاليوم مدخل الحميدية وهو مدخل إمارة عجمان مربوط بطريق الشيخ محمد بن زايد ، وبالتالي طريق الاتحاد يصبح لنقل (redundant) بالنسبة لطريق الإمارات وطريق الشيخ محمد بن زايد ، ونفس الشيء بالنسبة لمدخل إمارة أم القيوين ، فإذا طورنا مدخل أم القيوين يصبح طريق الاتحاد في هذا المكان كذلك (redundant) لأنك تربط مدخل إمارة أم القيوين بالطريق العابر لطريق الاتحاد بطريق الشيخ محمد بن زايد ، وهذا الحقيقة مشروع تم ترسيته ، وكذلك مشروع مدخل إمارة رأس الخيمة تحت التنفيذ وهو الطريق العابر الذي يتكلم عن مدخل إمارة الفجيرة ، فالعمل يسير في طريق الاتحاد في ثلاثة محاور وهي المحاور الأساسية ، فإما أن تشتغل على الطريق وتترك المداخل وإلا فعمليا سينتهي الأمر كما ذكر سعادة الأخ أحمد الأعماش بالنسبة لإمارة رأس الخيمة ، فهو استمرار لطريق الاتحاد في إمارة رأس الخيمة ، فإذا عملنا فيه عمليا دون أن تعمل في التقاطعات ربما الإشكالية لن تحل بل ستضاعف المشكلة في كل إمارة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير على هذا الإيضاح ، وأعتقد أن الرؤية توضحت لسعادة الأخ العضو - يا أخ علي لك تعقيبين فقط - ومعالي الوزير أوضح الجوانب المتعلقة بطريق الاتحاد وايضا التقاطع

وتساؤلاتك عنه ، فقط هناك كلمة ربما يكررها معالي الوزير وهي كلمة إنشائية هندسية باللغة الإنجليزية (redundant) وأعتقد المقصود بها مكرر أو متوازي ، والآن الكلمة للأخ عبيد حسن بن ركاض .

سعادة / عبيد حسن بن ركاض :

شكرا لسعادتك ، وبداية أهنئ معالي الوزير الدكتور عبدالله بالحيف النعيمي .

بسم الله الرحمن الرحيم ، تشير الدراسات إلى تضاعف عدد سكان دولة الإمارات خلال السنوات الخمسة الأخيرة من أربعة ملايين في تعداد عام 2005م إلى ثمانية ملايين في منتصف عام 2011م بينهم (947) ألف مواطن ، وسبعة ملايين مقيم حسب التقديرات الصادرة عن مركز الإمارات الوطني للإحصاء ، ومع تزايد الطلب على الحصول على المسكن المناسب مع زيادة عدد السكان يجب الإشارة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لتوفير المسكن للأسر المواطنة وذلك انطلاقا من التوجيهات السامية لصاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " وعكس هذه التوجيهات على الخطة الاستراتيجية للدولة التي وضعت المواطن الإماراتي وتلبية احتياجاته خاصة توفير المسكن المناسب له كهدف رئيسي خلال الأعوام المقبلة ، والسؤال هو : هناك مواطنين حصلوا على مساكن حكومية بعدد غرف محدودة عندما كان عدد افراد الأسرة يناسب ذلك ، ولكن الآن كبرت هذه الأسر وأصبح في المنزل ثلاث أسر أو أكثر ، فما هي خطط الوزارة للتوثيق ما بين النمو السكاني وسياسة الإسكان ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

أشكر سعادة الأخ عبيد ، وهذا سؤال مهم جدا ، فوزارة الأشغال قامت بثلاثة أمور في هذا الجانب أولها : أن التصاميم الجديدة التي يتم تنفيذها يراعى حين تنفيذها أن يكون لديها القدرة على التوسع، بمعنى أنك إذا منحت هذا المواطن مسكنا بثلاث غرف نوم فيمكن لهذه الثلاث أن يتم توسعتها مستقبلا لتصبح خمسة غرف نوم دون اللجوء إلى تغيير موقع هذا المسكن ، كذلك المساكن التي يتم تنفيذها يكون لها القدرة على أن تستوعب الأسرة الممتدة ، بمعنى أنك تستطيع في هذا المسكن أن تعمل ملحق للابن إذا ما تزوج وأراد أن يكون بعيدا عن والديه ولكن يبقى في نفس موقع الأرض ، هذا من جانب التصميم .

أما من جانب النظرة المستقبلية لزيادة الكثافة السكانية في دولة الإمارات فنحن دائما اليوم نتكلم عن مساكن في مجمعات سكنية أكثر من أن تبني بيت في قرن الجبل ومن ثم تبحث فيما بعد عن مكان آخر ، وقد بدأنا هذا الأمر من مخطط عرضناه على الإخوان في حكومة أبوظبي في عام 2004 /2005م وتم التنفيذ من خلال حكومة أبوظبي مجموعة من المجمعات السكنية كاملة الخدمات ، وقد انتقلنا فيما بعد إلى الإمارات في شمال الوطن وبدأنا نعمل على نفس هذا المفهوم وهو المجمع السكني أكثر من ان تبني بيت ثم بعد ذلك تكتشف لأن توسعه لنمو الأسرة ، فاليوم لا تستطيع أن تنقل الأبن عن أباه ، فتحتاج لأن تكون قريبا منه ، لذلك كل مرة نطلب أرض ، فإذا لم تكن الحاجة تستدعي لأن نبني ثلاثين أو أربعين مسكنا نطلب أرضا تتجاوز سعتها مائة مسكن ، وبالتالي نستطيع أن نبني الآن مجموعة من المساكن ومن ثم بعد خمس أو ست سنوات إذا دعت الحاجة لأن تتوسع هذه الأسر وأن يتم بناء مساكن فإنها تبنى في نفس المنطقة ، لذلك نظرنا لها من حيث التصميم ومن حيث الإجراء المستقبلي ، غير ذلك عملنا في التوزيع كذلك مفهوم ربما هو جديد ، فكنا سابقا نأخذ حسب القرعة ، لكن الآن في التوزيع قلنا نأخذ الاسر ونحاول أن ننشئ المساكن ضمن هذه الأسر ونحاول أن تكون المساكن المستقبلية في الوسط ، بمعنى إذا قرر الأب أن يسكن بين ولدين فيمكن أن يكون ولده في بيت وولده الثاني في بيت وهو في مدخل المسكن ، فهذه - حقيقة - إجراءات تم العمل بها وتم أخذ الموافقات عليها ، وإن شاء الله ترى النور في كل المجمعات السكنية التي تقوم وزارة الأشغال بمتابعتها ، وتم إقرارها من قبل لجنة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، او من خلال المجمعات التي سيتم تنفيذها من خلال برنامج زايد للإسكان ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكر معاليك على توضيح ذلك ، ونتمنى فعلا أن يرى هذا التخطيط النور ، وأن يتم التعاون - أيضا - من الجهات الأخرى للقيام به لأنه يعتبر أحد الحلول الأساسية التي تؤكد أواصر التلاحم المجتمعي التي أكد عليها أيضا صاحب السمو رئيس الدولة ، والكلمة الآن للأخ عبيد حسن بن ركاض إذا كان لديك تعقيب

سعادة / عبيد حسن بن ركاض :

شكراً لسعادتك ، وليس لدي أي تعقيب .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ سعيد ناصر الخاطري .

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً لسعادتك ، والشكر موصول لمعالي الوزير .

بداية أشكر قيادتنا الرشيدة على هذه المبادرات التي تقدمها لشعب الإمارات ، والحقيقة أضم صوتي لمعالي الوزير لأن الخير - الحمد لله - كثير ، والدعم كبير جداً ، ولا بد لنا كمسؤولين سواء في المجلس الوطني أو الوزارات أو أي جهة أن تبذل جهد وترتب هذه الإمكانيات التي سخرتها الدولة أو القيادة لهذا الشعب .

أنا صراحة عندي مداخلتين :

المداخلة الأولى : نسمع بعض الكلام عن طريق المواطنين أنه بالنسبة للمساكن الشعبية لا تخضع إلى المعايير التي يطبقها برنامج المرحوم الشيخ زايد ، أي أن البيوت الشعبية تمنح دون أن يطبق عليها المعايير .

المداخلة الثانية هي عبارة عن فكرة : هل يمكن دمج برنامج الشيخ زايد ضمن المبادرات التي تخصص من سيدي رئيس الدولة وولي العهد حتى يتم التوافق ، وبالتالي يتم تسهيل الحصول على المسكن دون أن تكون هناك تشعبات لأننا كما تعلمون شعب قليل جداً والامكانيات – الحمد لله – متوفرة ، لكن عندما يكون فيها تحديد وتركيز فمن الممكن أن يحصل المواطن على المسكن بطريقة سريعة . مداخلتي الثانية هي عن تغيير طريقة بناء المساكن الشعبية : فلو خصصت المساكن الشعبية على شكل قروض كما هو معمول به في برنامج الشيخ زايد – رحمه الله – على أساس أن يتم إعطاء الشخص القرض بحيث يبني مسكنه بجانب أهله أو بنفس المنطقة ، لأننا نلاحظ أن بعض الإمارات لا توجد فيها مساحة كبيرة حتى يتم بناء هذه المساكن ، لذلك نقول إذا كان بالإمكان أن يتم تحويل مفهوم بناء المساكن الشعبية إلى قروض تعطى للمواطنين على أساس أن الشخص من الممكن أن يسكن بقرب أهله ، ويمكن – أيضا – أن يوفر على الدولة تكاليف البنية التحتية مثل الطرق والكهرباء وما شابه ذلك ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

حقيقة أشكر سعادة الأخ العضو ، وأبدأ من حيث انتهى سعادته ، فنحن حقيقة لو سألنا هذا السؤال وهو : هل مقبول بالنسبة للإخوة الأعضاء أن نحول مفهوم المساكن الشعبية إلى قرض أو مساعدة؟ أعتقد ستأتينا عشرة أجوبة مختلفة لو وجهنا السؤال إلى عشرة أشخاص ، فأتمنى أن

نسير اليوم في الطريق الصحيح بالنسبة لما يسمو إليه مواطني الدولة سواء كان ذلك من خلال وضع المعايير التي من خلالها يمنح المواطن هذا المسكن أو يحول هذه المنحة إلى قرض ، فهذه معايير درست بالتأكيد ولم تأت من فراغ ، ولكن قضية أن يكون هناك معايير مختلفة بين برنامج زايد للإسكان وبين مبادرات صاحب السمو أؤكد أن الإجابة نعم ، فهناك معايير مختلفة ، فما أتى من مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة أتى لمرحلة نتكلم فيها عن إحلال مساكن قائمة ، وبالتالي فالمعايير تأتي على المسكن وليس على الشخص ، بمعنى أنه إذا كان هذا المسكن غير قادر أن يتحمل الأسرة فيتم إحلال هذه الأسرة في مسكن آخر من خلال مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، ولكن برنامج زايد للإسكان يأتي من خلال النظر للشخص نفسه المتقدم بالطلب إذا كان هذا المتقدم يستحق أو لا يستحق ، لذلك المعايير تختلف بين الاثنين ، فالآن هل بالإمكان أن نوحد المعايير بينهما ؟ ربما ، ولكن في الوقت الحالي الأنسب أن نسير بما نعمل فيه لأننا اليوم العجلة التي تسير فيها مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة تسير بسرعة تفوق حتى قدراتنا وتغيير القوانين ، فدعها تسير إلى أن يتم التوحيد لاحقا ، فمبادرات صاحب السمو رئيس الدولة استطعنا في سنتين أن ننفذ أكثر من ألف مسكن وتسليمها لأصحابها هذه السنة ، و (700) خلال النصف القادم ، وقبل سنة وزعنا حوالي (400) مسكن ، فالعجلة التي تسير بها مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة تفوق قدرتنا - حتى أكون صادقاً - على تغيير القوانين وتغيير المعايير، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ سعيد الخاطري

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

صراحةً أنا ليس لدي تعقيب ، لكن لدي رجاء بالنسبة لجسر (المنامة – توفان) ، طبعا لا يوجد جسر لكن أغلب المواطنين كانوا يتكلمون في البث المباشر لأن هذا الطريق خطير جدا خاصة لمن يأتي من منطقة (السيدي) أو من منطقة (المنامة) ، والآن ربما منذ سبع أو ثمان سنوات والمواطنين يطالبون بوجود حل لهذه المشكلة ، والطريق الثانية هي طريق (الفاية – سيح شعيب) فأنا بنفسي كان عندي مهمة وسرت على هذا الطريق في منطقة الحفارة فالحقيقة أن الطريق ذو اتجاه واحد ، فبه صعوبة طبعا ، ولو حصل حادث – لا سمح الله – من الممكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة ، وأنا متأكد أنه موجود في خطة الوزارة لكن كلما كان هناك تسريع فيه يكون أفضل ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

نعم كما أشار سعادة الأخ العضو أن تقاطع ثوبان موجود في خطة التطوير ، ولكن أين تأتي أولويته ضمن المشاريع ، أكيد له أولوية ولكن خلال الخمس سنوات القادمة أو ضمن الخطة الخمسية القادمة حيث سيتم الإنتهاء من تنفيذ هذا التقاطع إن شاء الله ،وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً لسعادتك على إتاحة الفرصة لي ، وشكرا لمعالي الوزير على سعة صدره وعلى جهده البناء ، وأسئلتي – معالي الوزير – ستكون مستمدة أكثر شيء من أسئلة الإخوة ، وربما تكون بعضها مكررة ولكن أملنا كبير في معاليك وفي اصحاب المعالي الوزراء الموجودين معك في مجلس الوزراء ، وسؤالي الرئيسي هو : هل هناك سياسة إسكانية عامة شاملة على مستوى الدولة، وهل هي قائمة على دراسة سكانية حقيقية ملموسة ، تقيس وتقدر الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمتطلبات الإسكان والبنية التحتية كالطرق والجسور ، وتكون مرتبطة بخطط التنمية في المناطق المختلفة في الدولة ؟ وأنا أتكلم هنا عن وجود سياسة عامة تتضمن وتشمل جوانب مختلفة وتكون مرتبطة بالنواحي الإقتصادية والإجتماعية وتتعلق بالبنية التحتية سواء على مستوى الطرق والمباني أو تكون بنى تحتية اقتصادية وغير ذلك ، وكذلك مع هذا السؤال هناك سؤال آخر في نفس المجال ، وهذه الأسئلة لا تعبر فقط عن آرائنا الشخصية وإنما عن آراء المواطنين ، فنحن نتكلم عن وزارة الأشغال والإسكان وهي المسؤولة عن البنية التحتية وتقود قطاع البنية التحتية على مستوى الدولة ، فموضوع التركيبة السكانية – مثلا – إذا كانت هناك خطط لبناء جسور وشوارع وطرق لفئة كبيرة من السكان مثل (25) مليون نسمة خلال بضع سنوات أو ثلاثين مليون شخص ، وفي نفس الوقت نحن نتكلم عن التركيبة السكانية، وأنا أعرف أن هذا الموضوع لا يخص الوزارة بصورة مباشرة ، ولكنها كوزارة لها دور ولها مساهمة على الأقل في هذا الموضوع ، فأنا أريد أن أعرف مصيري كمواطن خلال بضع سنوات ، فهل هذه الخطط توضع ، وهل تتماشى مع الحلول التي تضعها لجنة التركيبة السكانية ؟ فما هو وضعي كمواطن في السنوات القادمة ؟ فهذه الخطط كيف تتم ؟ هذا جانب كمثال على موضوع السياسة العامة .

والشيء الثاني بالنسبة للمناطق التي تبنى من خلال الشركات التطويرية ، فهناك فرجان تبنى بالكامل لغير مواطنين ، ولا يوجد أي شيء من الحكومة يفرض أن تكون الأولوية للمواطنين ،

ففي يوم من الأيام ستكون هذه المناطق كنظام المناطق الحرة ، وهناك بالفعل مجموعات تم تشكيلها بصفة غير رسمية من جنسيات مختلفة، وهذه المناطق طبعا لها بنية تحتية فئة خمس نجوم، وأنا لا أقلل من شأن البنية التحتية في الدولة ، بالعكس نحن من أفضل الدول في البنية التحتية ليس فقط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإنما على مستوى مناطق مختلفة ، وحتى على مستوى الدول المتقدمة ، ولكن أنا أفكر بالمستقبل ، وأين سنكون بعد خمس سنوات من الآن؟ كذلك لدي سؤال ثالث هو : هل الوزارة تستطيع أن تعطيني رقم معين أو تاريخ معين على مستوى الدولة – مثلا – متى تستكمل مشاريع البنية التحتية الأساسية على مستوى الدولة بالكامل حتى لا يحس الشخص بالفرق سواء كان في إمارة أو إمارة أخرى ، حيث يكون هناك نوع من الشمولية على مستوى الإمارات كلها ، فنريد أرقاما بذلك ، واسمح لي معاليك لدي سؤال - أيضاً - عن موضوع الموقع الإلكتروني ، فالتواصل مهم جدا مع الوزارة ، وأنا عندما دخلت على الموقع الإلكتروني للوزارة وجدت أن الوزارة وضعت الرؤية والرسالة ولكنها لم تضع الأهداف ، فكيف أستطيع أن أثني على إنجازات الوزارة وأقيس دورها والأهداف الموجودة ، وكيف أستطيع الكلام عن مجالات التحسين والأهداف الموجودة على الموقع الإلكتروني ، فالدراسات الموجودة على الموقع هي دراسات تتعلق ببعض الأمور التي ربما تكون مهمة ولكن هناك أمور أهم ، فلا توجد دراسات عن الإسكان ولا عن البنية التحتية والطرق ، فموجود دراسات عن أجهزة القياس والتحكم وعن شبكة الخدمات . السؤال الأخير يتعلق بالمؤشرات : فالمؤشرات غير واضحة ، ونحن نعرف أن الحكومة تتبنى معايير الجودة وتتبنى معايير المقاييس غير ديوان المحاسبة وغير الأجهزة الحكومية الأخرى التي تتابع إنجازات الحكومة، لكن دائما نحن نبحث عن أجوبة ملموسة، فربما يكون هناك سياسات عامة موجودة فيجب نحن كمواطنين أن نعرفها وأن تكون واضحة ، وخاصة أننا نتكلم عن حكومة إلكترونية ، والشيء الثاني – دائما – هذه المؤشرات يجب أن تكون واضحة لنا حتى نعرف ما هو موقعنا وأين سنكون في المستقبل ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكر سعادة العضو أحمد المنصوري على ما تفضل به من أسئلة ، وأعتقد أنها تتناول الجانب الاستراتيجي والسياسة العامة للوزارة ، فتفضل معالي الوزير بالرد عليها .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا لسعادة العضو على هذه الأسئلة – في تقديري – الهامة ، لكن هناك جانبين – الحقيقة – ربما تشمل هذه الأسئلة كلها ، فنحن في وزارة الأشغال قمنا بشيئين ، ففي عام 2007/2006

قمنا بعمل خطة شمولية لكل ما يمكن أن يحدث في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذه الخطة الشمولية أسميناها خطة (20 – 30) وهذه الخطة فيها ما هو موجود اليوم من مدارس ومن مصحات ومن مساكن وما هو مطلوب خلال الخمس سنوات القادمة والخمسة التالية والخمسة التالية ، وبالتالي فهناك خطة أسميناها بالخطة الشمولية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، هذا بشكل عام ، وبها كل المعايير التي من الممكن أن تدرس ، وقامت بتنفيذ هذه الدراسة أحد الشركات الكبرى ، ومن ضمن هذه الخطة جاءت الاستراتيجية الخاصة بالخطة الوطنية للإسكان أو الاستراتيجية الوطنية للإسكان ، وقد وضعنا إطارا عاما لها وعرضناه على مجلس الوزراء ، وإن شاء الله نعمل العمل فيها بالاشتراك مع كل المؤسسات المعنية بالإسكان ، ومن هنا نستطيع أن نعرف أن هناك مؤشرات للتنمية الشمولية من خلال الخطة الشمولية ، وتحتها يأتي كذلك مؤشرات للاستراتيجية الوطنية للإسكان ، فالآن إذا طلب مني أن أقول متى سوف تكتمل الخطط أو البنية التحتية في دولة الإمارات أقول لك عندما تقوم الساعة ، لأنه ما دام هناك اناس في هذا المجتمع ، وما دام هناك تكاثر في المجتمع وتطوير فلا بد أن نضع خطط زمنية ونحن نفنى والخطط الزمنية تسير ، وبالتالي ليس هناك تاريخ أستطيع أن أقول أنه في سنة 2030م الخطة او البنية التحتية في دولة الإمارات سوف تكتمل ، ففي ذلك الوقت ربما نفكر في شيء أبعد مما نفكر به الآن ، ونحن نعرف أن قياداتنا تنظر إلى أن سقفنا هو السماء ، وبالتالي فلا نعرف ما يحدث خلال الخمس سنوات القادمة وكيف نطور ونعدل من مؤشراتنا وخططنا الاستراتيجية حتى نتماشى مع التطوير والتنمية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، أعتقد أن هناك - أيضاً - مجموعة من الأسئلة التي تفضل بها سعادة العضو، وسأترك له الفرصة لإعادة طرحها في حال رغب بذلك والتعقيب عليها ، تفضل سعادة أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

إذا أراد معالي الوزير أن أطرح الأسئلة التي طرحتها في المداخلة الأولى فلا مانع لدي ، لكن إذا كانت البنية التحتية بالكامل تكتمل – كما ذكر معالي الوزير – مع قيام الساعة فنتمنى أن تقوم الساعة سريعا حتى يرتاح الجميع ، أنا أفهم ما هو قصد معالي الوزير ، فقصده أننا في عملية تطوير مستمرة ، وإذا وصلنا مرحلة سنخطط للمرحلة التي تليها ، هذا شيء أكيد ولكن أنا أتكلم عن الأمور والاحتياجات الأساسية، أما الأسئلة الأخرى فهي واضحة لمعالي الوزير وهي قضايا مهمة كما أعتقد ، وإذا أراد الإجابة عليها الآن كان به أو في أي وقت آخر ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

ربما من الأفضل إعادة طرحها الآن حتى يجيب عليها معالي الوزير ، تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

بالنسبة للخطط ، فالخطط كما تعلمون موجودة من السابق وليست جديدة ، ولكن كل خطة فيها مؤشرات وفيها أهداف ومؤشرات مرحلية سواء على المدى القصير أو المتوسط أو المدى الطويل، وكان عندي سؤال عن موضوع الموقع الإلكتروني وهو مهم جدا ، وكان هناك سؤال عن الدراسات وما إذا كانت قرارات الوزارة مبنية على دراسات ، ونركز على الدراسات الرئيسية التي يشارك فيها المجتمع حتى لو قامت بالدراسة شركة معينة لعام 2020م ، فهذا شيء جميل ولكن هل هذه الشركة الأجنبية أخذت بالاعتبار البعد الاجتماعي والبعد الوطني في هذه الدراسات؟ القضية الأخرى هي قضية المواطنين ، فما هو موقعهم من الإعراب ، فالأجيال القادمة والإماراتيين القادمين ما هو موقعهم من الإعراب في المستقبل ؟ فعندما تكون هناك لجنة تحاول حل مشكلة التركيبة السكانية من ناحية ، وهناك توجهات من اعضاء المجلس بزيادة أعداد المواطنين ، وفي نفس الوقت هناك بنية تحتية لأرقام متزايدة ومضاعفة لأرقام المواطنين ، فنريد أن نعرف هل هذه الخطة شاملة وتأخذ بعين الإعتبار هذه الأمور ؟ وهل جيل المستقبل يكون رقمه ونسبته 1% أم ستكون نسبته في المجتمع أكثر من ذلك ؟ فهذا سؤال مهم جدا بالنسبة لنا . كذلك بالنسبة للمناطق العمرانية الجديدة الموجودة حاليا والتي كثرت في كل الإمارات لأسباب مختلفة : فهذه المناطق فيها جاليات متكتلة في مناطق مختلفة ، ونحن لا نتكلم عن البنية التحتية للشركات التطويرية فهذه ممتازة جدا ، ولكن ما هو نصيب المواطن فيها ؟ فلماذا لا يعطى المواطن الأولوية ليسكن فيها ؟ مثلا كجزء من الحل أو أن يكون هناك تعاقد في شراكة مع الشركات التطويرية بأن تكون هناك نسبة من هذه المشروعات للمواطنين بحيث تكون كل هذه المناطق وكل الفرجان لها طابع إماراتي ، فنحن نتكلم عن الهوية الوطنية ، وفي نفس اللحظة نسير في مسار ربما يكون له أبعاد ثانوية تؤثر سلبيا على الهوية الوطنية ، وكذلك هناك جوانب أمنية وسياسية واجتماعية ، فهل تم أخذ هذه الجوانب كلها بعين الإعتبار ، أم لا ؟ فهذا هو الشيء الرئيسي في سؤالي ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة العضو أحمد المنصوري على ما طرحه من نقاط هامة أو أعاد طرحها ، ونتمنى من معالي الوزير استدراك ما لم يتم الرد عليه ، تفضل .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

الحقيقة هناك بعض الأفكار الجيدة التي طرحت ، وإن شاء الله نتبناها ، وبالتالي فهذه لا تتطلب الرد مني . بالنسبة للموقع الإلكتروني للوزارة فهذا سننظر له مع الإخوان ، ولكن بعض القصص التي أثيرت ربما تخرج عن المحاور التي أتينا من أجلها ، ولكن إذا كنا نتكلم عن الهم العام ، نعم هناك هم عام ، وأتمنى أن لا أزج فيه، فنعم هناك هم عام بالنسبة للتركيبة السكانية ولكن دور وزارة الأشغال فيه ربما يكون محدودا إن لم يكن معدوما ، وأنا ربما أغفلت أن أقول أن المقصود بالخطة الشمولية هي أنها تشمل كل من يقيم على أرض دولة الإمارات ، فنتكلم عن كل المدارس الخاصة وعن كل المساكن ، لذلك نحن نتكلم عن المخطط الشمولي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أما باقي الأمور فأتمنى أن لا أزج بها لأنه سيصبح رأياً شخصياً بالنسبة للتركيبة السكانية ، والرأي الشخصي قد نختلف أو نتفق فيه ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لمعالي الوزير على تجاوبه بالنسبة للموقع الإلكتروني للوزارة ، أو ما يتعلق ببعض الملاحظات التي ذكرها سعادة العضو أحمد المنصوري بخصوص الدراسات التي يجب أن يكون هناك تواصلا مباشرا بشأنها مع المعنيين أو مع المواطنين حتى يعلموا ما هو التوجه المستقبلي وإطلاعهم على ذلك ، لكن أعتقد أنه من باب المناقشات الكثيرة التي دارت تحت قبة هذا المجلس ، وأعتقد أيضا من باب المسؤولية لكل مسؤول ولكل وزير يأتي ويكون موجود هنا حاليا هو فعلا مسؤول بشكل مباشر عن وزارته ، لكن في النهاية هو عبارة عن عضو من أعضاء مجلس الوزراء ، وبالتالي هناك دور تكاملي هام له موجود تحت – أيضا – هذا المنبر كسلطة تنفيذية ، وأيضاً بدوركم شخصيا كعضو في عدد من اللجان الهامة في الدولة ومنها لجنة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، وأيضاً - ما شاء الله - معاليك من أصحاب الرؤى والخطط الاستراتيجية الذين يتم استشارتهم - منذ البدء - بحكم خبرتكم واهتمامكم وعملكم في هذا المجال من قبل متخذي القرار ومن قبل الجهات الأخرى بالتنسيق معهم على المستوى الاتحادي والمحلي في كل ما يتعلق بخصوص الإسكان وبخصوص الأشغال العامة والبنى التحتية ، وأعتقد من هذا المنطلق ربما أن المطلوب هنا ليس الرأي الشخصي وإنما هو رأي من وجهة النظر الاستشارية ووجهة نظر تنسيقية بين معاليك وبين الجهات الأخرى ، فأكثر من مرة طرح هنا تساؤل ويطرح كثيرا وهو : هل لدينا سياسة إسكانية موجودة في الدولة ؟ وحتى القائمين على العمل في هذا المجال إلى وقت قريب لم يكن يذكروا لنا فيما إذا كانت لدينا مثل هذه السياسة أم لا ، وأعتقد أن تساؤل الأخ أحمد

المنصوري يطرح تساؤل لعديد من الأمور ، أي أين نحن ذاهبون ؟ فنعم هناك مكرمات والعديد من المبادرات والتوجه لتلبية الاحتياجات ، لكن بعد المدى في الرؤيا ، والآن لدينا خطة استراتيجية هي خطة (20 – 30) نعم ، وفي المقابل أيضا – معالي الوزير – أعتقد أنه من حق المواطنين ومن حق أعضاء المجلس الاطلاع على تفاصيل أكثر عن هذا لأنه يبين التوجه ، ولها علاقة – فعلا – بالتركيبة السكانية من ناحية أن هذه الدراسة والسياسة العامة هي موجهة لمن ؟ فهي في المقام الأول موجهة للمواطنين ، وبالتالي يجب أن تربط – أيضاً - بالدراسات الأخرى والتوجهات الأخرى السياسية والأمنية بخصوص ما يتعلق بأعداد المواطنين الموجودة . كذلك موضوع التلاحم المجتمعي هو مبادرة تبناها صاحب السمو رئيس الدولة ، ومن أهم الأشياء بها - كما تفضلت سابقاً - هو تواجدهم في مناطق مع بعض للحفاظ على الهوية الوطنية ، وهذا من الأسئلة التي طرحت حاليا ، وبالتالي هناك ترابط في الرؤيا العامة ، وربما لا تأخذها بشكل مباشر أنها من ضمن اختصاصات الوزارة لكنها من ضمن السياسات العامة التي تشارك الوزارة في وضعها وتشاركون شخصيا في رسمها ، فأتمنى أن تؤخذ هذه المسألة بالاهتمام وهي تعبر عن وجهة نظر المجلس ككل ، وقد طرحت سابقا من أكثر من عضو مع أكثر من مسؤول في نفس هذا المجال والآن أيضا ، وحتى عندما تمت مناقشة سياسة برنامج زايد للإسكان ، فهذه المسألة أمل بالنسبة لنا للمستقبل ويجب أخذها بعين الاعتبار لأنها تهمنا وتهم أبناءنا ، فإن شاء الله ترى النور قريبا ويتم إقرارها وتأخذ بالاعتبار هذه الجوانب ، وهذا ربما حدث من وقت قريب ويحدث وسيحدث أن كثيراً من المشاريع التطويرية في دولة الإمارات وعلى أرض دولة الإمارات لا يتمكن مواطنو الدولة من الحصول على مسكن واحد فيها ، ولذلك فهذه – أيضا – من الأمور والقضايا التي تثار بشدة حاليا من قبل المواطنين ، ونتمنى أن يكون لكم دور كحكومة وكممثلين فيها ومزودين وداعمين لسياسة الإسكان التوجه مع القطاع الخاص ومع الجهات الأخرى في التنسيق لوضع حلول سكانية تشتمل على المواطن في هذه المشاريع التطويرية وذلك بإعطائه الفرصة للتملك فيها ، واسمح لي يا معالي الوزير على الإطالة ولكن هذا هاجس ولا نريد أن نتخطاه دون أن نلتفت له ، والكلمة الآن للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا سعادة الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، بداية أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة على جهودهم ، والشكر موصول لمعالي الوزير وفريق عمله على التعاون التام في الإجابة على الإستفسارات وتوضيح الكثير من الأمور ، وكلنا ثقة - يا سعادة الرئيس - في قدرة معالي الدكتور عبدالله على

تكملة مشواره في الوزارة وقيادتها إلى أفضل النتائج كونه اليوم هو قائد هذا الصرح وصاحب القرار الأول فيه ، فالمشاهد للبنية التحتية وشبكة الطرق في إماراتنا الغالية يرى أنها مفخرة للجميع ليس فقط لنا كمواطنين ولكن حتى للمقيمين في الدولة ، والنتيجة الأخيرة للتقرير الإقتصادي العالمي في سويسرا وضع دولتنا في المركز الأول إقليميا والمركز الحادي عشر عالميا في موضوع الطرق والبنية التحتية ، ومداخلتي استراتيجية شمولية ، والإخوان أعضاء المجلس كفوا ووفوا في تخصيص الوزارة وتخصصها التشغيلي ، لذا أرجو من معالي الدكتور النظر لمداخلة المجلس هذه بالشمولية والنظرة المستقبلية لدور الوزارة في إماراتنا الغالية ، وأنا لا أتكلم عن قيام الساعة وإنما أتكلم عن رؤية 2021م لأن هذا هو الموجود أمامنا ، ونحن نعمل على خطة للعام 2021م اعطانا وأعطاكم الله العمر والصحة والعافية حتى نرى رؤية 2021م واقع يتحقق وأن نستفيد منه إذا كان لنا في العمر بقية ، والباقي لأجيالنا القادمة ، فالمحور الثاني في الرؤية 2021م متحدان في المصير ، والبند 1/2 يقول " أن قيم العدالة والمساواة وروح التضامن في ثقافتنا تدعم جهودنا في التقريب بين المستويات المعيشية للمواطنين " ، وتكلم الشباب عن الفروقات الموجودة ، فالدولة تسعى إلى تحقيق التوازن في البنية الاجتماعية والاقتصادية في إماراتها والتي تؤمن المرافق والخدمات الأساسية حيث لا يوجد مناطق معزولة ومهمشة ، فالبنية التحتية المتطورة والخدمات والمواصلات العامة والجودة تسرع النمو وتمد الجسور بين كافة التجمعات المدنية ، وهنا - بعد هذه النقطة - مكتوب جملة مهمة جداً تطرق لها سعادة العضو أحمد المنصوري وهي : " إن التكامل في تخطيط وتنفيذ السياسات سيضمن أن تكون التنمية الإجتماعية والإقتصادية عبر الإمارات متسمة بالتوازن والإستدامة والرشد والكفاءة " فهذه الكلمات يجب أن نركز عليها استراتيجيا يا معالي الدكتور . رسالة الوزارة التي أخذناها من الموقع الإلكتروني للوزارة تقول : " المساهمة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة المتزنة وتوفير جودة حياة عالية لشعب الإمارات من خلال الأداء المؤسسي المتميز في تنظيم وتخطيط وتشييد وصيانة مشاريع البنية التحتية والإسكان الاتحادية في مدن وقرى الدولة وفق أعلى المعايير والمواصفات العالمية بالإعتماد على كفاءات مواطنة مؤهلة ، وبالإستثمار الأمثل للموارد التقنية والمالية وبالشراكة مع الجهات ذات الصلة " فإذا تكلمنا على الشراكة والإستيضاحات التي أعطتها الوزارة للجنة الموقرة أنا رأيت مكتوب أربع كلمات : يوجد تنسيق مستمر ، ويتم استلام الطلبات ودراسة تصنيف هذه التطلبات ، والتنسيق ما بين الجهات .الرؤيا الإستراتيجية التي تكلمت عنها معالي الدكتور تقول أن عندنا شركة الاتحاد للقطارات ورؤيتهم تقول : " شركة نقل آمنة ومستدامة " وأنت اليوم كمواطن

ذو منصب موجود في الوزارة وموجود في بورد الاتحاد للقطارات ، فالاتحاد للقطارات تقول : " وستعمل شبكة السكة الحديدية على ربط المجتمعات الحضرية وتلك القاطنة في الأماكن البعيدة ، وتعزيز وسائل وقنوات التواصل فيما بينها ، وسيعني التحول إلى الاتحاد للقطارات انخفاض عدد السيارات والشاحنات على الطرقات " فلو نظرنا إلى كلام الشباب عن الشاحنات والطرق الموجودة ، فكما قلت عندنا أفضل شبكة طرق ، لكنني أريد منك يا معالي الوزير اليوم - ولو سمحت - استراتيجياً أن تجيب على المجلس الموقر ، فنحن عندنا ميزانية كانت بقيمة مليار ومائة مليون درهم ، والآن أصبحت (880) مليون درهم معظمها - كما ذكر التقرير - تذهب للرواتب ، فكيف سيكون الاستثمار الأمثل والتكامل في التخطيط الشمولي ؟! ونحن نتكلم عن قطار قادم وسيعمل في 2014 وسيخفف الضغط على الشوارع وسيخفف ضغط الشاحنات والتواصل سيكون جيداً بين الإمارات فأنا أرى ما هو دور الوزارة اليوم وكيف سيتحول دورها من - فقط - إنشاء طرق توصل إمارات الدولة بعضها ببعض ، إلى إيصال خدماتها للمساكن التي بنتها أو التي أشرفت على بنائها ، اليوم لدينا طرق من السلع إلى الفجيرة وهذه تعتبر من أفضل الطرق ، والطريق الجديد الذي أوصل الشارقة بالفجيرة خير دليل على ذلك ، لكني أود اليوم أن أرى أو أسمع منك الرؤية الاستراتيجية كيف نوصل خدمات الوزارة للبيوت التي تنشأ ، فاليوم تنشأ بيوت ليس فيها شوارع داخلية ولا تستطيع الوصول إليها ، حتى الاستخدام لها معيق ، فأريد جواباً لو تفضلت يا معالي الوزير عن النظرة الشمولية والتخطيط الاستراتيجي لدور الوزارة بهذا الخصوص، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ مروان بن غليطة ، وليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، أشكر سعادة الأخ مروان - حقيقة - ما في شك أنك حضّرت تماماً لهذا السؤال ولكن دعني أقسم القصة إلى محاورها الأساسية ، نحن اليوم - بدون شك - معنيين بشكل تام بالطرق الاتحادية الرابطة بين الإمارات المختلفة ، وهذا دورنا ونحن نقوم بتنفيذه ، كذلك معنيين بالتنسيق مع الإمارات المختلفة في تنفيذ مثل هذه المشاريع وهذا ضمن برامجنا وخططنا ، ولكن في الجانب الآخر هناك مجموعة من المشاريع التي - كذلك - تنفذ محلياً من الإمارات المختلفة والتي تحتاج إلى ربط وهذا - كذلك - دور الوزارة وربما لأنه دور تنسيقي وربما يكون تنسيق إيجابي ، فاستراتيجياً نعم نحن ننظم الحركة بين الإمارات المختلفة ، وهذا دورنا ونحن نقوم به ،

والنظرة المستقبلية لهذا بالتأكيد طرحت من خلال توصيات الإخوان في هذه اللجنة بأن تكون هناك لجان عليا بين الإمارات المختلفة ونحن نثنى على مثل هذا الطرح لأن استراتيجياً ذلك يخدم كل الإمارات حتى لا نختلف في منتصف الطريق ، فاليوم عندما تتكلم عن 2021 تتكلم عن عشر سنوات أو تسع سنوات وخطتنا الشمولية تتكلم عن 2030 ، وأتمنى من الفريق الذي سيأتي لزيارتنا في وزارة الأشغال أن يرى الجهد الذي وضع في هذا العمل حتى ننظر إلى كيف أننا نتكلم استراتيجياً بتطوير البنية التحتية في دولة الإمارات .

وبالنسبة للإسكان ، نعم هناك مفهوم جديد للإسكان طرح ، وهذا المفهوم بدون شك راقي جداً بأن يكون هناك مجمعات سكنية ، وهذه المجمعات لها علاقة بالبنية الاجتماعية لدولة الإمارات أكثر من أنها لها علاقة بإنشاء مسكن ، وهذا ما نعمل عليه استراتيجياً ونحن نسير فيه بشكل جيد ، ونحن نظرنا إلى التخطيط الاستراتيجي حتى في هذا المجمع بمفهوم التخطيط العمراني وفيه كل الخدمات التي يمكن أن تكون ، والآن الموازنات الموجودة لا أستطيع أن أقول لك أنها ربما تفي بكل المتطلبات لذلك أتينا بعملية مهمة وهي التنسيق مع الإخوان في مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ولا أقول أنهم يحملون العبء بل يحملون العبء الثقيل، لذلك اليوم نحن نتكلم عن موازنات تفي بتحقيق الرؤية البعيدة لقيادتنا السياسية ، وإذا نظرنا للإسكان فبالتأكيد نحن اليوم في وضع أفضل مما كنا عليه ، نحن سابقاً كنا نتكلم عن بيوت شعبية وسعادتك قلتي هذه ليست مساكن شعبية بل بيوت نموذجية أو حكومية فما الذي اختلف فيها ؟ بالتأكيد لم يختلف الاسم - فقط - بل اختلف الجهد ، واختلف التصميم ، عندما أتكلم اليوم عن مسكن قابل للتوسعة وعندما أتكلم عن مساكن يمكن أن تضم في وسطها مجلساً للمناسبات ، فبالتأكيد نتكلم عن قصة راقية أبعد من مسكن حكومي ، ولكنني أطلب من الإخوان - حتى أختصر الحديث - نعم نحن نتكلم استراتيجياً ، نعم لدينا خطط استراتيجية وقد لا تكون بدأت منذ عشر سنوات أو أكثر ولكننا بدأنا والذي نراه في السنتين الماضيتين مبني على واقع ، وعندما أتكلم عن تطوير المداخل في الإمارات المختلفة لم آت به وأنا جالس عندكم بل بالتأكيد تم دراسته استراتيجياً ، وبالتالي أقول أننا نتكلم عن المداخل ثم عن الروابط ، أتمنى من الإخوة الراغبين من أعضاء المجلس الوطني أن يشرفونا في وزارة الأشغال أو في برنامج زايد للإسكان لنريهم كيف نخطط استراتيجياً ، وإذا ما وجد أي هاجس يرون أنه يمكن إضافته فنحن مستعدون لذلك سواء كان لها علاقة بالتركيبة السكانية أو كان لها علاقة بالمفاهيم المختلفة للأداء المؤسسي بالنسبة لوزارة الأشغال ، عملياً أنا والإخوان العاملين معي كلنا عقولنا مفتوحة قبل قلوبنا لأننا ننظر للأمور بعقولنا لذلك هناك قصص أطلب من إخواني

وزملائي الذين يعملون معي ألا يعبرون عنها لأن هذه لها ردة فعل ولها علاقة بالعاطفة والقلب ، لذلك قبل أن ندرس لا نستطيع أن نفكر كثيراً ، لذلك الذي أقوله - حقيقة - مبني على مجموعة من الدراسات ، وحتى على مستوى الهم الوطني بالنسبة للمهندسين فلم نحضر مهندسين وقلنا لهم "فزعة" واعملوا في إدارة المشاريع بل وضعناهم ضمن مخطط استراتيجي بحيث أن هذا المهندس قد يخدمني اليوم ولمدة خمس سنوات ولكن بعد خمس سنوات ربما يخدم في مكان آخر في دولة الإمارات ونقول " اللي يطيح من الشوارب تلقفه اللحية " ، دائماً نحن نخطط على مستوى دولة الإمارات أكثر مما نخطط على مستوى وزارة الأشغال أو على مستوى الاتحاد ، لذلك أطلب من الإخوان الراغبين بمعرفة كيف نخطط استراتيجياً في وزارة الأشغال بالتعاون مع المؤسسات العاملة ، عندما نتكلم اليوم عن قطار الاتحاد - كما ذكر أخي سعادة مروان - ، نعم فأنا كنت عضواً فعالاً في مجلس إدارة الاتحاد ونتكلم عن مسارات لهذا القطار ضمن مسارات الطرق، ونتكلم عن أين ستكون هذه المحطات لأننا نعرف في هذه الإمارات أكثر من الإخوة العاملين في قطار الاتحاد ، ونتكلم عن التنمية الشاملة أكثر من الكلام عن قطار مر على أم القيوين ووصل إلى رأس الخيمة وانتهى الأمر لا ، نتكلم بالفعل عن محطات يمكن أن تسهم في الاقتصاد المحلي من خلالها ، فأرجو في هذه العجالة أن أتكلم برؤوس أقلام أكثر من خطة شمولية أستطيع أن أطرحها أمام مجلسكم الموقر ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، تفضل سعادة الأخ مروان بن غليطة للتعقيب .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً سعادة الرئيس ، شكراً معالي الوزير ، الأربعون عضواً معك وحتى المواطنون في الخارج يشكرونك ويقولون لك جزاك الله خيراً على الجهود التي تبذلونها على توفير الطرق ، لكن كنت أتمنى عندما تكلم الشباب عن محور طرق الاتحاد قلنا أنه سيأتي وقت وسيقف بناء الطرق لأن وسيلة النقل الجديدة هي قطار الاتحاد وهذا ما سألت عنه ، فلدينا نظرة استراتيجية أنه سيأتي يوماً ستتوقف فيه أهمية الطرق الرئيسية لأن القطار سيحمل عدداً كبيراً من الركاب ، والذي سيحصل أن عمل الوزارة سيقتصر على الطرق الداخلية وكيف يوزعهم وبالتالي سيتم توفير المبالغ للطرق الداخلية، فنحن ننظر - يا جماعة - للموضوع بنظرة شمولية ، فحين تأتينا الميزانية والحساب الختامي ونرى المشاريع التي توجه للحكومة ومن ضمنها موضع الأوزان الذي تكلم عنه الأخ حمد ، والمجلس ناقشه في دورة سابقة بنقاش مستفيض وأنا اقتنعت بالطرح الموجود بأن الحل

ليس بالأوزان بل الحل بتشغيل القطار ليخفف عنا مسألة صيانة الطرق ، فهذا كان القصد من سؤالي بارك الله فيك ، وأكرر مرة أخرى جزاكم الله خيراً ومشكورين ولم تقصروا في جهودكم ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

نشكر سعادة الأخ مروان بن غليطة على ما تفضل به ، لكن نود أن ننوه إلى طلب طلبناه منك سابقاً ، فأنت دائماً توجه الكلام للشباب ونحن الشابات نحتج على هذا الشيء فرجاءً خذ هذا بعين الاعتبار ، وننتقل الآن إلى سعادة الأخ عفراء راشد البسطي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً لسعادتك ، وبداية أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة ولمعالي الوزير على تواجده معنا اليوم ، ومن مكاني هذا أتوجه لمعالي الوزير لاصطحابه بجولة في شارعين - فقط - في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أتمنى أن يصطحبني أنا شخصياً في جولة على شارع من الشارقة إلى إمارة الفجيرة مروراً بالذيد وهذه المناطق الأخرى ، حتى يرى معالي الوزير حجم الدمار في هذا الشارع الذي نقول عنه دائماً شارع الرعب أو شارع الموت .

الشارع الآخر الذي أتمنى أن يصطحبني - أيضاً - عليه الوزير في جولة هو الشارع الممتد من رأس الخيمة وحتى إمارة الشارقة وهو الشارع الذي في يوم من الأيام دخلت فيه بالخطأ بدلاً من أن أدخل شارع الإمارات واستخدمت هذا الشارع الذي فيه مطبات قاتلة ، وهو شارع مظلم ، وسيئ جداً، فكم نستطيع أن نتحدث ونقول هذه هي الشوارع وهذه بنية تحتية وهذه الأمور ؟ إذا كانت هذه الشوارع المهمة التي تربط الإمارات بهذا السوء فهل نتكلم عن شوارع مقدارها - مثلاً - 4 كلم أو 3 كلم أو 2 كلم ، هذه هي الشوارع الرئيسية المهمة .

سيدتي الرئيسة ، هل جرب أحدكم الشارع الذي يربط بين رأس الخيمة والشارقة المسمى بشارع الاتحاد ؟ حيث لا يوجد فيه مطب عليه لون مميز أو بجانبه علامة لتنبيه السائق أن هناك مطب ، كل المطبات سوداء لا ترى بالعين حتى من قرب - للأسف - إلا بعد أن تمر عليها وكأنك تعبر على جبل ، فأنا أتمنى من معالي الوزير أن يركب في سيارته ويسير في هذه الشوارع ليرى حجم هذه الشوارع فهل هذه شوارع مميزة ؟ وهل هي ذات بنية تحتية مميزة أم لا ؟ في عام 2006 ذهبت إلى الفجيرة ، ومنذ شهر - تقريباً - ذهبت إلى الفجيرة - أيضاً - ، الشارع سيء. سيء ، ست سنوات تقريباً لم يتم تعديل هذا الشارع ، وأنا أستغرب من زملائي الذين قالوا نريد أن نوسع الشارع ! أنا لا أقول وسعوا الشارع بل أقول أصلحوه لأنه مهترئ ومليء بالحفر ومليء

بالتكسيرات على أطرافه ، ومستهلك بما فيه الكفاية ، وأنا أعتقد أنه لو كان أحد ينظر لهذه الشوارع إلى أنها عبارة عن رابط يربط الإمارات ويقوم بتصليحها فلا أعتقد أنها وصلت إلى هذه الدرجة من السوء ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخت عفراء البسطي ، والآن تفضل يا معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

أشكر سعادة العضو عفراء البسطي ، ويشرفني أن تصطحبينني إلى الفجيرة عن طريق الذيد ولكن العودة تكون عن طريق الفجيرة - دبي ، وكذلك يشرفني أن أصطحبكي إلى رأس الخيمة عن طريق شارع الاتحاد ولكن - إن شاء الله - العودة تكون عن طريق شارع الشيخ محمد بن زايد ، أتمنى أن ننظر جميعاً - وهذا ليس مكان لأن ننظر فيه إلى الجزء الفارغ من المعادلة أو الكأس - إلى الجهة الأخرى ، حتى نستطيع أن ننفذ طريق الذيد - الفجيرة كان لابد أن نقوم بتنفيذ طريق بديل ، أنت لا تستطيع أن تعمل بطريق وتعمل له تحويلات وهو شريان رئيسي يربط بين الإمارات ، لذلك تم الانتهاء من طريق الفجيرة - مليحة والآن نعمل على تطوير هذا الشارع بحيث يصل إلى الطريق العابر ، ومع هذا ربما الأخت عفراء لم تسمع أننا في طور إعادة إنشاء هذا الطريق وهو طريق دبي - الذيد ، أو الشارقة - الذيد و الذيد - مسافي و مسافي - الفجيرة ، وبدون شك أنه كما مرت سيارتك على مطبات كذلك سيارتي مرت على مطبات في أماكن أخرى وربما في أماكن أكثر تقدماً من هذا الطريق ، لذلك طريق الاتحاد أصبح له بديلان ، وعندما يكون هناك بديلين لتخفيف الحركة - وسعادة العضوة قالت أنها دخلته بالخطأ - بالتأكيد دخلتيه بالخطأ لأن هناك طريقين آخرين يمكن أن يربطانك بالإمارات الأخرى دون المرور بطريق الاتحاد ، والآن طريق الاتحاد إما أن نعمل على المداخل - كما قلت سابقاً - ومن ثم نعمل على الطريق أو نوقف العمل بهذا الطريق ونعمل عليه كله ، فوجدنا أنه استراتيجياً من الأولى أن نعمل على التقاطعات ومن ثم نربط هذه التقاطعات بالطريق ، وأشكر الحماس الزائد لدى الأخت العضوة وكلنا نأمل أن تحل الأمور في يوم واحد أو في فترة محددة ولكن العمل في الهندسة يعرفه المهندسون وهو عمل تطويري وليس إن أردت ثني الصفحة في المكان الآخر ، بل نتكلم عن مصير حركة مرورية ربما إحصائيتها ليست لدي ولكن نتكلم عن أرقام رهيبة تمر على هذه الطرق ، فاليوم 90% من الحركة المرورية التي كانت على طريق الاتحاد لا نجدها ، بل نجدها على محاور طريق الشيخ محمد بن زايد وطريق الإمارات ، والآن بالتأكيد سنطور طريق الاتحاد وهذا عمل تم تنفيذ الجزء

الأكبر منه وأتمنى أن تكون هناك قدرة تفوق قدرات الشباب الذين معنا في الهندسة بأن نقول للشيء كن فيكون فلابد أن ننظر إلى شيئين ونعمل معهما بالتوازي ، القدرة والاستطاعة ، قد نستطيع أن نعمل من الغد على طريق الاتحاد ولكن كم هي المعوقات التي سنجدها والتي ربما تكلف البلد أكثر ، وربما نأخذ زمناً أكثر ، اليوم طريق طوله 9 كلم تكلم عنه سعادة العضو أحمد الأعماش جرى التخطيط له لمدة ثلاث سنوات وبناؤه ربما يحتاج إلى ثلاث سنوات ، فمن السهل أن نتكلم عن قضية السير في الطريق ، نعم أنا ذهبت إلى هذا الطريق وأتردد عليه كثيراً ولكن هناك بدائل له ، أنا أسير عبره لأني مضطر لأن أذهب على هذا الطريق ولكن إن لم أكن مضطراً فأستخدم طريق الشيخ محمد بن زايد ، وقد طرحت أنه تم ترسية طريق الذيد وتم العمل جزئياً بطريق الاتحاد ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، تفضلي يا سعادة الأخت عفراء البسطي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً سعادة الرئيس ، معالي الوزير ، في الوقت الحالي أنت صاحب القرار فنتمنى أن يكون قرار الطرق هذه وصيانتها والنظر فيها من أول أولوياتك لأنها طرق قائمة وموجودة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخت عفراء البسطي ، وليتفضل سعادة الأخ غريب أحمد الصريدي .

سعادة / غريب أحمد الصريدي :

بسم الله الرحمن الرحيم من الملاحظ على وزارة الأشغال أن هناك بعض التقصير بشأن توفير مقومات الطرق الآمنة مثل الطرق الداخلية في الأحياء الشعبية حيث عدم وجود الطرق المرصوفة وإنارتها يؤثر سلباً على صحة القاطنين في هذه الأحياء ، ولأن تطاير الأتربة والغبار والحفر يؤثر تأثيراً مباشراً على السكان ووسائل تنقلهم مما يعرضهم للأمراض والحوادث ، والمناطق في الإمارات الشمالية كثيرة منها - على سبيل الذكر - منطقة " وم " ومنطقة " الغوف " ومنطقة " مربح " ومنطقة " قدفع " بإمارة الفجيرة ، وكذلك شعبية " الدقداقة " في رأس الخيمة ومنطقة " مشيرف " في عجمان وغيرها من مناطق كثيرة .

والسؤال هو : ما هي الحلول لدى الوزارة لحل مشكلات الطرق الترابية في المناطق الشعبية ؟ هذا السؤال لمعالي الوزير ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة العضو الأخ غريب الصريدي ، تفضل يا معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكراً لسعادتك ، وأشكر سعادة الأخ غريب على هذا السؤال ولكننا في بداية الحوار تكلمنا عن مهام وزارة الأشغال وقلنا أن الطرق الداخلية في الإمارات المحلية هي شأن محلي ، وبالتالي فإن وزارة الأشغال لا تستطيع إلا من خلال مبادرات مختلفة بتنفيذها إما عن طريق مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة أو بمبادرات أخرى ، ولكن وزارة الأشغال ليست هي جهة الاختصاص في الطرق المحلية في الإمارات المختلفة ، هذه طرق داخلية ، والقانون لا يعطيني في وزارة الأشغال القدرة على تنفيذ الطرق الداخلية في أي إمارة من إمارات الدولة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الأخ غريب الصريدي هل لديك تعقيب ؟ تفضل .

سعادة / غريب أحمد الصريدي :

سعادة الرئيس ، أشكر معالي الوزير على سعة صدره وتعامله بشفافية مع الأسئلة المطروحة وأشكره على التوضيح ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، فليتفضل سعادة الأخ سلطان جمعة الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

شكراً سعادة الرئيس ، نبارك لمعالي الوزير توليه وزارة الأشغال العامة والإسكان ونتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة تنفيذ مبادرات رئيس الدولة " حفظه الله " ، ونطلب من معالي الوزير أن يتكرم ويشرح لنا خطة إحلال المساكن الحكومية وما هي الإجراءات في حال أن المسكن مملوك لورثة ، أو أن الأسرة تملك مسكناً آخراً لاحقاً على تاريخ هذا المسكن ، أو أن المسكن مهجور أو مؤجر للغير ؟ ولماذا لم يتم نشر ذلك أو توضيحه من خلال وسائل الإعلام حتى يعلم المستفيدين من هذا القرار حقوقهم المستقبلية ومترتباتها من حيث ربما التصرف في عملية توارث العقار أو أنهم يهدمونه ويبنون منزلاً آخر محله ، فالتوضيح طيب في هذه المسألة .

السؤال الثاني : ما هو دور برنامج الشيخ زايد للإسكان في هذه المرحلة وما مدى تأثير المكرمات السكنية الأخيرة على ترتيب الاستحقاق للمواطنين المسجلين في البرنامج وخاصة أن البرنامج لديه طلبات مسجلة منذ عام 2007 ومستحقة الإصدار سواء قرضاً أو منحة ولم يتم التعامل معها حتى هذه اللحظة ، فلماذا لم يتم ربط برنامج الشيخ زايد للإسكان مع لجنة تنفيذ مبادرات رئيس الدولة

للنظر في حالة الاستحقاق ؟ فربما أن المسجلين لدى برنامج الشيخ زايد للإسكان لم يصلوا بطريقة أو بأخرى للقائمين على جمع الطلبات المستحقة عن طريق لجنة تنفيذ مبادرات رئيس الدولة ؟

كما نرجو من معالي الوزير التكرم والتوجيه للعاملين بالوزارة أو المختصين بالوزارة بحصر المساكن الحكومية المبنية عن طريق الحكومة - أي المساكن الحكومية - والمساكن المبنية على نفقة المواطنين الواقعة ضمن المنطقة الغير آمنة تحت خط الكهرباء للتوتر العالي ، حيث أنها غير آمنة للمواطنين وربما تصيبهم بأمراض ، فنرجو من معالي الوزير حصر هذه الأعداد والتواصل مع جهة كلجنة تنفيذ مبادرات رئيس الدولة وشملهم بمبادرات رئيس الدولة لأنه ليس لهم ذنب في هذه المسألة فخطوط الكهرباء جاءت على مسافة قريبة من منازلهم ، كما نرجو من معالي الوزير إعطاء أولوياته للمواطنين الساكنين في مناطق قديمة حيث أصبحت مناطق شعبية قديمة في بعض المدن ولم يحصلوا على مساعدات سكنية سواء قروض أو منح ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً سعادة الأخ سلطان الشامسي ، وليتفضل معالي الوزير بالرد .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، أشكر سعادة الأخ سلطان الشامسي على هذه المداخلات ، وللتوضيح - حقيقة - مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة لها لجنة يرأسها معالي الأخ أحمد جمعة الزعابي وهي الجهة المخولة حتى بالتصريح عنها ، ولكن ما أستطيع قوله أنني في وزارة الأشغال منذ أن توليت مسؤولية هذه المؤسسة قمت بالتنسيق مع ثلاث جهات ، الأولى هي وزارة الأشغال العامة وبرامج الإسكان فيها ، ووجهنا الإخوان في وزارة الأشغال العامة أن من خلال هذه الفرق - 31 فريق - أن يدرسوا كل حالات الاستحقاق أياً كانت ، ومعنى هذا أنه حتى المواطن الذي ذهب عنه مسكنه إذا لم يثبت أن هذا المواطن لديه مسكن فمن حقه أن يتم إحلال مسكنه بمسكن آخر ، كل الحالات التي من الممكن أن تخطر على بال أي منا سيتم معالجتها من خلال إحلالها بشكل يستفيد منه المواطن ، فقلنا لهذه الفرق أنتم الأداء والذراع التنفيذي لهذه المبادرة ولهذه المكرمة وابدأوا العمل، فبدأوا العمل منذ الأسبوع الثاني من إطلاق المبادرة وهو الأسبوع الثاني من ديسمبر 2012 ، كذلك توجهنا إلى برنامج زايد للإسكان وقلنا يا جماعة الخير دعونا ننقح هذه الطلبات الموجودة لديكم ، وربما طرح معالي الشيخ حمدان بن مبارك في اللقاء الماضي العدد الموجود في برنامج زايد ، ونحن نتكلم عن (40) ألف طلب لفترة انتظار ربما تصل إلى عشر سنوات دعونا ننقح هذه الأرقام ، وقد جلسنا مع الإخوان في مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة مع معالي الأخ أحمد

جمعة ونحن نلتقي بشكل أسبوعي ضمن هذه اللجنة ، وطرحنا مجموعة من الأفكار - وإن شاء الله - سترى النور قريباً ولكن للتأكيد أننا في وزارة الأشغال لا نشتغل بمنأى عن هذه المؤسسات ، نعم نحن الجهة التنفيذية ولكن - كذلك - يطلب منا هذه المعاينات ويطلب منا الرأي والمشورة ونعمل سوياً في مصلحة هذا المواطن ، لأنه في النهاية سواء القائمين على مبادرات صاحب السمو رئيس أو القائمين على وزارة الأشغال أو القائمين على برنامج زايد للإسكان فهؤلاء لم ينصبوا في هذه الأماكن لأنهم أحسن الناس ، بل لأنهم يقدمون لهذا المواطن الدور الحق الذي من المفروض أن يأخذه ، لذلك هناك تنسيق وما سنصل إليه سيصلكم - بالتأكيد - أولاً بأول ، وأبشر الجميع بأن هذه الطلبات التي تنفذ أو هذه المشاريع التي تنفذ سواء من خلال مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة أو من خلال مبادرات سمو الشيخ محمد خلال زياراته الميدانية فهذه تأتي ضمن هذا السياق ، وضمن هذا المجمع الكبير والذي فيه طلبات برنامج زايد للإسكان ، ونحن خلال الأسبوعين أو الثلاث أسابيع القادمة سنتوصل إلى مجموعة من الحلول وبالتأكيد ستصلكم أولاً بأول ، ولكن المساكن همٌّ عام كلنا نعمل من أجله سواء كانت هناك مبادرات أو في برنامج زايد أو في برلمانكم الموقر ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، والآن تفضل يا سعادة الأخ سلطان الشامسي للتعقيب .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

شكراً لسعادتك ، بخصوص المنازل المتعرضة لعملية الإحلال ، هناك بعض القاطنين في هذه المنازل توقفوا عن عملية الصيانة لأنه ربما هذا البيت يتعرض لعملية الإحلال أو يتم هدمه أو ربما يبنى لهم منزلاً آخر ، فنحن نطلب من معالي الوزير أن توضع ضوابط لهذه المسألة حتى يعرف كل ذي حق حقه .

وفيما يخص الطلبات المقدمة لبرنامج الشيخ زايد للإسكان ، فنطلب من معالي الوزير من خلال تواصله مع لجنة تنفيذ مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة بتزويدهم ببعض المعلومات عن الطلبات التي تأخرت لفترة طويلة ومراعاة هذه الطلبات ونحن فرحون بالمبادرات التي حصل عليها الآخرون ، وهناك فقرة لم يوضحها معالي الوزير وهي بخصوص الناس الذين يسكنون في أحياء قديمة سواء لقناعاتهم أو أنهم قصروا ولم يقدموا لدى البرنامج هذه الطلبات ، نريد آلية لحصر هذه الطلبات من خلال البلديات وموافاة الوزارة بها لحصولها على حقوقها من جهة السكن المناسب للأسر المواطنة .

أما فيما يخص خطوط التوتر العالي ، فهذه المساكن الحكومية تسكنها الناس وجاءت المشاريع الأخيرة وهي عملية الربط الكهربائي للإمارات الشمالية بالكامل ومدت الخطوط بموافقات من الحكومات المحلية ولكن أصاب الضرر المواطن الساكن في هذه المنازل ، فنرجو من معالي الوزير في المستقبل إذا كانت هناك حلول أو خطط ألا ينسوا هذه الفئة من المواطنين ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا للأخ سلطان الشامسي ، تفضل يا معالي الوزير للتعقيب .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

سعادة الرئيس ، ما طرح سينظر له إيجاباً سواء كانت تلك المساكن التي تضررت من خطوط الضغط العالي ، أو تلك الأسر المتعففة التي لم تصل إلى برنامج زايد للإسكان أو إلى وزارة الأشغال العامة ، وفي حقيقة الأمر أن التوجيه للإخوان في هذه الفرق لم يقتصر على المساكن القديمة ، بل هو أمر لكل أولئك المواطنين المستحقين ، والآن إذا كانت هناك أسرة لا نعرف عنها فربما لم نستطع الوصول إليها لكن من خلال برنامج زايد للإسكان إذا كانت هناك بوابات ومكاتب - تقريباً - في معظم الإمارات لبرنامج زايد للإسكان ، وهناك مكاتب لوزارة الأشغال في كل الإمارات - تقريباً - ، من يعرف مجموعة ما - حتى لا نأخذ حالات فردية - تضررت من خطوط الضغط العالي فبالتأكيد سننظر لها بإيجابية سواء من خلال مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة أو من خلال برنامج زايد للإسكان ، وربما ما تم تنفيذه وما وصلنا إليه اليوم وهذه السمعة الطيبة سواء كانت لبرنامج زايد أو لمبادرات صاحب السمو رئيس الدولة لم تأت من فراغ بل أتت من هذا التوجه ، فقد أتت من أن هذه الأسر لها حق لدينا ونحن ننفذ هذا الحق ، وعندما نتكلم عن الموافقة وعلى إنشاء مجموعة من المساكن تتجـــاوز (1500) مسكن في سنة ونصف - 18 شهراً - فبالتأكيد نحن نتكلم عن شيء لم يتم تنفيذه سابقاً ، لذلك هذه العجلة سريعة لأنها تنظر لهذه الحالات بشكل خاص ، والله يوفقنا جميعاً إن شاء الله ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

إن شاء الله يوفقكم جميعاً في جميع ما تصبون إليه من هذه الجهود الهامة التي يتطلع إليها جميع المواطنين ، والآن ليتفضل سعادة الأخ أحمد عبدالملك أهل .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

شكراً لسعادتك ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، وما شاء الله الأخوات والإخوة سألوا عن كل شيء، ولكن لدي مداخلة بسيطة ، وهي أنني عند اطلاعي على استفسارات اللجنة للوزارة لم أجد ما

يشير إلى وجود معوقات تواجه الوزارة من قبل الحكومات المحلية ، أرجو من معالي الوزير توضيح هذه المعوقات - إن وجدت - لكي يطلع عليها المجلس ويرى ما يمكن عمله حيالها ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ أحمد أهلي ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

بالتأكيد هناك في كل عمل يراد به الإتقان توجد معوقات ، في الطرق هناك مجموعة من المعوقات ومن ضمنها يأتي إشغالات الطرق ، فاليوم نأخذ طريقاً ونجد فيه كماً كبيراً من الخدمات ونحتاج إلى أن نأخذ هذا الحرم بعرض معين ولا تجد هذا الحرم لأن هناك مخططات مستقبلية للحكومات المحلية في هذا الحرم ، وبعض الإمارات مساحتها ضيقة وبالتالي تجد صعوبة بإعطائنا حرماً يفي بالمشروع وبالمخططات المستقبلية وكذلك الخدمات المطلوب تواجدها سواء كانت خطوط تيار كهربائي أو خطوط أنابيب مياه ، هذه كلها معوقات بلاشك تعيق تنفيذ الطرق . المعوقات الأخرى في المساكن حيث لا تجد المواقع المناسبة ، بمعنى أنه يطلب من إمارة ما موقع لمسكن أو لمجموعة من المساكن وتحول إلى منطقة " هور " ويقولون طور هذه المنطقة ، فأنا اليوم سواء في وزارة الأشغال أو في لجنة المبادرات ليس دوري قط إصلاح الأرض ولم أعمل في إصلاح الأراضي بل أعمل في بناء المساكن ، وبالتالي نطلب من الإمارات المحلية مناطق محددة ضمن مواقع مقبولة قريبة من الخدمات حتى لا نجد فيما بعد أننا نبني في أماكن ما ونجد صعوبة في إيصال الخدمات ، نعم هناك معوقات ، ولكن هذه المعوقات تحل جزءاً كبيراً منها عن طريق الفرق التي تعمل مشتركة مع الإمارات ، وجزء كبير منها يبقى للإحلال ، هناك شبكات خدمات قديمة في الإمارات المختلفة وتحتاج إلى تحويل سواء كانت لخطوط الاتصالات أو لخطوط الكهرباء ، وهذه يتم الموافقة عليها بعيداً عن الأخذ بموافقة وزارة الأشغال وبالتالي عندما تأتي لتوسع هذا الطريق تجد أنه تم إعطاء موافقة في هذا الحرم لعمل آخر ، هذه مجموعة من المعوقات التي نتمنى تجاوزها وربما بوجود لجان مشتركة بين هذه الإمارات ولجان تقر ما يمكن أن يقر من خلال هذه المشاريع ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الأخ أحمد عبد الملك هل لديك تعقيب ؟ تفضل .

سعادة / أحمد عبدالملك أهلي :

أشكر معالي الوزير على التوضيح ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، سعادة الأخ راشد محمد الشريقي تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً لسعادتك ، وبداية يسرني أن أشكر معالي الوزير وجهاز وزارته على الجهود الطيبة التي يقومون بها من أجل تأهيل البنية التحتية بدولة الإمارات ، لكنني في حقيقة الأمر لدي استفسارات بسيطة ، الأول منها يتعلق بما ذهب إليه الأخ حميد بن سالم وهي العلامات و اللوحات الإرشادية الموجودة على الطرق في دولة الإمارات ، وكذلك الخدمات الموجودة على جانبي هذه الطرق ، مثل مواقف الطوارئ ، وخدمات هاتف الطوارئ ، والمخارج والمداخل ، وأسماء المناطق ، لأنه بالاطلاع على استراتيجية الوزارة الآن حينما تنظر إلى الطرق الحديثة كطريق الشيخ محمد بن زايد وشارع الشيخ خليفة ، وشارع الإمارات ترى أن هذه الشوارع نفذت بمواصفات عالمية فيما يتعلق باللوحات الإرشادية ، فنتمنى أن يكون في خطة الوزارة بالنسبة للشوارع التي يتم صيانتها أن يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار ، لكن - للأسف - بالاطلاع على استراتيجية الوزارة لا يوجد هناك ما يشير إلى أن الشوارع التي ستتم صيانتها ستعامل بنفس المنهجية .

النقطة الثانية : بالنسبة للشوارع الفرعية ، نرى بالإطلاع على نظام المعلومات الجغرافية الـ (GIS) أن معظمها لا يظهر في خارطة " الجوجل " وغيرها من خرائط البحث ، فمن هو المسؤول عن تحديد مثل هذه الأمور لأن دولة الإمارات من المعروف أنها تسعى جاهدة لاستقطاب أعداداً كبيرة جداً من السواح وهذه معلومة مهمة جداً لزائر البلد إضافة إلى أهميتها لأبناء البلد أنفسهم ، فأحببت أن أعرف من هو المسؤول عن تحديث هذه المعلومات وإضافتها على أنظمة البحث الدولي .

الاستفسار الثاني ، يتعلق بالشوارع وأحب أن أذكر هنا مثالين ، فقد تفضل معالي الوزير وذكر طريق الشاحنات الذي افتتح قبل أسابيع بين مسافي والغونة وهو بطول حوالي (14) كلم مخصص للشاحنات ، هذا الشارع - للأسف - بالرغم من أنه - كما ذكرت - افتتح قبل أسابيع قليلة إلا أنه ذو اتجاه واحد ، وقد صرف عليه وأنجز بمواصفات جيدة جداً ، وكنا نتمنى أن نرى هذا الشارع باتجاهين وسيكون هذا الشارع ذو أهمية كبرى ، فلا أدري ما هو الداعي أو ما هو السبب الذي دعا الوزارة إلى إنجاز هذا الشارع كشارع واحد باتجاهين بالرغم من قصر الشارع (14) كلم كما ذكرت .

الشارع الآخر ، سمعنا أن حكومة الشارقة تقوم بناءً على توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد بفتح طريق يربط بين منطقة دفتا وخورفكان ، وهذا الطريق مضى عليه ثلاث سنوات والعمل فيه متعثراً أو لا يسير بالصورة التي يتمناها الناس ، والناس في حقيقة الأمر فرحوا كثيراً بالبدء في شق هذا الشارع وترى أنه سيساهم بدرجة فاعلة وكبيرة وسيعتبر من أفضل الطرق السياحية الموجودة في دولة الإمارات ، إضافة إلى أنه سيربط منطقتين حيويتين حيث سيربط الساحل الشرقي بالمنطقة الوسطى في دولة الإمارات ، فهل هذا الشارع سيتم تحويله إلى مبادرات رئيس الدولة ليتم استكماله في أقرب فرصة ممكنة أم سيبقى الوضع على ما هو عليه؟

النقطة الثالثة أو الملاحظة الثالثة تتعلق بعدد المساكن الشعبية ، فالعرض الذي تفضل به معالي الوزير الدولة أنجزت (12500) مسكنا شعبيا خلال الأربعين سنة الماضية ، وإذا ما نظرنا إلى المبادرة التي أعلن عنها صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " بإنشاء عشرة آلاف مسكن فأعتقد أن الرتم الزمني إذا تم السير بنفس الطريقة فسنحتاج إلى سنوات وسنوات ، وكما تفضل معالي الوزير وذكر أن طلبات المساكن الشعبية الموجودة الآن في برنامج زايد للإسكان أو الطلبات الموجودة تزيد عن أربعين ألف طلب ، فأردت أن أعرف المنهجية التي سيتم بها تنفيذ العشرة آلاف مسكن في المرحلة القادمة ، مع العلم أن هناك (67.3%) من أرباب الأسر في الإمارات يعملون بالأجر ، وبالتالي فنسبة كبيرة جدا من هؤلاء الناس يحتاجون للمسكن الشعبي أو غيره من المساكن التي تنفذها الحكومة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكراً لسعادة الأخ راشد ، حقيقة سأبدأ باللوحات الإرشادية والإشادة ببعض الطرق عن غيرها ، نعم ، فكل طريق يتم رفع كفاءته بالكامل يتم تغيير اللوحات الإرشادية فيه ، وهذا الأمر منتهٍ منه سواء كان هذا الطريق من خلال وزارة الأشغال العامة أو من خلال مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، وبالتالي هذه قاعدة انتهينا منها .

وبالنسبة للخدمات الموجودة على جانبي الطريق ، نعم هناك خدمات على جانبي الطريق ولكن بحكم أن هذه الخدمة لا بد أن تكون موحدة ، والآن مسؤولية تحديث لـ (GIS) والطرق الداخلية نحن في وزارة الأشغال عمليا هذا ليس من مهام وزارة الأشغال مسألة الطرق الداخلية كما أشرت

سابقا ، وبالتالي فلن نتمكن حتى من معرفتها ، فأعتقد أن الجهة التي تقوم بتنفيذ مثل هذه المشاريع الأولى بها أن تقوم بإضافتها إلى الخرائط الجغرافية في كل مكان .

بالنسبة لطريق الشاحنات في مسافي نعم هذا طريق واحد لأننا لم نلغ الطريق القائم ، فالطريق القائم موجود وأضفنا له حارتين يتم التعامل معها كطريق للشاحنات ، وإلى الآن منذ افتتاحه لم تكن هناك أية شكاوى على هذا الطريق ، بالعكس اعتدنا إيجابيات هذا الطريق بحيث أصبح الطريق العابر إلى مسافي من الغونة ، وهو ربما أعلى منطقة وصل لها الطريق إن لم أكن مخطئاً، وأصبحت تسير بسلاسة ، لأنه سابقا كان الطريق المتجه إلى مسافي يتم تسكيره بواسطة الشاحنة وبالتالي تبقى السيارات الخفيفة خلف هذه الشاحنة وتتأخر ، وربما أحيانا الشاحنة بهذا الأسلوب العالي تقف بمنتصف الطريق وبالتالي تعيق حتى السيارات الداخلية ، فاليوم هذا الطريق عملناه حتى نتجاوز قضية الإعاقة التي تسببها الشاحنات ، وبالتالي تم تخصيص هذا الطريق للشاحنات ، ونحن لم نغفل تطوير الطريق القائم ولكن هذا الطريق به كم من الخدمات التابعة للقوات المسلحة ، وتتطلب إعادة النظر فيها ، ولكن إلى الآن الأمور تسير بشكل مبشر ، ومن ضمن مخططاتنا أن نرفع كفاءة الطريق القائم .

بالنسبة لطريق (دفتا – خور فكان) هذا طريق محلي ونحن اشتغلنا قريب منه ، ولكنه طريق محلي تقوم إمارة الشارقة مشكورة بتنفيذه ، ولا أعرف إن كان الإخوان وقفوا عن إكمال تنفيذه أو أنهم طلبوا تنفيذه عن طريق مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، فليس لدي علم بذلك ، ولكن ما أعرفه أن الطريق تم البدء به ، وهو من الطرق الهامة جدا ، وصحيح أن تنفيذه يحتاج لوقت ، وإن شاء الله تجد حكومة الشارقة السبل للإنتهاء منه وتنفيذه ، هذا بالنسبة للطرق .

أما بالنسبة لسؤال الأخ راشد بالنسبة للمساكن وتنفيذ (12) ألف مسكن خلال أربعين سنة أقول أن هذا في السنين التي سبقت إنشاء برنامج زايد للإسكان ، فهذه المساكن تم تنفيذها خلال العشرين سنة الأولى من قيام الاتحاد ، وبعد إنشاء برنامج زايد للإسكان أدخل كم كبير من المساكن من خلال برنامج زايد للإسكان ، ولكن ما قدمته سابقا بالنسبة لمبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وتنفيذ عشرة آلاف مسكن هذه عمليا تم التخطيط لها بأن يتم تنفيذها والإنتهاء منها خلال خمس سنوات ، وهذا أشرت له سابقا بعد أن يتم الإنتهاء من عملية الحصر وتوفير المواقع ، وفعلا جزء كبير من المواقع تم توفيرها من الإمارات المختلفة ، وإن شاء الله الأسبوع القادم سيتم طرح أول مجموعة من هذه المساكن في إمارات مختلفة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا لسعادتك ، وأشكر معالي الوزير على الإجابة ، وأنا أعرف أن الطرق الداخلية ليست من اختصاص وزارة الأشغال ، وكنت أتكلم عن الطرق الدولية ، فالطرق الدولية باستثناء الطرق الرئيسية جدا في دولة الإمارات فإن بقية الطرق لا يوجد لها تحديث على نظام الـ (GIS) ، وبإمكان كل واحد منا أن يدخل على النظام ويجرب ذلك ، والآن عندما نتكلم على بعض المناطق وتحديدا في المناطق الداخلية التي تمتد من الشويب جنوبا إلى شعم شمالا ، ففي عدد كبير جدا من المناطق الموجودة توجد شبكة كبيرة جدا من الطرق معظمها غير موجود على قاعدة البيانات الدولية التي أتكلم عنها ، فنتمنى على وزارة الأشغال أن تقوم بمبادرة بوضع هذه البيانات وتحميلها على هذه القواعد بحيث تسهل حركة المواطنين والزوار لهذا البلد .

أما فيما يتعلق بالطريق الذي ذكرته كمثال وهو طريق الشاحنات فهو طريق جديد وليس إضافة للطريق القديم ، فهو طريق جديد طوله (14) كيلومتر ، فأنا كنت أقترح أن يكون هذا الطريق بمسارين مزدوجين بدلاً من أن نصرف عليه كطريق جديد انتهى تنفيذه منذ أربعة أسابيع وبعد بضع سنين نرجع ونعمل طريق آخر بجانبه ، فالكلفة قد تنخفض إلى أكثر من النصف إذا ما تم تنفيذ الطريق الآن خاصة أن أعمال الحفر والردم شملت مساحة تكفي لإنشاء خمس أو ست مسارات ، فهذا الطريق بدلاً من أن يكون مخصصاً ومقتصراً على الشاحنات سيكون بالعكس شريان حيوي طوله (14) كليومتر وسيساهم بدرجة فاعلية كبيرة جدا .

أما فيما يتعلق بالعلامات الإرشادية على الشوارع ، فأتمنى أن نرى ما يعرف بالـ (istanderesation) فهناك تماثل تماماً في داخل دولة الإمارات فيما يتعلق بالطرق الواصلة بين المناطق والمدن الخارجية بحيث لا تلاحظ أن هناك فروقات تعبر عن حالة هذه الشوارع ، وهذا يتماشى تماما مع الاستراتيجية التي أعلنتها الحكومة ، ومع رؤية الحكومة 2020 والتي أشار إليها الأخ مروان بن غليطة قبل قليل ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

هل من تعقيب يا معالي الوزير ؟ تفضل .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

في كل الأحوال اقتراح أن تبادر وزارة الأشغال بإدراج الطرق الداخلية ضمن نظام الـ (GIS) حقيقة أرى أنه اقتراح جيد ، وإن شاء الله سنعمل على تنفيذه . بالنسبة لقضية إضافة طريق الشاحنات كما قلت هي إضافة للطريق القائم ، وأعرف ما أقوله ، فهذا الطريق يربط بين مكان

وآخر وقد بقي كما هو ولكن أضيف إليه حارتين للشاحنات كي ننقل الشاحنات من الطريق القائم ، فنعم أضيف إليه والطريق القائم سوف يبقى وسيوضع ضمن المخططات المستقبلية لتنفيذه ، ولو أنشأنا طرقا إضافية لأصبح هذا (redundant) لأنه سيصبح عليه (ring) ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للدكتور عبدالرحيم الشاهين .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكرا لسعادتك ، في الحقيقة أنه في بداية ملاحظتي كانت هناك ملاحظة تحدث عنها الأخ علي جاسم وهي أن المجلس ناقش موضوع وزارة الأشغال أكثر من مرة وقدم العديد من التوصيات ، وأيضا الحكومة وافقت على العديد من هذه التوصيات ، ولو أن هذه التوصيات وجدت طريقها للتنفيذ لكان شكل التقرير وأيضا شكل الحوار في هذه الجلسة مختلف ، ولكن – أيضا – هذه واحدة من الإشكاليات وهي أن التوصيات التي يرفعها المجلس وتوافق عليها الحكومة لا تجد طريقها للتنفيذ .

الأمر الآخر – سعادة الرئيس – أنا أثني على الكلام الذي تفضلت به الأخت عفراء حول موضوع طريق الاتحاد على سبيل المثال ، فلا يعني وجود شارع الشيخ محمد بن زايد ، وطريق شارع الإمارات أن يبقى طريق الاتحاد على شكله المتهالك ، فأيضاً هناك أناس يمرون على هذا الطريق، وكان يفترض أن لا تترك الوزارة الأمر بحيث يبقى هذا الطريق بهذه الدرجة من السوء.

الأمر الآخر : هو أنني الآن معي ميزانية الوزارة للأعوام 2011 و 2012 و 2013م، والملاحظة في هذه الميزانية أنه لا يوجد فيها أي مشروع لوزارة الأشغال خلال هذه الأعوام ، فمئة بالمئة من ميزانية وزارة الأشغال هي رواتب وأجور ، فهذه هي الميزانية الموجودة والورق أمامي يبين ذلك ، إذاً منذ بداية الحديث الذي تفضل به معالي الوزير والذي تكلم فيه عن مشروعات الوزارة وخطط الوزارة المستقبلية هذا غير موجود في مشروعات عند الوزارة ، وانما هي موجودة في جهات أخرى ، وأنا أعتقد أن هذه الوزارة هي جهة تنفيذ فقط وليست جهة مبادرة بمثل هذه المشروعات وليس لديها أي خطة لمشاريع إلا إذا كانت هذه الميزانية التي أمامي غير صحيحة ! فأنا أرى أن هناك الآن مبادرات ، ودور هذه الوزارة فقط ينحصر في تنفيذ هذه المبادرات ، أي أنها ليست صاحبة مشروعات ، وهذه قضية في الحقيقة تثير سؤالاً مهماً في هذا الموضوع ، ولا أعرف كيفية الإجابة على ذلك .

الأمر الآخر : المناقصات التي تطرحها وزارة الأشغال ، وكان هناك قبل حوالي أسبوع اجتماع لجمعية المقاولين ، فالمقاولات وطريقة عرض هذه المناقصات وطريقة رسو هذه المناقصات على المقاولين في الحقيقة فيها كما يقول المقاولين ذبح لهم ، فيفترض أن المناقصة التي تطرحها الوزارة تضع لها تقييم أولي لسعرها ، فلا يجوز أن يكون هناك مبنى يكلف تنفيذه عشرة ملايين درهم ويأتي مقاول ويوافق على تنفيذه بسبعة ملايين درهم ! والوزارة ترسيه عليه ، فالترسية يجب أن تكون للأنسب وليس للأقل سعرا ، والآن هناك مشكلة بين المقاولين حول هذا الموضوع، وهذا سيترتب عليه مشكلات لأن الكثير من هؤلاء المقاولين لن يستطيعوا الالتزام بتنفيذ هذه المشروعات ، وبالتالي ستنقل الوزارة المشروع من مقاول إلى مقاول آخر ، وبذلك بدلاً من أن يكلف عشرة ملايين سيكلف عشرين مليون درهم ، وأعتقد أنه من البديهيات أن أي مشروع يجب أن يكون للوزارة تصور أولي حوله ، فأي مقاول يقدم سعر أقل من هذا التصور الأولي يفترض ان يتم استبعاده من هذا الموضوع .

الأمر الآخر : الأخ راشد الشريقي تكلم عن موضوع العشرة آلاف بيت ، ومعالي الوزير قال أنه سيتم تنفيذها خلال خمس سنوات ، وأيضا الحكومة ِأعلنت عن مبادرة (40) ألف بيت ؟ فأين هذه الأربعين ألف بيت ! فلا هي موجودة في ميزانية الوزارة ولا هي موجودة في ميزانية برنامج زايد للإسكان ، وفي الحقيقة أنا من خلال النقاش كله أرى أن هذه الوزارة هي وزارة تنفذ ما يأتيها من مشروعات ومن مناقصات من جهات أخرى ، وليست هي صاحبة مبادرة ، وهذه ميزانية الوزارة أمامي ، فكل المشروعات الواردة بها للأعوام 2011 و 2012 و 2013م هي صفر ، وكل ميزانية الوزارة تذهب للرواتب والأجور ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

أشكر سعادة الدكتور عبدالرحيم الشاهين ، فإذا كان الأمر كما ذكر فربما حتى نختم اللقاء إذا كانت الوزارة ليس لديها مشروعات ، فأنا لا أعلم من أين أتت هذه الإحصائية للأعوام 2011 و 2012 و 2013م وأنه لا يوجد بها أية مشروعات ، وأن جميع الميزانيات تذهب للمرتبات ، فالحقيقة هذا ليس لي به علم ، وأتمنى من سعادة الدكتور عبدالرحيم أن يوفر لي هذه المعلومات أو يطلب من الإخوان أن يعطونه ما هي حزمة المشروعات التي تم تنفيذها خلال الأعوام التي ذكرها، هذا بداية .

بخلاف ذلك لا أستطيع أن أعلق أكثر من ذلك ، فاليوم نحن في بلد فيها الإقتصاد المفتوح ، نعم هناك معايير لدخول المقاولين لمناقصات الوزارة ، وتخضع لمنتهى الشفافية وكما هو مطلوب منها ، ولا أعلم ما هو المشروع الذي ذكر أن جمعية المقاولين تتكلم عنه ، ولكن أنا أقول أنه بمجمل المشروعات ربما هذا يتناقض مع قوله السابق ، فإذا كان كما يقول ليس لدى الوزارة مناقصات ولا مشروعات فبالتالي فحتى المناقصات التي نطرحها فسواء نفذت بسبعة ملايين أو بعشرة ملايين فإنه لا يهم ذلك لأنها – أصلا - ليست موجودة ، ولكن نعم نحن في بعض المشروعات التي نرى فيها تعسر المقاولين أو عدم القدرة على التنفيذ أو عدم إمكانية وجود وضع مالي يُمكّن المقاول من تنفيذ هذا المشروع نحجب عنه الترسية ، ولكن إذا تبين أن هناك مقاول قدم سعرا أقل من الآخرين ، والجهات المعنية من فنيين ومهندسين وجدوا أن هذا المقاول له الحق أن يكون كغيره وقدم كل الضمانات المطلوبة فليس لدي في القانون ما يمكنني من استبعاده ما دام أنني دعوته وقدم عرضا مثله مثل غيره ، وبالتالي لا أستطيع منعه ، وبخلاف ذلك ربما يكون سعادة الدكتور عبدالرحيم أدرى بالأرقام الموجودة لديه ، لكنني أتمنى أن يوفرها لي حتى أتحقق من عدم وجود مشروعات لدى وزارة الأشغال ، وأنا لا أريد القول أنني جئت جديدا على هذه المؤسسة ، فأنا أعرف عن أية مشروعات نتكلم ، ولكن إذا تبين أنه لا توجد مشروعات فإما أن تكون معلوماتي خطأ أو أن الورقة التي لدى الأخ العضو خطأ وأغلب الظن أن الثانية هي الصحيحة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير، وأنت ابن هذه المؤسسة ومؤسسها أيضاً ، ولا شك أن لدينا إلمام بالدور الكبير الذي تقوم به وزارة الأشغال العام ليس من الآن وإنما منذ قيام الدولة ، والعاتق الكبير الذي ألقي عليها منذ بداية إنشائها وما نفذته وتنفذه وتقوم بالإشراف عليه من مشاريع سابقاً وحالياً ومستقبلا إن شاء الله ، ولا يستطيع أي شخص أن يقول أن ما تقومون به هو صفر ، فربما التعبير هنا كان عن أن نسبة 100% كإحصائية ذكرت في رقم ما في أحد الحسابات الختامية كرقم ورد أن نسبة 100% هي رواتب ، وبالتالي المتبقي لغير ذلك هو صفر ، ولكن أعتقد أن وزارتكم الموقر ومن سبقوكم في تحمل مسؤولية هذه الوزارة قد قاموا بجهود جبارة لتلبية احتياجات المواطنين في شتى أرجاء الدولة سواء كانت إسكان أو طرق ، وهذا مشهود له ولن يستطيع أي شخص أن يلغيه أو يتغاضى عنه ، فأتمنى أن تسود الروح الإيجابية التي بدأنا بها هذا الحوار وأن

تكون هي الموجودة دائما في مناقشاتنا ، وأترك التعقيب للدكتور عبدالرحيم الشاهين والتوضيح أيضا لأنني أعتقد أن ما ذهب إليه ربما كانت كلمة لم يقصد بها الطرح بهذه الطريقة ، تفضل .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكراً لسعادتك ، وفي الحقيقة أن هذه الأرقام لم آت بها لا من حساب ختامي ولا من بيتنا ، فالورقة التي لديّ تقول : وزارة الأشغال – مشروع خطة ميزانية للسنوات 2011 – 2013م ، وسأقرأ فقرة واحدة فقط منها وهي : " الأهداف الاستراتيجية :

- تنفيذ المخطط الشمولي وفقا للمعايير العالمية ، الرواتب (8) مليون و (569) ، والمصروفات صفر والاصول صفر والمشروعات صفر .

- تطوير شبكات الطرق الاتحادية في الإمارات الشمالية : المرتبات (3) مليون و (167) ، المصروفات صفر والأصول صفر ، والمشروعات صفر .

- إنشاء وصيانة السدود بهدف المحافظة على الموارد المالية : المرتبات (685) ألف درهم ، المصروفات صفر ، والأصول صفر ، والمشروعات صفر .

- تطوير مراكز مستدامة في المناطق النائية : المرتبات (4) مليون و (408) ، والمصروفات صفر ، والأصول صفر ، والمشروعات صفر . فكل الورقة الموجودة أمامي يتضح منها أن جميع الموارد المالية للوزارة هي فقط عبارة عن مرتبات وأجور ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لسعادة الدكتور عبدالرحيم الشاهين على توضيح ما قصده عندما طرح موضوع أن الأعمال التي تقوم بها وزارة الأشغال هي صفر ، الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

هذا الكلام صحيح ولكن هو جزء ، وأنا أوضحت سابقا أن الإخوان في اللجنة إلى هذا الأمر بنفس النظرة أنه لا توجد مبالغ للمشاريع ، فكل المبادرات تذهب لمرتبات الموظفين ، وهذه هي الميزانية التشغيلية ، ولكن هناك الموازنة التي تقدر بـ (800) مليار و (100) مليون والتي ليست ضمن هذه الأرقام الصفرية ، فهناك مشروعات ربما تأتي تحت مسميات أخرى ، حيث تأتي تحت موازنة البرنامج الإستثماري والتي تأتي مشروعاتها تحت وزارة الأشغال للطرق ، وتحت وزارة الصحة تأتي المستشفيات ، وهكذا ، فأرجو من الإخوة أن لا يأخذوا جزءا من الكلام دون الجزء الباقي ، فقد تردد هذا الأمر في المجلس وكل من تكلم من الإخوة الأعضاء أن كامل الموازنة تذهب كمرتبات ، وأنا لا أريد أن أقول أن الدكتور عبدالرحيم يقول هذا ولكن هذا الكلام يشبه كمن

يأخذ الشطر الأول من الكلام ويقول " لا تقربوا الصلاة " لكن يجب النظر إلى الكل ، فهناك مشروعات تقع تحت مسميات أخرى ، وهذه الورقة أنا أؤكد أنها صحيحة ولكنها تتكلم عن الميزانية التشغيلية ، فالميزانية الاستثمارية ربما يحتاج البحث فيها إما الاتصال بالإخوان في وزارة الأشغال أو أن تأتي من وزارة المالية ولكن لا يطلب ميزانية وزارة الأشغال وإنما البرنامج الاستثماري من وزارة المالية ، وأكيد سيرسل الإخوة في وزارة المالية البيانات المطلوبة لكم ومن ضمنها المشروعات التي تقدمها وزارة الأشغال وتقوم بتنفيذها من خلال البرنامج الاستثماري للميزانية العامة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا لمعالي الوزير ، لعل جزء هام من تواجد معاليكم معنا اليوم ومناقشة سياسة الوزارة في هذا الشأن هي إيضاح للرؤية – أيضاً – للإخوة الأعضاء ، وأعتقد أن الإخوة الأعضاء عادة ما يبنون تساؤلاتهم بناء على الوثائق والمستندات التي تكون تحت أيديهم ، وأحيانا بعض التساؤلات تطرح في جلسة المجلس أثناء النقاش حتى تتمكنوا معاليكم إذا كانت الصورة غير مكتملة للإخوة الأعضاء من استكمالها ، وأعتقد أن هذا جزء هام تفضلتم به حاليا ، وما ذهب إليه سعادة العضو وبعض الإخوة الأعضاء من طرح أن الميزانية تذهب كلها كرواتب – فعلا – هذه فاجأت الجميع، وحتى من يطلع على التقرير ويقرأ أن مائة بالمائة تذهب رواتب فأي شخص عادي سيتفاجأ ، فما بالك بالدارس أو الذي سيناقش هذا الموضوع ، فسوف يتساءل أين تذهب ميزانية تنفيذ المشاريع ، ولذلك إيضاحكم في هذا المجال بأن هناك ميزانيات لبرامج استثمارية مستقطعة من الوزارات المختلفة تصب في هذه المبادرات والإنفاق عليه كان هام جدا ، وأعتقد أنه أكمل الصورة ، والنقاش في هذا الإطار ليس إنقاصا مما تقوم به الوزارة ولكن استيضاحاً من الإخوة الأعضاء حتى يستطيعوا استيعاب الموضوع ومعرفة هذه المبادرات وهذه المشاريع الهامة من أين تصرف لها الميزانية ومن أين تأتي ، فنشكركم على هذا الإيضاح ، والكلمة الآن لسعادة الدكتورة شيخة العويس .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكرا لسعادتك ، وشكرا لمعالي الوزير ، وبداية أتوجه بالتهنئة لمعالي الوزير الدكتور عبدالله النعيمي على حمل حقيبة وزارة الأشغال ، وكذلك أتقدم بالشكر لفريق العاملين في الوزارة من الإخوة والأخوات ، وأتمنى لهم التوفيق . وأود توضيح نقطة أننا دائماً كأعضاء المجلس الوطني نعمل مع بعض ومع الحكومة لمزيد من التطوير والتحسين ودائما طموحنا ليس له حد والسقف عالٍ جدا ، فنحن بقيادة حكومتنا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يقول أنا وشعبي نحب الرقم

(1) ، فإذا وصلنا إلى الرقم (1) في دولة الإمارات وأصبحنا من أفضل دول العالم في كل شيء فأيضا سننافس أنفسنا لنكون أحسن وأحسن سنة وراء سنة ، فهذا هو طموحنا وما سنستمر فيه ونلقي الضوء حيثما وجدنا أن هناك قصوراً أو هناك أمراً بحاجة إلى تحسين ، وأنا أشكر جهودكم، وأشكر جميع الإخوة العاملين في الحكومة من الوزراء والموظفين ، وسؤالي بسيط وهو من نقطتين :

السؤال الأول : حول الطريق الرابط ما بين إمارة الشارقة ودبي وأنت خارج من إمارة الشارقة عند جسر دوار ناشونال ، فهناك اختناق مروري ، فبداية دخول دبي يكون هناك انفراج ، فهل هناك دراسة أو علم عن أسباب هذا الاختناق ، وهل بالإمكان زيادة الانسيابية في هذا المكان لأن الجميع يلاحظ ذلك عند هذه النقطة بالذات ؟

الأمر الثاني : طبعاً أنتم تعرفون أن الكثير من الموظفين يسكنون في إمارة الشارقة وعجمان وأم القيوين ، وفي الصباح عندما يتوجهون إلى إمارة دبي فإنهم يستقلون الطريق العابر أو طريق الإمارات حالياً وذلك لشدة الازدحام على شارع الشيخ محمد بن زايد ، فهل في خطة الوزارة فتح طرق أخرى ما بين إمارة الشارقة ودبي من المنطقة ما بين شارع الشيخ محمد بن زايد إلى العابر؟ فالناس كانت تستخدم الطريق الترابي ، وكان هناك شارع ما بين المنطقة الحرة باتجاه الخوانيج ، ولكن الآن عليها حواجز اسمنتية ، فهل هناك خطة أو نية لفتح مثل هذا الطريق ؟

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

أشكر سعادة الأخت الدكتورة شيخة ، حقيقة طريق المنطقة الواقعة بعد دوار أو المنطقة الحدودية لنقل بين دبي والشارقة هي سابقا كان الإختناق يأتي لأن المنطقة الفاصلة بين الإماراتين ينكمش الشارع فيها حيث يصبح ثلاثة خطوط ، واليوم نحن في خطتنا التطويرية لطريق الشيخ محمد بن زايد تم فتحها إلى ست حارات ، وبالتالي سوف يصبح الطريق في مجمله بعد أن يكتمل جسر الدوار الصناعي الخامس وسوف يستمر بست حارات بكل اتجاه ، وبالتالي ثلاثة إلى النهاية ، سوف تنتهي والمشروع – إن شاء الله – يكتمل مع نهاية هذا العام ، وأتمنى أن ينتهي في هذا الوقت . السؤال الثاني في شأن وجود محور إضافي بين إمارتي الشارقة ودبي ، نعم ، حقيقة من أسبوعين والإخوان في اجتماعات مستمرة بين المعنيين في وزارة الأشغال والمعنيين في الـ (RTA) في حكومة دبي ، وآخر لقاء كان بيني وبين الأخ مطر الطاير حول وجود آليات في تشغيل لا نريد أن نقول محور إضافي ولكن نريد أن نتكلم عن استمرارية لطرق قائمة يمكن ان

تقوم وزارة الأشغال العامة بتنفيذها من ضمنها الطريق الذي أشارت إليه الدكتورة شيخة وهو طريق مطار الشارقة – المحيسنة كما أعتقد إذا كان هذا هو المحور الذي نتكلم عنه ، بجانب هذا نتكلم كذلك عن إضافة حارة أو حارتين إلى طريق العابر سابقا والإمارات حاليا ، كذلك في إمارة الشارقة بحيث يكتمل ويكون ست حارات في كل اتجاه بين الإمارتين .....

سعادة رئيسة الجلسة :

رجاء الهدوء أيها الإخوة لأن الصوت عالٍ في القاعة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

هذا صراحة نتناقش فيه - الآن - مع الإخوة في إمارة دبي ، وكذلك توسعة الطريق القائم وهو طريق الشيخ محمد بن زايد بإضافة حارة باتجاه دبي هذا من ضمن المحاور المطروحة في النقاش، فالمناطق الحدودية – كما ذكرت سابقا – بين الشارقة وعجمان نواجه نفس القصة بين الشارقة ودبي ، لأن هذه محاور حتى تقوم بتنفيذها لا بد أن تأتي ضمن المخططات الشمولية ، أي المخططات الاستراتيجية والعمرانية في الإمارتين حتى لا يكون الحل مناسب لإمارة وغير مناسب للإمارة الأخرى ، فهذه الروابط أو المحاور التي تربط الإمارات لا شك أنها صعبة ولكنها ممكنة ، وإن شاء الله تنفذ إذا كتب لها أن تنفذ ، ولكن نحن في حوار دائم وفي نقاشات دائمة مع الإخوة في الإمارة حتى نستطيع ربط هذه الطرق لأن الطريق في الشارقة كذلك هو طريق محلي ونتحاور بشأنه مع الإخوة في إمارة الشارقة حتى نقوم بالربط ولكن الخطط تسير في هذا الاتجاه ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لسعادة الدكتورة شيخة العويس .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكرا معالي الوزير ، أقول بشرك الله بالخير أنك بشرتنا بهذه الأخبار الطيبة ، وأشكرك على سعة صدرك ، وأتمنى لمعاليك وللعاملين في الوزارة المزيد من التوفيق والنجاح ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

ننتقل الآن إلى آخر عضو ضمن طالبي الكلمة وهو سعادة العضو فيصل الطنيجي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكراً لسعادتك ، طبعاً أنا لم أكن آخر عضو يطلب الكلمة ، فأنا كنت من أوائل من طلبوا الكلمة ولكن لا أعرف لماذا جاء إسمي آخر واحد ، المهم شكراً لسعادتك ، والشكر موصول لمعالي

الوزير ، وكذلك الشكر موصول للجنة المختصة في إعداد هذا الموضوع العام رغم أنه كان الأفضل تعزيز الموضوع العام بالزيارات الميدانية ، وإن موضوعي ذو شقين :

الشق الأول : ضعف السلطة التشريعية لوزارة الأشغال ، وأرى أن ضعف السلطة التشريعية في الوزارة باعتبارها جهازا تنظيميا خدميا مما يؤدي إلى تأخر توزيع المساكن على المستحقين ، وضعف آلية تطبيق مشروع الاستدامة في مشاريع الإسكان ونشر المفاهيم المتعلقة بالمتطلبات البيئية والاجتماعية الخاصة بالدولة .

والسؤال هو : ما هي آلية عمل الوزارة حول آلية تطبيق مشروع الاستدامة في مشروع الإسكان بالتنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية ؟

والسؤال الثاني : ما هي جهود الوزارة نحو تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية بين جميع المعنيين بقطاع الإسكان ، وبما يحقق الاستراتيجية الوطنية للإسكان ؟ هذا هو الشق الأول بالنسبة لموضوع مساكن المواطنين .

الشق الثاني : وهو بشأن واقع الطرق الاتحادية : بالنسبة لدولة الإمارات – طبعا – الحمد لله نحن نعرف كما قال الأخ مروان بن غليطة أنها حصلت على المركز الأول إقليميا بالنسبة لموضوع البنية التحتية والشوارع ، والمركز (11) على مستوى العالم ، وكما تطرق سعادة الأخ علي جاسم وسعادة الأخ حمد الرحومي بالنسبة لموضوع الشوارع وقانون رقم (8) في شأن تحديد الحمولة المحورية ، طبعا نحن نعرف أن طول شوارع دولة الإمارات في عام 1985م كانت تقريبا ثلاثة آلاف ومائة كيلومتر مربع وفي عام 2000م وصلت الزيادة إلى (700) كيلو متر ، واليوم أعتقد أننا وصلنا إلى (4000) أو (5000) كيلومتر ، وطبعا نعلم أن هناك شوارع ستأتي أيضا في المستقبل ، وللمحافظة على هذه الشوارع أعتقد اليوم أن القانون رقم (1) لسنة 1986م في شأن تحديد الحمولة المحورية يعتبر من أهم القوانين التي يجب تفعيلها ، وطبعا نحن نعلم أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن تطبيق هذا القانون ، وفي عام 2004م وصلنا إلى مرحلة أنه تم تحديد وقت معين لتفعيل هذا القانون ولكن لم يتم تفعيله وذلك أثناء الطفرة العمرانية التي حصلت في دولة الإمارات ، وقانون تحديد الحمولة المحورية ما هو ؟ صحيح أنه يسبب بعض الخلل بالنسبة للشوارع ، والحقيقة أنه لا يسبب خلل وإنما يسبب دمار كبير للشوارع ، اليوم نحن نعرف أن الشاحنة ذات الثلاثة محاور المحور مصنع لحمل فقط (13 – 15 متر طن) فالشاحنة المفروض أن تحمل اليوم في دولة الإمارات أسوة بدول العالم (40 طن) فقط لا غير ، واليوم الشاحنة عندنا تحمل (80) طن أو(90) طن حيث تنقل المواد من المنطقة الشرقية والمناطق الشمالية من الدولة

والمعروفة بضعف البنية التحتية فيها خاصة بالنسبة للشوارع ، واليوم دولة الإمارات تصرف مئات الملايين والمليارات على الشوارع ، فمثلاً شارع (النخيل – الرمس) الذي تطرق إليه الأخ أحمد الأعماش - وكذلك الكثير من الناس يسألون عنه - أعتقد أنه كلف مائة مليون درهم ، ولكن أقول لكم وربما أذكركم بعد سنة أو سنتين من اليوم وبعد الإنتهاء من المشروع سيحتاج إلى صيانة مرة أخرى وذلك بسبب المركبات الثقيلة وعدم تفعيل قانون تحديد الحمولة المحورية ، فعلى سبيل المثال اليوم - وربما هذه من الأشياء البسيطة - الأخ علي النعيمي ذكر أن أصحاب المدارس الخاصة يخافون على مدارسهم من تخديش الأرضية بسبب الشنط المدرسية ، فما بالكم بشوارع الدولة ، فيجب أن نحافظ عليها بالطريقة العالمية المتعارف عليها عالميا وذلك أسوة بجميع الدول ، فاليوم دول الخليج تطبق هذا القانون ، والحمد لله رب العالمين تطبيق هذا القانون يؤدي إلى إطالة عمر الطريق والتقليل من عمليات الصيانة لهذه الطرق ، وفي نفس الوقت السيارة – أصلا – إذا حملتها أكثر من طاقتها تقلل من عمرها وفي نفس الوقت تزيد حاجتها للصيانة وبذلك تصبح قبراً متحركاً على مستوى الدولة ، واليوم كلكم تعرفون حوادث السير التي تتسبب بالوفيات ، فأتمنى من معالي الوزير الإجابة على تساؤلاتي فيما يخص موضوع المساكن ، وكذلك القانون الخاص بتحديد الحمولة المحورية ، ونحن نعلم أنه من مسؤولية وزارة الداخلية ، ولكنني أعتقد أن قسم الرقابة وقسم الجودة هو في وزارة الأشغال ، وطبعا هي مسؤولة عن إعداد التقارير في هذا الشأن، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

أشكر سعادة الأخ فيصل ، وبالنسبة لضعف السلطة التشريعية لوزارة الأشغال نحن ربما في المؤسسة الاتحادية الذراع التنفيذي لمشروعات الحكومة ، ونحن لسنا بمشرعين ، وبالتالي الضعف ربما يكون صفة حميدة عندنا ، فالتشريع له أناس آخرين غير وزارة الأشغال ، وبالتالي لم ندع بذلك قط ، ولن نقفز على أدوار الآخرين للتشريع سواء في الإسكان أو في وضع كيفية بناء المسكن ، ولكن المساكن التي نقوم نحن بالإشراف عليها أو بتصميمها أو ببنائها فأكيد أنها تخضع لمجموعة كبيرة من معايير الاستدامة ، فاليوم آخر عمل قمنا به هو دعوة مكاتب استشارية هندسية مواطنة للنظر في موقع المسكن ، أي كيف يمكن أن تضع هذا المسكن ليكون موائما للبيئة وأن يكون من المساكن الخضراء ، فنحن اليوم معظم مساكنا – حقيقة – بالنسبة لاختيار المواد فيها

حيث تخضع لمعايير الاستدامة ، ومشروعاتنا كلها بمجملها تخضع لمعايير الاستدامة ، واليوم المجمعات السكنية التي تقوم الوزارة بإنشائها ومتابعتها تخضع لمعايير الاستدامة ، فاليوم وضعنا ضمن مجمعاتنا السكنية للمساكن التي تتجاوز مائة مسكن حتى تصريف الصرف الصحي يتم معالجته بأن يتم تدويره ليصبح مقبولا للزراعة والاستفادة منه . واليوم نحن ربما - كذلك - أول مؤسسة في الإمارات تقوم بإنشاء طريق وإنارته بالطاقة الشمسية ، ونحن نسعى اليوم ونقترح على الجهات المبادرة في المجمعات السكنية بأن نقوم بإنارتها بالطاقة الشمسية ، كما أننا نسعى للاستدامة ، ونسير بخطى لا أريد القول أنها ممتازة ولكنها مقبولة في هذا الوقت من الضغط على الكثير من المشاريع ، هذا بالنسبة للاستدامة والمشاريع الخضراء التي تقوم وزارة الأشغال بتنفيذها . والجزء الثاني والذي له علاقة بالطرق أنا أجبت عليه ، ولكن الأخ فيصل أضاف مقترحاً جيداً وهو تجميع البيانات المطلوبة لنسعف المشرع بحيث يبادر في التسريع في التشريع ، والحقيقة أننا سنقوم بإدراج هذه الملاحظة ضمن برامج عمل الإخوان ، وكذلك نخطط لأن يكون هناك طريق مخصص للشاحنات يربط كل المناطق وبالتالي يبعد الشاحنات عن الطرق الرئيسية التي تستخدمها المركبات العادية . كذلك ربما خلال العشر سنوات القادمة ربما سيتم عمليا الانتهاء من الجزء الثالث من قطار الاتحاد والذي سيكون مخصصا لنقل كم كبير من الشاحنات ونقله ضمن قطار الاتحاد ، ولكن نحن نسير بالتوازي مع الكل ، وما لا نستطيع القيام به هو أن نقف مكتوفي الأيدي ونقول لن نستطيع أن ننفذ طريق لأن الشاحنة تمر عليه ، وإذا لم نُفعِّل قانون كذا سيتأثر الشارع ، ففي النهاية الحكومة تبنت قرار بأن نذهب وننفذ المشاريع وندفع ثمن الصيانة إلى أن يتم تفعيل قانون الأوزان المحورية لمراقبة الشاحنات ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة للأخ فيصل الطنيجي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا لسعادتك ، وطبعاً نشكر معالي الوزير على سعة صدره خاصة وأن الساعة الآن تقريبا الخامسة إلا ربع مساء ، ونشكر معالي الوزير على رده بالنسبة لموضوع مساكن المواطنين ، وكذلك اشكره بالنسبة لرده في شأن الطرق الخارجية ، وفقط لدي سؤال حول ما إذا تم تفعيل قانون رقم (8) لسنة 1986م في شأن تحديد الحمولة المحورية من قبل وزارة الداخلية ، فهل سيقلل هذا من الحاجة لصيانة شوارع دولة الإمارات وإنجازات دولة الإمارات اليوم ؟ أريد فقط

الإجابة على هذا السؤال وهو أنه في حال تم تفعيل هذا القانون في شأن تحديد الحمولة المحورية فهل سيتم تخفيض نسبة أو قيمة الصيانة لهذه الطرق ؟ وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

الكلمة لمعالي الوزير .

سعادة / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

الإجابة لها جانبين على هذا السؤال ، وهي نعم ولا ، نعم إذا التزمت الشركات بالحمولة المحورية التي تم تحديدها في القانون ، ولا إذا سمح لهذه الشاحنات بأن تدفع رسوماً مقابل أية حمولة إضافية تحملها ، لذلك الخيار صعب ، فسعادة الأخ فيصل يقول أن الشاحنات تحمل مائة طن وأنا أقول لا ، فقد وصلت الحمولة إلى (130) طن ، فإذا سمح لهذه الشاحنات بأن تجوب الطرق الاتحادية بهذه الحمولات سوف يتم أخذ الرسوم عنها ، وهذه الرسوم سيتم الاستفادة منها في اصلاح هذه الطرق ، لذلك السؤال إجابته بنعم ولا ، فإذا حدد بأنه لا يمكن للشاحنة أن يكون وزنها أكثر من المقبول وهو (40) طنا فنعم سوف يؤثر هذا إيجابا على أسطح الطرق ، ولكن إذا سمح لها أن تزيد حمولتها مقابل رسوم ، وهذا هو القانون ، فلا شك سيتم تحصيل رسوم من هذه الشاحنات ، وهذه الرسوم ستساعد في صيانة هذه الطرق ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، وأشكر جميع الإخوة من مقدمي الطلب وأعضاء اللجنة وكذلك طالبي الكلمة على هذه المناقشات ، والآن وصلنا إلى الجزئية الأخيرة المتعلقة بالتوصيات ، فكما ذكرت في بداية النقاش أن هذه التوصيات سيتم إحالتها إلى اللجنة مرة أخرى لإعادة صياغتها على ضوء المناقشات في جلسة اليوم ، لكن نتمنى الآن أن نفتح المجال بوقت محدد جدا وبشكل موجز لإبداء أي رأي حول التوصيات التي أعدتها اللجنة المشكورة سواء كان من الإخوة الأعضاء أو من معالي الوزير ، فهل هناك أية ملاحظات على التوصيات التي أعدتها اللجنة ؟ وكما تعودنا فهناك ورقة تمرر عادة على جميع الإخوة الأعضاء ويستطيعون كتابيا إيراد ملاحظاتهم وتعليقاتهم على هذه التوصيات أو إضافة توصيات أخرى ، وستقوم الأمانة العامة بتجميعها وإحالتها إلى اللجنة ، الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكرا لسعادتك ، وفي الحقيقة نحن قمنا بكتابة بعض الإضافات وأرسلناها إلى اللجنة الموقرة ، فأتوقع – إن شاء الله – من اللجنة إعادة صياغة هذه التوصيات وتقديمها للمجلس مرة أخرى ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

إذاً من ناحية الإخوة أعضاء المجلس فقد قاموا بوضع ملاحظاتهم على التوصيات وإرسالها إلى اللجنة ، والآن معالي الوزير هل لديك أية ملاحظات حول التوصيات ؟ تفضل .

سعادة / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

نعم ، إضافة أية ملاحظات بعد هذه المداولات أمر مهم ولكن أتمنى أن يضاف إلى هذه التوصيات الجزئية الخاصة بالزيارة الميدانية لوزارة الأشغال والاطلاع على الواقع عن قرب لأنني على يقين أنني لم أوصل الصورة كاملة سواء كان ذلك بالنسبة للمخطط الشمولي والذي أنا على يقين أن الإخوان لم يطلعوا عليه ، وكذلك الحال بالنسبة للموازنات والتي يرى معظم الإخوة الأعضاء أن هذه الموازنات تؤول إلى المرتبات والأجور ، فأتمنى من الإخوة أعضاء اللجنة أن يتسع صدرهم بزيارة ميدانية أخرى وبدلاً من أن يطلبوا الإخوان في وزارة الأشغال إلى موقعهم ، أن يقوموا هم بزيارة وزارة الأشغال ، ونحن قلوبنا مفتوحة لهم قبل أن تكون أبواب الوزارة مفتوحة لهم وبذلك يأخذون الرأي عن قرب حتى تكون التوصيات قابلة للتطبيق ، فهذا أمر مهم بالنسبة لنا ، فأعتقد أن بعض التوصيات تحتاج إلى إعادة صياغة ، وربما لا تحضرني الآن ولكن من قراءتي السابقة لها فإن بعضها تحتاج لإعادة الصياغة ، فأتمنى من الإخوة أعضاء اللجنة القيام بزيارة الإخوان المعنيين في وزارة الأشغال للاطلاع عن قرب ، فهدفنا في النهاية – سعادة الرئيس – أن تكون هذه التوصيات قابلة للتطبيق ، وحتى تكون قابلة للتطبيق لا بد أن تكون موصولة بمعرفة حقيقية عن واقع الحال ، لذلك فإن التوصيات السابقة كانت متشابهة ، وربما لم تكن قريبة من الميدان ، وربما لأنني رجل ميداني أرى أنه من الأهم أن نرى التوصيات قابلة للتطبيق، وأنا مستعد إذا اتفقت الأطراف على أية توصية فأنا مستعد لأن أطبقها في الوزارة أو في برنامج زايد للإسكان ، وإن لم يكن لدي الصلاحية بتطبيقها أنقلها إلى الإخوة في مجلس الوزراء للنظر فيها ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكرا معالي الوزير ، ونشكرك على دعوتك لأعضاء اللجنة للقيام بزيارة مقر الوزارة والاجتماع معكم للاطلاع عن قرب بكل ما تم مناقشته وطرح الأبعاد المختلفة لها التي في اعتقادكم لم تطرح بتوسع هنا أو كانت مخفية أثناء وضع التوصيات أو دراسة التقرير ، والآن سعادة رئيس اللجنة له مداخلة ولكن – أيضا – إذا كان للجنة رغبة في ذلك فهذا الأمر راجع لهم ، والآن الكلمة للأخ أحمد الأعماش – رئيس اللجنة .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا سعادة الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير على هذه الدعوة ، وإذا رأى المجلس أن نقوم بهذه الزيارة لإضافة ما سينتج من هذه الزيارة ضمن تعديل التوصيات وإعادتها للمجلس فأنا وإخواني أعضاء اللجنة على أتم الاستعداد ، ونقدر هذه الدعوة ومستعدين للزيارة ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

اشكر سعادة رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة على روح التعاون العالية التي يبدونها دائما ، وكذلك معالي الوزير ، والكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا لسعادتك ، أنا أؤيد ما ذهب إليه معالي الدكتور لأن بعض التوصيات تختص ببرنامج زايد للإسكان ، فيجب التنسيق معهم بحيث لا يكون هناك خلط ، فعلى سبيل المثال فإن التوصية الثانية - ونحن الآن نتكلم عن سياسة وزارة الأشغال وليس عن سياسة برنامج زايد للإسكان - فسياسة برنامج زايد للإسكان سبق مناقشتها ، فأرى أن نتأنى في إقرار التوصيات للتشاور فيها بحيث تكون قابلة للتنفيذ ، وشكرا .

سعادة رئيسة الجلسة :

أعتقد أن هناك توافق فيما بين أعضاء اللجنة والحكومة ممثلة بمعالي الوزير لتكون هناك زيارة من قبل اللجنة للوزارة قبل الإنتهاء من التوصيات ورفعها مرة أخرى للمجلس لإقرارها ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

سعادة رئيسة الجلسة :

قبل الانتقال إلى البند التالي ، وفي ختام مناقشة هذا الموضوع - مرة أخرى - نعيد الترحيب بكم يا معالي الوزير في هذا المجلس الذي يعتبر له دور تكاملي معكم كسلطة تنفيذية ، ونشكركم جزيل الشكر على تواجدكم اليوم انتم والوفد المرافق معكم ، ونتمنى لكم كل التوفيق ، ونتمنى أن تنقلوا - أيضاً - شكرنا وتقديرنا لجميع موظفي وزارتكم الموقرة على المجهودات التي تقومون بها والتي تلبي احتياجات المواطنين في شتى انحاء الدولة وإماراتها ، ونتمنى أن يكون المجلس دائما قوة داعمة ومرشدة فيما كلفتم به من أعمال هامة تنصب في مصلحة واحدة نتطلع إليها جميعا نحن وأنتم وهي في صالح هذا الوطن الغالي وكذلك المواطنين ، ونشكر لك رحابة صدرك وأيضا على ردودك الإيجابية في أخذ بعض المبادرات والحلول التي طرحها بعض الإخوة الأعضاء وإن شاء

الله تنتقل لحيز التنفيذ ، فنتمنى لكم إن شاء الله التوفيق ، واسمحوا لنا على الإطالة عليكم في أول مرة تدخلون إلينا في المجلس الوطني الاتحادي ، لكن هذا لأهمية هذا الموضوع الخدمي الهام ، فشكرا لكم ونشكر الإخوة أعضاء اللجنة وعلى رأسهم رئيس اللجنة وجميع من ساهم في إعداد هذا التقرير على مجهوداتكم أيضا وحرصكم على نقل قضايا المواطنين إلى الحكومة ، وإذا أردت الاستمرار معنا يا معالي الوزير فهذا يشرفنا ، ونحن نعلم أننا أطلنا عليك ، فنقاش خمس أو ست ساعات ليس هينا من أول لقاء مع معاليك ، ولكن هذا يدل على الشرح الوافي الذي تناوله المحورين ، فلا زال لدينا بعض البنود في جدول الأعمال سنستكمل فيها ، تفضل .

سعادة / د. عبدالله بن محمد بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

في النهاية لا بد أن أقدم لك الشكر يا سعادة المهندسة أمل ، وللإخوة الأعضاء جميعا ، وأتمنى أنه كنا أنا وزملائي ضيوفاً خفافاً عليكم ، وإن شاء الله تجدونا عوناً لكم في مواقعنا ، ونحن وأنتم لا شك أن لنا دور تكاملي ، ونتمنى أن نحققه سوياً ، وشكراً لكم جميعا .

*** البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :**

1. **تقرير توصيات لجنة الشؤون الخارجية في شأن موضوع " سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي " .**
2. **تقرير لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة " .**

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً معالي الوزير ، سعادة الإخوة الأعضاء أعتقد أمامكم أجندة هذا الاجتماع وربما هنالك البنود السابع والثامن والتاسع والتي تتناول التوصيات المرفوعة من اللجان وهي تتعلق بموضوعات مختلفة ، فالقرار لكم ، والجدول اليوم كان مكتظاً بسبعة أسئلة ومناقشة الموضوع العام كانت زخمة بمناقشاتكم ومداخلاتكم ، فهل يود المجلس الاستمرار بالجلسة ومناقشة هذه المواضيع المتبقية أم تفضلوا ترحيلها إلى الجلسة القادمة التي ستعقد بتاريخ 30 ابريل؟ تفضل يا دكتور عبدالرحيم .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكراً يا دكتورة ، في الحقيقة هذه التوصيات ربما للمرة الثانية يتم تأجيلها ، والحقيقة أن الإخوة اجتهدوا وطلبوا من الآخرين إبداء الملاحظات وتقديمها حول هذه التوصيات ، وأعتقد أنه يفترض أن نوافق عليها الآن بدون مناقشة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

سعادة الأخ راشد الشريقي تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً لسعادتك ، وأنا أثني على اقتراح الدكتور لأن الاقتراحات الخاصة بلجنة الشؤون الخارجية درست في أكثر من جلسة وصار لها أكثر من شهرين في التداول في المجلس وبالتالي تأجيلها لن يضيف شيئاً للموضوع ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أشكركم ، ما شاء الله على الروح الرياضية ، تفضل يا سعادة الأخ علي عيسى النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً لسعادتك ، وفي الحقيقة بالنسبة لتقارير التوصيات فهناك لنا بعض الملاحظات ، وأنا أتوقع أنه يجب أن نتقن العمل قبل أن نوافق عليه بصورة مباشرة ، وفي الحقيقة أنا من وجهة نظري أنه لابد من دراسة هذه التوصيات مرة أخرى وإقرارها توصية. توصية ، وليس الموافقة عليها بصورة كاملة والقرار للمجلس ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

في كل الحالات سواء كانت هناك موافقة عامة أو كان هناك توجه للمناقشة فإننا سنتبع الإجراءات المتبعة وهي أن نقرأ التوصيات توصية. توصية ويتم اعتمادها توصية. توصية ، ولذلك أنا تشاورت معكم ، سعادة الأخ أحمد عبيد المنصوري تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً لسعادتك ، وأنا أثني على كلام الأخ علي عيسى فلدينا بعض الملاحظات على بعض التوصيات خاصة بسبب فترة غيابنا خارج الدولة لمهمة رسمية ، وبنفس الوقت نتيح الفرصة للإخوة والأخوات الأعضاء أن يقدموا رأيهم ، والجانب الآخر هو أنه إذا كنتم ستؤجلون التوصيات للجلسة القادمة فيجب مناقشة البند التاسع لأنه مضى عليه فترة طويلة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أنا أعتقد أنه طالما أن هناك توجه لمناقشة التوصيات فنستطيع أن نطرحها في حال عدم الرغبة بترحيلها وهو بند التوصيات - فقط - ولكن ستأخذ الإجراءات المتبعة ولن يتم حرقها ، سيتم اعتمادها توصية. توصية ، فإذا وافق المجلس على ذلك فسأقوم بالإشارة إلى المقررين ، تفضل يا سعادة الدكتور عبدالرحيم .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكراً يا دكتورة ، إذا كنا سنناقش التوصيات توصية. توصية ونضع عليها الملاحظات فالآن الساعة الخامسة ، لذلك أقترح تأجيلها إلى الجلسة القادمة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

إن شاء الله ، هذه التوصيات تتعلق بثلاث لجان ، أولها لجنة الشؤون الخارجية لذلك سأستشير رئيسها ، ولدينا موضوع الإسكان وهو جزئية بسيطة جداً سأستشير رئيسها سعادة الأخ أحمد الأعماش ، وكذلك لدينا توصيات تتعلق بسياسة وزارة الصحة مع الأخ سلطان العامري ، وبعد الذهاب إلى ما يرتئيه رؤساء هذه اللجان فسنقر هذه التوصيات إما في جلسة اليوم أو يتم ترحيلها إلى الجلسة القادمة ، تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً لسعادتك ، والتوصيات الموجودة أمامكم سبق وأن أعيدت للجنة ثم أعيدت للمجلس وأقرها بالكامل، فالآن المعروض على المجلس حسب ما أشار إليه سعادة الأمين العام هو توصية واحدة والتي فيها التعديل ، لذلك أنا أقترح أن التوصيات التي أقرها المجلس سابقاً والتي لا تحتاج إلى تعديل يجب ألا يعاد نقاشها مرة أخرى ، أما كما قال سعادة الأمين العام أن هناك ملاحظة على توصية واحدة نظراً لمعلومات متوفرة لديه فأنا برأيي أن تطرح هذه التوصية وتقر من المجلس إما أن تلغى ، أو تبقى وبالتالي ننتهي منها ، لأن التوصيات كلها مقرة من قبل المجلس بعد إعادتها من اللجنة مرتين ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

ما تفضلت به صحيح يا سعادة الأخ أحمد الأعماش ، وأعتقد أنك تتكلم عن التوصيات الخاصة بسياسة برنامج زايد للإسكان وهناك - فقط - توصية واحدة معلقة ، بينما التوصيات الباقية أقرها المجلس في جلسة سابقة ، هناك توصية كان عليها بعض التساؤلات ويمكن إقرارها بشكل سريع والانتهاء منها ، وبالنسبة للتوصيات الخاصة بوزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي ، تفضل يا سعادة الأخ راشد الشريقي هل نطرح التوصيات الآن ؟ تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً لسعادتك ، طبعاً أنا أوضحت رأيي في بداية الموضوع ، وهذه التوصيات - كذلك - عرضت في الجلسة السابقة وطلب من الإخوان الأعضاء من لديه إضافة أو تعديل أو اقتراح في حينه وأخذت اللجنة بما وصل إليها من اقتراحات والآن موجودة بصيغتها النهائية ، فالقرار للمجلس إذا

ارتأى إقرارها فنحن قدمناها بهذه الصورة ولا يوجد لدينا أي إضافة أو تعديل ، وإذا رأى المجلس تأجيلها للأسبوع القادم فكما ترون ولا مشكلة لدينا ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

ماذا يرتأي المجلس ؟ هل يوافق المجلس على تأجيل مناقشة توصيات سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي ، وكذلك توصيات موضوع سياسة وزارة الصحة ؟

(موافقة)

سعادة رئيس الجلسة :

إذاً ننتقل إلى البند الثامن .

*** البند الثامن : وارد من هيئة مكتب المجلس :**

1. توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان".

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لسعادة الأمين العام .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً لسعادتك ، في البند الثامن ناقشت هيئة المكتب هذه التوصيات وبوجه خاص التوصية الثامنة بخصوص " الاستفادة من إيرادات تحصيل القروض لتغطية الطلبات المتراكمة من خلال إدراجها في بند الأصول في ميزانية البرنامج " ، وأنا - حقيقة - التقيت بسعادة الأخ أحمد الأعماش وكان لديهم في اللجنة من خلال تقرير ديوان المحاسبة ومن خلال الميزانية السابقة أن هذه الإيرادات تحصل عن طريق وزارة المالية ، ولكن في الحساب الختامي الأخير ، وعلى الأقل في الميزانية الأخيرة ، فإن ميزانية البرامج كانت عبارة عن مليار وأربعمائة مليون درهم ، وهي في الحقيقة عبارة عن مليار ومئتي مليون درهم وهي مساهمة الدولة في البرنامج ، وأنا اتصلت بمدير البرنامج وسألته بالنسبة للزيادة وقال أن الزيادة هي عبارة عن المرتجع من القروض ، وبالتالي لا يذهب أي مرتجع من القروض إلى ميزانية وزارة المالية ، وبالتالي فإننا سنلاحظ ميزانية البرنامج في السنة القادمة أنها زادت ووصلت إلى مليار ونصف المليار درهم ، فالمعنى الآن أن تلك التوصية تصبح عديمة الفائدة ، وشكراً .

سعادة رئيس الجلسة :

شكراً سعادة الأمين العام ، وللتوضيح بشكل أفضل أقول أنها - فعلاً - وردت إلى هيئة المكتب وبعد النقاش الذي تم في مجلسكم الموقر وبعد إقرار جميع التوصيات ومن ضمنها التوصية

الثامنة، ولكن للتأكد من هذه التوصية - كما تفضل الأمين العام - تم التواصل مباشرة مع الإخوان في البرنامج وتم التشاور في هيئة المكتب وارتأينا أننا لسنا مع أن تذهب توصية وهي أصلاً جاري العمل بها ، فبالتالي لن تكون في محلها ويكون المجلس قد جانبه الصواب في رفع توصيات الوزارة – فعلاً - قائمة عليها وتنفذها حالياً ، وبالتالي تم التشاور مع اللجنة برئاستها ويستطيع سعادة الأخ أحمد الأعماش توضيح وجهة النظر في هذا الأمر ، فالأمر مرفوع لكم اليوم لأن هذه التوصية تمت بموافقة المجلس وكانت سترفع بمجملها ، والآن لشطب أو تغيير أو حذف أي توصية من التوصيات التي وافق عليها المجلس فيجب أن يوافق المجلس على ذلك ، ليتفضل سعادة الأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً لسعادتك ، وشكراً لسعادة الأمين العام ، إخواني أصحاب السعادة الأعضاء ، لما قدمت اللجنة هذه التوصية كانت بناءً على معلومات لديها موثقة وهي ميزانية الصندوق لسنة 2010 ، ومحضر اللقاء الذي تم مع الحكومة والتقرير الذي تم من خلال اللجنة ، وقد قدمت أنا - كرئيس للجنة - هذه الوثائق للأمانة العامة من خلال سعادة الأمين العام المساعد عبدالعزيز بن درويش ، ولكن نظراً لاتصال سعادة الأمين العام بالصندوق وحسبما أوضحوا له بأنه ابتداءً من هذه السنة أو السنة القادمة ستكون الإيرادات المحصلة من القروض أصول ولن تكون إيرادات ترسل للحكومة فنحن كلجنة نوافق على إلغاء هذه التوصية والاكتفاء بالتوصيات السابقة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً سعادة رئيس اللجنة على التوضيح ، سعادة الأخ عبدالعزيز الزعابي تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً سعادة الدكتورة أمل ، أعتقد أنه لما صار النقاش على هذا الموضوع فقد شرحته لكم جملة وتفصيلاً ، وأنا كنت عضواً سابقاً وشرحت للجنة كيف يتم تحصيل هذه المبالغ ، ومنذ إنشاء برنامج زايد للإسكان منذ 1999 إلى اليوم لم تذهب الإيرادات لوزارة المالية بل هي إيرادات لبرنامج زايد للإسكان ، وفي نهاية المطاف وباختصار أنتم صوتم على الموضوع وقلت لكم تحققوا من الموضوع قبل أن تعرضوه على التصويت ، وتم العرض على التصويت وأعتقد أن الإخوان شرحوا ، أنا أعتقد أنه حتى الإخوان الذين قالوا لكم في وزارة المالية تلك المسألة كلامهم غير صحيح ، لأني كنت قائماً على المصرف العقاري وكنا نحصل المبالغ لصالح برنامج زايد

للإسكان ، والمحصل يذهب إلى ميزانية برنامج زايد للإسكان ، والدعم الحكومي والإيرادات المحصلة لفوائد الرسوم تذهب للميزانية وهذا ما تم مناقشته ، وشكراً للتوضيح .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، والآن هل يوافق المجلس على حذف التوصية الثامنة من توصيات المجلس بشأن موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان " ؟

(موافقة*)

سعادة رئيس الجلسة :

إذاً ننتقل إلى رقم (2) من البند الثامن : وارد من هيئة مكتب المجلس .

2. مذكرة مقدمة من هيئة المكتب حول دمج موضوعي " سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية " وموضوع " سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين* " .

سعادة رئيس الجلسة :

الكلمة لسعادة الأخ عبدالله الشامسي .

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

اسمحي لي يا سعادة الدكتورة ، فقد تبقى لدينا النقطة الثانية وهي دمج موضوعي " سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية " و " سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين " .

سعادة رئيسة الجلسة :

يا دكتور عبدالله أنت عضو في هذه اللجنة فلو أمكن أن توضح لنا الوضع الحالي لمناقشة موضوع سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية بما أن الدكتور يعقوب النقبي وهو رئيس اللجنة غير موجود ، فإلى أين وصلتم في مناقشة هذا الموضوع ؟ تفضل .

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

سعادة الدكتورة ، نحن الآن ربما قطعنا فيه شوطاً كبيراً ، وقد تمت الموافقة على دمج هذين الموضوعين وهذا شيء جيد وإن شاء الله سننتهي من هذا الموضوع قريباً ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

لدي نقطة للإيضاح ، وهي بما أن هذه اللجنة قد اجتمعت مراراً واجتمعت - أيضاً - مع الجهات المختصة ومجلس التركيبة السكانية لمناقشة هذا الموضوع وانتهت من مداولاتها ، وهي الآن

---

* التوصيات في صيغتها النهائية ملحق رقم (4) بالمضبطة .

* مذكرة هيئة مكتب المجلس ملحق رقم (5) بالمضبطة .

قطعت شوطاً كبيراً ، وهي بصدد البدء بإعداد تقريرهم ، فأنا أعتقد أن القرار الذي خرجت به هيئة المكتب بخصوص هذا الموضوع ربما كان منذ أكثر من شهر ونصف تقريباً أو شهرين ولم يعرض على المجلس بسبب جدول الجلسات الموجودة ، وعرض هذا الموضوع في ذلك التوقيت وكان في ذلك الوقت يتناسب مع الموقف الحالي لدراسة هذا الموضوع في لجنة التركيبة السكانية، لكنهم الآن قطعوا شوطاً كبيراً ، ولجنة موضوع " سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين " لم تجتمع إلى الآن لمناقشة هذا الموضوع ، إذاً هناك لجنة ستنتهي من إعداد تقريرها ولجنة أخرى لم تبدأ ، وعند دمجهما مع بعضهما البعض - وأعتقد أن هذا التوجه كان سابقاً - لكن الدمج الآن في أي مرحلة ، هذه المرحلة النهائية ، فعلى ماذا سيطلع الأعضاء الآخرون ، لذلك ربما التوجه الأنسب أن اللجنة الأساسية أو اللجنة الدائمة وهي لجنة الشؤون الداخلية والدفاع التي أصلاً تدرس هذا الموضوع وبصدد الانتهاء منه تتابع عملها ، بينما اللجنة المؤقتة من مقدمي الطلب في هذا الموضوع المكرر – أعتقد - أنه الآن لا داعي لذلك ، فيمكن أن يترك هذا الموضوع ويجمد إلى الانتهاء من أعماله وعرضه ، وإذا رأوا لاحقاً أن هناك داع لطرح بعض الجزئيات منه فيمكن لهم ذلك ، لكن الدمج في هذه المرحلة لا أعتقد أنه مجد عملياً ، فماذا يرتئي المجلس ؟ لأن المسمى هو دمج لجنتين أي أن الـ 19 شخصاً سيجلسون مع اللجنة الدائمة ولا أعتقد أن هذا التوجه قد تم سابقاً في المجلس بهذه الصورة ، تفضل يا أخ علي عيسى النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي :

شكراً لسعادتك ، في الحقيقة أنا أتوقع عندما يكون هناك دمج فإن هذا الموضوع يتم تبنيه من قبل اللجنة السابقة ، وبالتالي اللجنة السابقة وهي لجنة الشؤون الداخلية والدفاع هي التي تقوم بمتابعة مناقشة الموضوع هذا وإدراج توصياتها من ضمن الموضوع الرئيسي ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

تفضل يا سعادة الدكتور عبد الرحيم الشاهين .

سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين :

شكراً لسعادتك ، في الحقيقة نحن لا نريد أن نفرض رأياً على الإخوان ، فأنا أرى أن تجتمع اللجنتان مع بعضهما البعض وإذا اتفقتا على عملية الدمج وكانت هناك قواسم مشتركة فيما بينهما فالمجلس يبارك هذا الأمر ، وإذا وجدتا أن تعمل كل لجنة على حدة وأن كل موضوع مختلف فهذا أمر راجع لهما ، وبالتالي ليس من حقنا أن نفرض عليهما الدمج ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

سعادة الأخ مروان بن غليطة تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً لسعادتك ، أنا لدي سؤال ، لجنة موضوع " سياسة الحكومة في زيادة عدد المواطنين " فيها تسعة عشر عضواً ، لماذا لم يدعنا أحد للاجتماع ؟ لماذا لم يقل لنا أحد تعالوا وناقشوا الموضوع وهو حاصل على موافقة ؟ 19 عضواً أي نصف المجلس تقريباً ، وهذه ليست أول مرة وأنا عضو في اللجنة ، وحصل ذلك مع لجنة مناقشة سياسة وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، فهل يمكن الإجابة على السؤال الأول ومن ثم نعود إلى عملية الدمج ؟ المشكلة ليست في عملية الدمج بل في أدائنا كأعضاء مجلس وطني ، لجنة فيها 19 عضواً واليوم نتكلم عن دمج وسعادتك تفضلتي وقلتي أن اللجنة الأولى انتهت من مناقشاتها ، إذاً هناك خلل في أدائنا يا جماعة! وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

تفضل يا سعادة الأمين العام بالإجابة .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكراً لسعادتك ، أولاً هذا الموضوع تم عرضه على المجلس وتمت إحالته إلى اللجنة المؤقتة ، والإشكالية التي نواجهها يا إخوان هي : 19 عضواً في اللجنة ، أين المكان الذي يمكن أن يجتمع فيه هؤلاء الأعضاء ؟! ...

سعادة رئيسة الجلسة :

أعتقد أن هذه ليست هي الإشكالية ...

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

ذلك الموضوع تمت إحالته من المجلس وقد عرض كرسالة واردة بموافقة مجلس الوزراء على مناقشة الموضوع ، ولم يتصل أي من الأعضاء وقال أنه سيحضر اللجنة ، الموضوع الأول نحن جميعاً مشتركون فيه ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

سعادة الأخ أحمد عبيد المنصوري تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً لسعادتك ، أنا أتفق مع سعادة الأخ مروان على موضوع إدارة اللجان المؤقتة والمشكلة الموجودة بالنسبة للتنسيق بينها بسبب كثرتها ، وأنا واحد من الأشخاص الـ 19 عضواً وقد وافقنا

على طرح الموضوع ولم أتوقع أن يصل العدد إلى 19 عضواً ، فعلى الأقل بخبرة الأمانة العامة كان يمكن أن تساعدنا وتقول اختاروا من بينكم مجموعة لهذه اللجنة ، ولو كنت أنا واحداً من السبعة أعضاء فلا مانع لدي في حضور اللجنة بالعكس ذلك يشرفني أن أكون جزءاً من اللجنة ، وأنا مستعد للتنازل للإخوة الآخرين الذين لديهم خبرة في هذا المجال من ناحية الخبرة الاقتصادية والخبرة الاجتماعية أو أي جانب آخر ، ويأتي هنا دور الأمانة العامة بتوجيهنا ومساعدتنا في هذا الأمر ، وبالنسبة لموضوع اللجان المؤقتة فالأخ مروان ذكر مثالاً على ذلك ، لكن أنا أرى أنه من الأفضل أن تختصر هذه اللجنة بمساعدة الأمانة العامة لتشكيل لجنة مختصرة ، وأنا دعمت المشروع ولكن لم أتوقع أن يصل العدد إلى 19 شخصاً ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً ، سعادة الأخ مصبح الكتبي تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكراً لسعادتك ، أعتقد أنه لا خلاف فيما بيننا وما المانع أن نقدم موضوع سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية في هذا الدور والموضوع الثاني نقدمه في الدور القادم وبالتالي نحل الإشكالية ، لأن الجماعة طلبوا الموضوع للنقاش لضرورة ما ، وعدد 19 عضواً أعتقد أنه ليس بشيء هين ، ومن ثم ليسمح لي سعادة الأمين العام فموضوع عدم وجود المكان ليس مبرراً ، فيمكن دمج قاعتين مع بعضهما البعض أو حتى في المجلس ، الذي سجل اسمه ووقع عليه بحاجة إلى النقاش والحضور وما عدا ذلك من يريد الانسحاب فله ذلك ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

شكراً لسعادة الأخ مصبح فقد حضر جزءاً من المناقشات التي تمت في هيئة المكتب بخصوص هذا الموضوع ، وأعتقد أن جانب أساسي منها وسبب طرحها أن عدم اطلاع الإخوة الأعضاء الذين انضموا إلى هذه اللجنة المؤقتة أن هناك لجنة دائمة تدرس نفس الموضوع ، ومن المعروف في الموضوعات العامة أن الأولوية هي للجان الدائمة في حال دراستها لنفس الموضوع ، هذا واحد .

ثانياً : أعتقد أن هذا الموضوع لن يطرح للنقاش في هذا الدور ولكن نتأمل أن يطرح للنقاش في الدور القادم ، وبالتالي إذا تكلمنا أن عن موضوع التركيبة السكانية سيطرح بكل أبعاده وبكل محاوره التي اشتملت عليه وهي أعم مما ذكر في موضوع سياسة الحكومة في زيادة أعداد

المواطنين ، وبالتالي ستطرح كل النقاط التي ستتناولها اللجنة الأخرى المؤقتة وبالتالي سيحرق عليهم الموضوع في الدور القادم هذا واحد .

شيء آخر ، مع من سيتناقش الإخوة الأعضاء في اللجنة المؤقتة عن زيادة أعداد المواطنين ، جانب أساسي من المناقشة كممثل للحكومة هو مجلس التركيبة السكانية ، وقد تم الاطلاع على كل الدراسات ومناقشتهم ليس في لقاء - فقط - ولكن في عدة لقاءات من قبل هذه اللجنة ، وستذهب التوصيات إلى نفس ما تتطلعون إليه وتطلع إليه الـ 19 عضواً من خلال طرحهم للجنة المؤقتة ، نعم هناك خطأ إجرائي تم ، وهذا - أيضاً - تداركته هيئة المكتب ربما في بداية انعقاد هذا الدور كان هناك زخم في الطلبات لطرح المواضيع الهامة ، وموضوع زيادة أعداد المواطنين من المواضيع الهامة ، وكان هناك حماس من الإخوة الأعضاء في طرح هذا الموضوع وهذا من حقهم سواء كانوا خمسة أو كانوا الأربعين عضواً ، فليس هناك سقفٌ أعلى لذلك ، ولكن التنقيح أنه لما ترد طلبات الموضوعات العامة فإنها تذهب إلى رئيس المجلس مباشرة ، ورئيس المجلس يوافق عليها ثم تحول إلى الحكومة للموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء وتأتي الموافقة وتأتي إلى المجلس مرة أخرى لإقرارها ، في ذلك الوقت سارت الإجراءات بالرغم من أن هناك لجنة أخرى كان لديها موضوع التركيبة السكانية لكن لم تدرسه بالدور الأول لكنها ستقوم بدراسته حالياً، وبخلل إجرائي معين مر الموضوع بالرغم من تشابهه وتقاربه بين الموضوعين وتمت الموافقة - أيضاً - عليه في المجلس ليحول إلى الأعضاء طالبي أو مقدمي طلب المناقشة ، الآن الوضع الحالي - لما ارتأينا هذا التشابه الكبير والتطابق التام - وبالعكس ، فإن موضوع التركيبة السكانية سيكون أعم وأشمل وكل هذه المحاور ستكون موجودة فيه ، فلا مانع من أن يعترف الإنسان بخطئه ولكن الإصرار على السير في الخطأ هو أسوأ من ارتكاب الخطأ ، إذاً نحن سنتحدث عن لجنة دائمة درست هذا الموضوع وناقشت الأطراف المعنية وتعد تقريرها حالياً وهذا هو الوضع القائم حالياً ، وهناك لجنة أخرى مؤقتة لم تجتمع لأي أسباب إجرائية ولو أنه كان هناك خطأ أو تقصير - كما تفضل الأخ مروان - لم يتم استدعاؤهم للاجتماع أو لم يتم الانتباه من قبل الأعضاء المسجلة أسماؤهم إلى ضرورة أين ذهبت هذه اللجنة ومتى ستجتمع ، ولأي أسباب كانت، لكن الوضع الحالي هو أن هناك لجنتين دائمة ومؤقتة ، اللجنة الدائمة اجتمعت وتعد تقريرها ، واللجنة المؤقتة لم تجتمع وهما تناقشان نفس الموضوع ، وأنتم عليكم أن تُقيِّموا ، هل سنطرح نفس الموضوع أم يجمد ذلك الموضوع - ولدينا موافقة عليه - إلى أن تسنح الفرصة في الأدوار المقبلة لمناقشته أم لا ، تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً لسعادتك ، الطرح الذي طرحتيه - جداً - مهم وهو أن تخرج توصيات المجلس بالطريقة التي تنال رضا وإمكانية تنفيذها لدى السلطة ، وهي تعزز وتمكن المجلس من إصدار قرارات مهمة ، فبالتالي الإيجابية ليست بلجنة على حساب لجنة ، إنما الإيجابية هي بنوع القرار أو التوصيات ومتى تخرج هذه التوصيات ، فأنا أقترح الإقتراح الأول وهو أن تكون اللجنة القائمة حالياً هي ذات اختصاص وأي شخص من أعضاء اللجنة السابقة يرغب بالانضمام إليهم فليتفضل لتكمل المناقشات ونخرج بتوصيات متكاملة لهذا الموضوع ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

إذاً هل يوافق المجلس على هذا الطرح ؟

(موافقة)

سعادة رئيسة الجلسة :

نشكركم على هذا الطرح ونشكركم على تفهمه ، لكن - أيضاً – فإنني كعضو في هيئة المكتب أود أن أذكر أنه نتيجة لهذا الإجراء الذي تم ، ونتيجة للتشابه بين الموضوعين فقد تم اتخاذ قرار في هيئة المكتب أن أي موضوع عام يطرح من قبل الإخوة الأعضاء يجب أن يرفق بتقرير يتبين منه فيما إذا كانت هناك أية موضوعات عامة مشابهة له تقوم اللجان بمناقشتها أو تضعها على جداول أعمالها لمناقشتها ، وبالتالي حتى لا يتكرر مثل هذا الخطأ الإجرائي ، ويعرض - أيضاً - على المجلس للموافقة عليه ، فهل يوافق المجلس على هذا التصور ؟ تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً على هذا الطرح يا سعادة الدكتورة ، وأنا أقترح أن يكون ذلك على الموضوعات العامة والأسئلة لأنه ربما هناك بعض الإخوة الأعضاء يتقدمون بأسئلة تكون متعلقة بموضوع لدى لجان أخرى ، فبالتالي أقترح أن يطبق هذا الإجراء الذي اتخذتموه حول الموضوعات العامة والأسئلة أن ينقح بهذه الطريقة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أعتقد أن الأسئلة - كعدد وتدفق - لديها نوع من الخصوصية فهي تمر على هيئة المكتب بعد إعداد مذكرة ، لكن هناك إجراء إضافي طلبناه - أيضاً - من الإخوة في الأمانة العامة لإعداده وهذا تم سابقاً في الدورين الأول والثاني حيث لا نكتفي - فقط - بعرض السؤال علينا لكن نريد أن يربط ذلك بتوضيح يبين لنا هل تم طرح هذا السؤال من قبل ؟ وهل هناك موضوعات عامة تطرح في

هذا المجال ؟ وبالتالي تستطيع هيئة المكتب أن تقرر فيما إذا كان هذا السؤال قابل للطرح أمامكم أم لا ، فنتمنى أن ترشح هذه الخطوة وإذا وجدنا أنها ليست ذو فائدة فيمكن أن نذهب إلى خطوة أعلى ونعرضها على المجلس ، فهل يوافق المجلس على هذه المقترحات ؟

(موافقة)

سعادة رئيسة الجلسة :

إذاً ننتقل إلى البند الأخير في جدول أعمال هذه الجلسة .

*** البند التاسع : الطلبات المقدمة من الأعضاء* :**

1. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان بالانسحاب من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والاعلام والثقافة .

سعادة رئيسة الجلسة :

لقد طلب الأخ أحمد الجروان الانسحاب من لجنة شؤون التربية والتعليم والإعلام والثقافة وهي لجنة من اللجان الدائمة بالمجلس ، ولكن يجب أن يكون له بديل وهو - للأسف - غير موجود ولا يستطيع الانسحاب من اللجنة بدون توفير بديل لأن اللجنة بالتالي سيكون فيها ستة أعضاء فقط في حين أن النصاب القانوني لها هو سبعة أعضاء ، وبالتالي هل يرغب أي من الأعضاء الدخول في هذه اللجنة كبديل له ؟ تفضل يا سعادة الأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

سعادة الدكتورة ، أنا أعتقد أنه هو من يختار البديل بحيث يتفق مع أحد الأعضاء على ذلك ، وبالتالي يؤجل هذا الطلب لحين حضوره ليتفق مع بديل له ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

نؤجل البت في هذا الطلب ونطلب من سعادة الأخ أحمد الجروان أن ينسق هذا الأمر لإيجاد بديل له حتى يكتمل انسحابه من هذه اللجنة ، هذا لأنها لجنة دائمة بينما اللجان المؤقتة لا يستدعي الأمر إيجاد بديل حيث لا ينطبق عليها نفس شروط اللجان الدائمة .

والآن ننتقل إلى الطلب الثاني .

2. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري بالانسحاب من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .

---

* الطلبات المقدمة من أصحاب السعادة الأعضاء ملحق رقم (6) بالمضبطة .

سعادة رئيسة الجلسة :

تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً لسعادتك وشكراً على الموافقة يا دكتورة ، ولدي طلب اختصاراً للوقت وهو أن يكون الانسحاب من تاريخ تقديمي للطلب ، وإذا كانت هناك أي إشارة لتغيبي عن اجتماعات اللجنة فلتشطب لأن هذا الطلب تم تقديمه منذ شهر نوفمبر أي قبل خمسة أشهر واليوم تم عرضه على المجلس ، لذلك أطلب من المجلس الموقر أن يوافق على هذا الطلب لينتهي الموضوع ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

هل يوافق المجلس على هذا الطلب ، وأعتقد أن هذا من حق العضو ؟ تفضل يا سعادة الأخ راشد .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً لسعادتك ، وإن كنت أتمنى على الأخ أحمد ألا ينسحب لأن هذه اللجنة انتهت من أعمالها ، وبالأمس كانت هناك آخر جلسة لهذه اللجنة ونحن نتمنى أن يكون اسم الأخ أحمد موجود ويظهر في أعمال اللجنة ، لأنه ليس مشكلة الأخ أحمد أن الموضوع لم يعرض منذ شهر نوفمبر ونحن الآن في شهر ابريل حيث تأخر عرض موضوعه لمدة خمسة أشهر ، وهذه مشكلة لا تقع ضمن اختصاص أو صلاحية الأخ أحمد ، فأنا أرجو أن يبقى على اسمه والمشكلة هذه تعالج بطريقة أخرى ، لأن اللجنة انتهت من أعمالها بالأمس ونحن نتمنى أن يظهر اسم الأخ أحمد من ضمن أعمال اللجنة ، وشكراً .

سعادة رئيسة الجلسة :

أعتقد في حال انسحاب عضو من اللجنة كونه انضم لها وشارك في أعمالها لدور كامل لا يعني أن اسمه سيسقط ، ولكن هذا يعني أن العضو كان منسحباً ولا يعتبر متغيباً عن هذه اللجنة خلال كل تلك الفترة ، أنا أشكرك يا سعادة الأخ راشد على هذه الروح الطيبة لأنك تحاول الإبقاء على الأخ أحمد ، وأعتقد أنه إجرائياً سيكون اسمه موجوداً من ضمن مقدمي الطلب لأنه شارك بالمناقشات منذ البداية ، إذاً سيبقى الاسم موجوداً وأشكركم إخواني وأخواتي الأعضاء على رحابة صدركم وتحملكم لنا اليوم ، أعتقد أن المناقشات كانت طويلة ولم تقصروا فيها واسمحوا لنا إذا أطلنا عليكم، والجلسة القادمة ستكون - بإذن الله - في الأسبوع القادم بتاريخ 30 ابريل وسيتم فيها مناقشة الحساب الختامي للاتحاد والحسابات الختامية للجهات المستقلة والملحقة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31م .

والآن وبعد أن ناقش المجلس كل البنود المدرجة على جدول أعماله هل يوافق المجلس على رفع الجلسة الآن ؟

(موافقة)

سعادة رئيسة الجلسة :

إذاً ترفع الجلسة .

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

الرسالة الصادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول "إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة" ، والرسالة الواردة من معالي وزير التربية والتعليم – رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

United Arab Emirates
Federal National Council
Speaker's Office

المجلس الوطني الإتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي
مكتب الرئيس

Ref :
Date :

الرقم : د/ر/9 / 2013/334/1
التاريخ : 21/03/2013

معالي الأخ / الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع : توصية المجلس في شأن سؤال " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته التاسعة من دور انعقاده العادي الثاني في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2013/3/19م على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناء على رد معالي /حميد محمد القطامي- وزير التربية والتعليم- رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية على السؤال المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش في شأن " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة" وفقاً للصيغة الآتية:

" إجراء تعديل تشريعي للبند (12) من المادة (101) في المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته على النحو الآتي: "في حال إعادة الهيكلة يتم نقل الموظف المواطن إلى وظيفة أخرى من ذات الدرجة وبذات المزايا المالية التي تحفظ له العيش الكريم"

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ABU DHABI P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971-2-6812846 فاكس: TEL: +971-2-6812000 أبوظبي - هاتف:
DUBAI P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971-4-3244004 فاكس: TEL: +971-4-3244400 دبي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني : المجلس-الوطني-الاتحادي.امارات
E-mail: speakeroffice@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني :

UNITED ARAB EMIRATES
FEDERAL AUTHORITY FOR
GOVERNMENT HUMAN RESOURCES
CHAIRMAN OFFICE

الإمارات العربية المتحدة
الهيئة الإتحادية
للموارد البشرية الحكومية
مكتب الرئيس

الرقم : هـ م ب /1250/ 2013
التاريخ : 9 / 4 / 2013م

معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش — الموقر
وزير الدولة للشؤون الخارجية
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن السؤال عن "اعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم انهاء خدمته بسبب اعادة الهيكلة"

تهديكم الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية أطيب التحيات ، متمنية لكم دوام التقدم والنجاح، وبالإشارة إلى كتابكم رقم (و.د.م.ط/ا.ت.م/165/1303) بتاريخ 2013/3/25م بشأن طلب الراي فيما يتعلق بتوصية المجلس الوطني الاتحادي المشار اليها اعلاه ،

يرجى التكرم بالاحاطة انه وبعد الاطلاع على مضمون التوصية ، فان الهيئة تود ان تقترح على معاليكم التكرم بالإيعاز لمن يلزم لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحو عرض الموضوع على المجلس الوزاري للخدمات او مجلس الوزراء الموقر لغايات النظر في امكانية تعديل المادة (111) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته على ان يكون مقترح التعديل وفقا للصيغة التالية :

"يجوز انهاء خدمة الموظف غير المواطن بناء على الاثار المالية والادارية الناتجة عن اعادة هيكلة الوحدات التنظيمية او الوظائف فيها اما الموظف المواطن فيتعين نقلة الى وظيفة اخرى شاغرة في اية وزارة او جهة اتحادية اخرى شريطة عدم المساس بالدرجة والراتب الاجمالي له وذلك بالتنسيق مع الهيئة"

بحيث يستبدل النص الحالي بالصيغة المذكورة اعلاه ، وفي ظل موافقة مجلس الوزراء الموقر على مقترح التعديل ، عندئذٍ تتبع الاجراءات القانونية اللازمة من قبل المعنيين في هذا الشأن من اجل السير في الاجراءات والاعتماد وفق الاصول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

حميد محمد القطامي
وزير التربية والتعليم
رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

ملحق رقم (2)

(2/أ) الرد الكتابي على السؤال الموجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة " .

(2/ب ج) رسالتي الاعتذار عن عدم حضور معالي / ريم إبراهيم الهاشمي – وزيرة دولة ورئيسة المجلس الوطني للإحصاء والرد الكتابي على سؤال سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التأخر في إعداد وإصدار الحسابات القومية " .

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ENVIRONMENT & WATER
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة البيئة والمياه
مكتب الوزير

الرقم: و ب م / م و / ش ز ح / 1/09 / 2013 م
الموافق: 16 جمادى الآخرة 1434 هـ
التاريخ: 16 أبريل 2013 م

معالي الأخ / محمد أحمد المر **الموقر**
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

الموضوع: سؤال حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة"

تهديكم وزارة البيئة والمياه أطيب التحيات متمنين لمعاليكم دوام التوفيق والنجاح , ويطيب لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمجلس الوطني الاتحادي الموقر على اهتمامه بقضايا المواطنين بشكل عام وبموضوع الامن الغذائي والسلامة الغذائية بشكل خاص، وبالإشارة إلى كتابكم رقم د/ ر/2013/393/5/9 بتاريخ 15 أبريل 2013 حول سؤال موجه من قبل سعادة /أحمد محمد الجروان عضو المجلس الوطني الاتحادي عن"آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة"،

فانه يسرنا إحاطتكم بأن الوزارة وهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس توليان السلامة الغذائية جل اهتمامهما بهدف ضمان تداول منتجات سليمة وصالحة للمستهلكين في الدولة, والارتقاء بمستوى السلامة الغذائية إلى أفضل المعايير والممارسات العالمية, حيث يتم العمل من خلال هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس على تطبيق أفضل الأساليب الرقابية الحديثة للإشراف الفاعل على الأغذية سواء المنتجة محلياً أو المستوردة للحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين وضمان منتجات آمنة وذات جودة عالية، وذلك من خلال تبني أسلوب الرقابة المستدامة المبني على تحليل المخاطر وتقييم المنتجات، إضافة إلى الرقابة والتفتيش على الأسواق وتشجيع الحصول على شهادات المطابقة وعلامات الجودة والتي تميزها برامج متخصصة عن مثيلاتها بدول المنطقة والعالم.

www.moew.gov.ae
هاتف: ٨٤٤٤ ٢١٤ ٤ ٩٧١+ ◆ فاكس: ٥٩٩٧ ٢٦٥ ٤ ٩٧١+ ◆ ص ب ١٥٠٩ ◆ دبي ◆ الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 4 214 8444 ◆ FACSIMILE: +971 4 265 5997 ◆ PO BOX 1509 ◆ DUBAI ◆ UNITED ARAB EMIRATES

وقد تم تشكيل اللجان الفنية الوطنية للمواصفات وذلك في إطار اختصاصات الهيئة في توحيد آليات اعداد وتطبيق المواصفات القياسية واللوائح الفنية بكافة القطاعات بشكل عام و في قطاع المنتجات الغذائية بشكل خاص والتي تضم نخبة من المختصين في قطاعات سلامة الأغذية والصناعات الغذائية لتطوير المواصفات وتحديثها بشكل مستمر لتواكب المستجدات العلمية في هذا القطاع حيث وصل عدد اللوائح الفنية والمواصفات القياسية في قطاع الأغذية ما يقارب 1050 لائحة فنية (الزامية التطبيق) ومواصفة قياسية ، مما يشكل سداً منيعاً في وجه كافة المنتجات الغذائية المخالفة لهذه اللوائح الفنية من الوصول الى أسواق الدولة حفاظاً على السمعة الطيبة التي اكتسبتها الدولة عالمياً في هذا المجال.

كما تم اعداد خطه وقائية للإشراف والرقابة ، ترتبط بخطط النمو المستقبلية، تسعى الهيئة من خلالها الى توفير مستوى حماية ملائم للمستهلك والى تسهيل حركة التبادل التجاري من والى الدولة من خلال ازالة العوائق الفنية غير المبررة التي من شأنها التأثير سلبا على الوضع الاقتصادي للدولة ومكانتها الدولية واتفاقياتها المعتمدة مع منظمة التجارة الدولية (WTO).

بالإضافة الى تطبيق نظام الرقابة على المنتجات الغذائية في بلد المنشأ من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل والذي يساهم بدور كبير في وصول منتجات غذائية عالية الجودة والمواصفات حسب مواصفات الدولة ويقوم بحماية التجار والمستوردين وتجنيبهم الخسارة أو الفقد في المنتجات، أو الصفقات بسبب وجود سلع غذائية غير مطابقة. يضاف الى ذلك نظام اعتماد المختبرات ومراكز اصدار الشهادات وتحديداً في موضوع الرقابة على اللحوم ومنتجاتها وتحديث وتطوير النظام الحالي الخاص باعتماد المسالخ ومراكز اصدار شهادات الأغذية الحلال حول العالم.

كما يتم تطبيق مجموعة من الاجراءات لضمان تداول أغذية سليمة وآمنة كما يلي:

1- تخضع الاغذية المتداولة الى عمليات مكثفة من الرقابة والتفتيش واخذ العينات وتنفيذ زيارات ميدانية دورية على المنشآت الغذائية من مصانع ومطاعم ومحلات البيع بالجملة أو التجزئة والاسواق التجارية وغيرها لمراقبتها للتأكد من مراعاة الممارسات الصحية الجيدة وبما لايخالف اللائحة الفنية

www.moew.gov.ae
هاتف: ٨٤٤٤ ٢١٤ ٤ ٩٧١+ • فاكس: ٥٩٩٧ ٢٦٥ ٤ ٩٧١+ • ص ب ١٥٠٩ • دبي • الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 4 214 8444 • FACSIMILE: +971 4 265 5997 • PO BOX 1509 • DUBAI • UNITED ARAB EMIRATES

"القواعد العامة لصحة الغذاء" رقم UAE.S GSO 1694 بالاضافة الى المواصفات واللوائح الفنية والتشريعات ذات العلاقة.

2- اعتماد نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP كأساس لعمليات الكشف والتدقيق على منشآت التصنيع الغذائي والزام مصانع الأغذية على تطبيق نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجةHACCP منذ عام 2007 ، كما تتبع معظم مصانع الاغذية نظام ISO 22000كأحد نظم ادارةسلامةالاغذية العالمية التي تضمن التعرف المسبق على الأخطار المسببة لتلوث الغذاء والتي من المحتمل حدوثها عند تداول الأغذية ابتداء من مرحلة التحضيروالإعداد وانتهاءً بتجهيز وتقديم الغذاء للستهلاك الآدمي ووضع الخطوات الوقائية لتجنب أو تقليل احتمال حدوث تلوث الغذاء ويعد هذا النظام أكثر دقة من النظام التقليدي الذي يعتمد على رقابة المنتج النهائي للغذاء وتحديد مدى صلاحيته للاستهلاك البشري.

وفيما يخص الاغذية المستوردة فإن الوزارة تعمل على تنفيذ حزمة من الاجراءات الكفيلة بضمان سلامة الاغذية المستوردة التي يسمح بدخولها وتداولها في السوق المحلي من خلال :

1- مراقبة الوضع الصحي والبيطري لدول العالم عبر المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومتابعة مستجدات وتطورات أي انتشار او تسجيل لحالات التسممات الغذائية أو بؤر مرضية للحيوانات في دول العالم وتقوم بإصدار قرارات حظر الاستيراد او رفع الحظر على ضوء تلك المستجدات ولا يسمح بالاستيراد الا من الدول الخالية من الامراض الوبائية والمعدية وتلك التي تلتزم بالمعايير الدولية المعتمدة لإجراءات الصحة الحيوانية والنباتية والحجر البيطري والزراعي.

2- عضوية الوزارة في الشبكة الدولية للهيئات المعنية بالسلامة الغذائية (INFOSAN) ونظام الانذار السريع الأوروبي للأغذية والأعلاف (RASFF), ونظام الإنذار الخليجي السريع للغذاء ومن خلال الإخطارات الواردة عن الأغذية الضارة أو الملوثة أو المغشوشة أو الغير مطابقة للوائح الفنية والمواصفات أو التي تشكل خطورة على صحة المستهلك فإنه يتم تعميم هذه الإخطارات من خلال نظام الإنذار الذي تديره الوزارة على كافة السلطات المعنية بالرقابة الغذائية لاتخاذ الإجراءات

www.moew.gov.ae
هاتف: ٨٤٤٤ ٢١٤ ٤ ٩٧١+ ◆ فاكس: ٥٩٩٧ ٢٦٥ ٤ ٩٧١+ ◆ ص ب ١٥٠٩ ◆ دبي ◆ الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 4 214 8444 ◆ FACSIMILE: +971 4 265 5997 ◆ PO BOX 1509 ◆ DUBAI ◆ UNITED ARAB EMIRATES

اللازمة لمنع دخولها أو تداولها, كما يتم التعميم بسحب المنتجات الغذائية الضارة أو الملوثة أو المغشوشة أو الغير مطابقة للوائح الفنية والمواصفات أو التي تشكل خطورة على صحة المستهلك والمنتجة داخل الدولة عبر نفس النظام في حال رصد هذه المنتجات من خلال الجهات الرقابية المحلية.

3- اعتماد المسالخ والجمعيات الإسلامية المشرفة على الذبح الحلال خارج الدولة حيث تخضع إلى عمليات تقييم ومراقبة من النواحي الصحية والشرعية وذلك حماية للمستهلك من جميع الأمراض الحيوانية والملوثات الأخرى عبر تشكيل فرق فنية متخصصة لزيارة هذه المنشآت والتأكد من مراعاة القواعد الصحية والشرعية والممارسات السليمة, وقد تم تنظيم 21 زيارة ميدانية لـ 17 دولة خلال العامين الماضيين بهدف التأكد من مطابقة هذه الجهات للشروط المطلوبة.

4- تحديث قوائم الجمعيات الإسلامية المعتمدة والمسالخ في الدول المصدرة للحوم والدواجن للدولة وتعميمها على اجهزة الرقابة الغذائية والسلطات المعنية بسلامة الاغذية وبالأخص العاملة في المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية مما يمكنها من التدقيق على ارساليات اللحوم الواردة فيما اذا كانت واردة من دولة مسموح الاستيراد منها ومن مسلخ معتمد و يرافقها شهادة ذبح حلال صادرة من جمعية إسلامية معتمدة لدى الوزارة.

5- اصدرت الوزارة القرار الوزاري رقم 539 لسنة 2012 م بشأن الدليل الموحد لإجراءات حظر تداول الأغذية ورفع الحظر عنها والذي يتضمن الاجراءات المتعلقة بفرض الحظر ورفع الحظر عن الأغذية الضارة بالصحة والمغشوشة أو المضللة أو المخالفة للوائح الفنية والمواصفات القياسية المعتمدة.

6- اصدرت الوزارة القرار الوزاري رقم 599 لسنة 2012 م بشأن تشكيل فريق مختبرات الأغذية والذي يضم جميع السلطات الحكومية والهيئات المعنية بسلامة الغذاء بهدف إعداد آلية لتبادل نتائج الفحوصات المخبرية للأغذية بين مختبرات الدولة والعمل على توحيد طرق فحص وتحليل الأغذية.

www.moew.gov.ae
هاتف: ٨٤٤٤ ٢١٤ ٤ ٩٧١+ • فاكس: ٥٩٩٧ ٢٦٥ ٤ ٩٧١+ • ص ب ١٥٠٩ • دبي • الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 4 214 8444 • FACSIMILE: +971 4 265 5997 • PO BOX 1509 • DUBAI • UNITED ARAB EMIRATES

كما تخضع الأغذية المستوردة للرقابة والتفتيش عند وصولها إلى منافذ الدولة من خلال الجهات المحلية المعنية بالرقابة على الأغذية, والتدقيق على الوثائق المرافقة للإرساليات (شهادة المنشأ, والشهادة الصحية, وشهادة الحلال) والكشف الحسي واخذ العينات لإجراء الفحوصات المخبرية اللازمة وهي إجراءات تتكامل مع دور الوزارة لضمان تداول أغذية سليمة وآمنة.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام والتقدير

د. راشد احمد بن فهد

وزير البيئة والمياه

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ٢٠١٣/٤٦٠/٥/٩/أ
تاريخ: ٢٠١٣/٤/١٧

www.moew.gov.ae
هاتف: ٨٤٤٤ ٢١٤ ٤ ٩٧١+ • فاكس: ٥٩٩٧ ٢٦٥ ٤ ٩٧١+ • ص ب ١٥٠٩ • دبي • الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 4 214 8444 • FACSIMILE: +971 4 265 5997 • PO BOX 1509 • DUBAI • UNITED ARAB EMIRATES

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTER OF STATE

الإمارات العربية المتحدة
وزيـــــر دولـــــة

المرجع: ود 1/4/18/2012

التاريخ: 18 ابريل 2013

معالي الأخ محمد أحمد محمد المر
رئيس المجلس الوطني الإتحادي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: سؤال حول "التأخر في اعداد وإصدار الحسابات القومية

نهديكم أطيب التحيات وخالص الأمنيات، متمنين لكم دوام التوفيق والنجاح.

بالإشارة الى كتابكم الموقر رقم د/ر/407/2/2/ 2013 بتاريخ 16 ابريل 2013 والخاص بالموضوع المذكور اعلاه، أتقدم إليكم بالاعتذار بسبب عدم تمكني من حضور جلسة الفصل التشريعي الخامس عشر والمنعقدة في 23 ابريل 2013 نظراً لإلتزامات مسبقة ووجودي خارج الدولة بمهمة رسمية. وسيشرفني أن أرفع عن طريق معاليكم الرد على سؤال سعادة العضو أحمد عبيد المنصوري الموقر كتابياً خلال الأيام القليلة القادمة، وكلي أمل أن يقدم ردي الجواب الوافي على هذا السؤال الهام والذي نقدر لسعادة العضو طرحه أمام مجلسكم الموقر. وفي حال وجود مزيد من التساؤل حول الحسابات القومية، أؤكد لكم استعدادي الكامل لحضور في أي جلسة يحددها معاليكم في الأسبوع من 5-9 مايو.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

ريم إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ١/٢/٤/٦٧٤
تاريخ: ٢١/٤/٢٠١٣

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود أولاً أعبر عن تقديري لسعادة العضو أحمد عبيد المنصوري على طرح هذا السؤال الهام أمام مجلسكم الموقر، كون الحسابات القومية من المؤشرات المحورية في العمل الاحصائي. لكنها أيضاً من أعقد العمليات الإحصائية كونها معنية بتقدم صورة كاملة للاقتصاد القومي للدولة ولفترة معينة بجداول رقمية جامعة وذلك ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل، ومنهجيات وأدلة دولية متعارف عليها، ونطاق واسع جداً يشمل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية وجميع المنشآت والمؤسسات على أرض الدولة.

وفي سياق وضع إعداد الحسابات القومية في الاطارين الزمني والفني للعملية الاحصائية، لابد بدايةً من التوضيح أنه لا يوجد تاريخ محدد دولياً لإصدار الحسابات لكن هناك ثلاث مراحل رئيسية تمر بها العملية قبل اعتبار الحسابات نهائية:

أولاً مرحلة التوقعات وتوضع قبل السنة المراد جمع بيانات حساباتها القومية وهي مبنية على مبدأ الإسقاطات،

ثانياً، مرحلة التقديرات حيث يتم تثبيت بعض المؤشرات مع تدفق بيانات دقيقة تنتج عن مسوح أو تعدادات أو إغلاق حسابات وموازنات، الخ...

ثالثاً، مرحلة الأرقام الفعلية وتعتبر الأخيرة التي تنتج فيها الأرقام النهائية للحسابات القومية بعد أن تكون جميع الأرقام والمؤشرات قد وثقت وعكست الواقع الفعلي للاقتصاد الكلي.

وتتفاوت سرعة اعداد واستصدار الحسابات القومية من بلد إلى آخر حسب خصوصية كل منهم وقدرته على التعامل مع حجم وتعقيدات إعداد الحسابات بما في ذلك جمع كامل تفصيلات البيانات من جميع القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلد وهنا تأتي

تحديات مثل الطاقات والموارد الاحصائية المتاحة كأدوات الأطر والمسوح والعمل الإحصائي الميداني والقطاعي ودرجة الربط الالكتروني، وتوازن الطاقات الاحصائية في كامل السلسة الاحصائية واتساق المنهجيات، والتركيبة الادارية وتوزيع المسؤوليات على إنتاج وتحليل ومراقبة جودة الرقم الاحصائي، الخ...

وعلى صعيد حجم عملية إعداد الحسابات، تتم العملية من خلال جمع بيانات القطاعات التالية:

- **القطاع المالي ويشمل:** بيانات تفصيلية عن حسابات المصرف المركزي وجميع البنوك والمصارف وشركات الوساطة المالية وشركات الصرافة وشركات التأمين في الدولة.
- **القطاع غير المالي ويشمل:** بيانات تفصيلية عن جميع الأنشطة الاقتصادية (الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، الصناعة الاستخراجية والتحويلية، الكهرباء والغاز والمياه، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة، المطاعم والفنادق، النقل والتخزين والاتصالات، العقارات، والخدمات الأخرى...).
- **القطاع الحكومي ويشمل:** بيانات تفصيلية عن جميع الايرادات والمصروفات للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وجميع الهيئات الحكومية المستقلة سواءاً محلية أو اتحادية في الدولة.
- **قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى ربح ويشمل:** بيانات تفصيلية عن الجمعيات ذات النفع العام والجمعيات الخيرية بالإضافة إلى الأندية الرياضية والتجمعات المهنية المتخصصة وغيرها.

- **قطاع الأسر المعيشية ويشمل:** تغطية جميع نشاطات الأسر المنتجة في الدولة والمشروعات الصغيرة الأسرية بالإضافة الإنفاق الأسري على جميع السلع والخدمات في الدولة.
- **قطاع العالم الخارجي ويشمل:** بيانات تفصيلية عن جميع معاملات الدولة مع العالم الخارجي (تجارة خارجية للسلع والخدمات، استثمارات من وإلى الدولة، تحويلات رؤوس الأموال من وإلى الدولة ، وأي معاملات أخرى مع العالم الخارجي).

وعلى صعيد الدولة، يعمل المركز على تجميع كل هذه البيانات بكل تفصيلاتها من المصادر الادارية السجلية أو المسوح الميدانية المتخصصة عند توفرها، ومن جهات إتحادية ومحلية ويقوم بتصنيفها وتحليلها ويقوم بعدها بإعداد تقديرات الحسابات القومية على مستوى الدولة.

ولاشك بأن هناك جملة من التحديات في هذا الإطار ومنها:

1. إن البيانات الاقتصادية للمؤسسات الحكومية أو الشركات لها طبيعة مختلفة ، حيث لا يمكن جمع البيانات من الواقع إلا بعد أن يتم إعداد الحسابات الختامية وإغلاق حسابات الشركات والتي يتم إعدادها بشكل عام مع نهاية الربع الأول من العام التالي للسنة المالية وهناك العديد من الشركات والمؤسسات التي لا تلتزم بهذا الإطار الزمني.
2. عدم توفر الأطر الشاملة لجميع المنشآت الاقتصادية وللأسر في الدولة بتقسيماتها وحجمها الاقتصادي والاجتماعي والتي من خلالها يمكن استخراج عينة ممثلة ومعبرة وفقاً للمعايير الاحصائية العلمية عن الدولة لتنفيذ المسوح الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة.

3. عدم توفر المسوح الاقتصادية والاجتماعية والزراعية الشاملة على مستوى الدولة، كذلك عدم توفر المسوح الداعمة مثل مسح دخل ونفقات الأسرة والذي يتيح إعداد بيانات القطاع الأسري تفصيلياً وعلى مستوى جداول الانفاق، أو مسح القوى العاملة والتي تتيح إعداد بيانات عن العمالة في القطاعات الاقتصادية.
4. تفاوت في تقديرات البيانات السكانية كون آخر تعداد سكاني فعلي قد تم في 2005 والانتقال الآن إلى الاعتماد على البيانات السجلية والتي مازالت قيد التنسيق بين كافة الجهات الوطنية المعنية.
5. بما أن نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة هو نظام شامل لجميع المعاملات على أرض الدولة، كان لابد من تطوير نظم إحصائية متخصصة مثل (نظام إحصاءات مالية الحكومة 2001، دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة والطبعة السادسة، دليل إحصاءات الطاقة ...إلخ)، وهذا يحتم على العديد من الجهات الحكومية الأخرى الإلتزام بالأدلة الدولية المرتبطة في عملهم، وهي فعلاً تعمل على ذلك ولكن بنسب متفاوتة في الإنجاز.
6. بالرغم من وجود مراكز إحصائية محلية متخصصة في بعض إمارات الدولة، إلا هناك تحديات لتوفير هذا العدد الكبير من البيانات وحسب التفصيلات اللازمة من جميع المصادر المحلية وبالتوقيتات المناسبة والاتساق والجودة المطلوبة.

ويعمل المركز الوطني للإحصاء على تجاوز تحديات إعداد الحسابات القومية من خلال عدة محاور تتطلب المزيد من الدعم لدوره وتعاون جميع المؤسسات والهيئات المعنية:

1. شملت الخطة الإستراتيجية للمركز للأعوام 2014-2016 والتي رفعت لمجلس الوزراء الموقر عدة بنود تعزز التنسيق مع كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بإعداد الاحصاءات، ومنها الحسابات القومية، مثال تفعيل الشبكة الوطنية للإحصاء

واللجان الإحصائية الوطنية المتخصصة، الربط الإلكتروني، توحيد المعايير، الخ...وستتجلى هذه الاجراءات عملياً وسيكون لها بإذن الله أثر ايجابي على سرعة الإعداد والاستصدار.

2. توفير المتطلبات اللازمة، المادية منها والبشرية، لتنفيذ البرنامج الإحصائي (وأهمها المسوح الإحصائية) اللازمة لبناء الحسابات القومية في مواعيدها وخاصة المسوح الاقتصادية السنوية.
3. توفير البيانات اللازمة من السجلات الإدارية وخاصة إحصاءات مالية الحكومة والبيانات التكميلية حسب المصادر المعتمدة لدى المركز.
4. تكثيف التنسيق والتعاون مع المراكز الإحصائية المحلية لتوفير البيانات المطلوبة بالمواصفات والمواعيد اللازمة لإعداد ونشر الحسابات القومية.

نأمل بأن نكون قد وفقنا في تقدم الجواب الوافي على هذا السؤال الهام من سعادة العضو الموقر ونتطلع لمزيد من التفاعل مع مجلسكم الموقر لرفع العمل الإحصائي الوطني للمستوى اللائق الذي تتوخاه منا القيادة الرشيدة وليكون أداةً فاعلة في العمل التنموي الوطني.

ملحق رقم (3)

(3/أ) التقرير المفصل للجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها " .

(3/ب) العرض المقدم من وزارة الأشغال العامة في شأن الموضوع .

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الأعماش

2013/4/14م

تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول موضوع

(سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية

وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها)

فهرس التقرير

العنصر	الصفحة
الفهرس	**2**
ملخص التقرير	**3**
التقرير المفصل	**6**
المحور الأول: مساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال.	**7**
أ- ملاحظات اللجنة	**7**
ب- رد الحكومة	**9**
المحور الثاني: واقع الطرق الاتحادية	**10**
أ- ملاحظات اللجنة	**10**
ب- رد الحكومة	**12**
النتائج	**14**
التوصيات	**15**

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السابعة المعقودة بتاريخ 2012/3/13 - في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل الخامس عشر **موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية و شق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها** إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس وعقدت اللجنة لهذا الغرض ستة اجتماعات لدراسة الموضوع.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج والملاحظات الأساسية وهي كالتالي:

المحور الأول: مساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال.

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. عدم تنفيذ الوزارة قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م في شأن اختصاصها في عمليات الصيانة على الرغم من تأكيد **رؤية الحكومة الاتحادية 2021** على تأمين الحكومة الاماراتية لمواطنيها بنية تحتية وخدمات وبيئة اجتماعية وثقافية غنية تخولهم الاستمتاع بحياة متكاملة ومرضية.
2. ضعف مخرجات الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المرتبطة بتنظيم قطاع الاسكان في الدولة وما يتعلق منها بالصيانة والاحلال، واستحواذ الرواتب على نسبة (100%) من ميزانية الأهداف الاستراتيجية (2011-2013).
3. عدم وجود قاعدة بيانات سكانية في الدولة وغياب المعايير الاسكانية التي تحدد نوع وكفاءة المسكن الملائم بالإضافة إلى تواضع جهود الوزارة في القيام بالدراسات والمسوحات الميدانية المتعلقة بالدراسات الاسكانية.

المحور الثاني : واقع الطرق الاتحادية

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. عدم وجود صيانة دورية للطرق الاتحادية مما أدى إلى تدني جودة وكفاءة الطرق الاتحادية وتقليل عمرها الافتراضي، وكذلك عدم وجود آلية لمواجهة الأزمات الطارئة.
2. عدم وجود لجنة عليا مشتركة لتخطيط مشاريع الطرق تمثل السلطات الاتحادية والمحلية وتعمل على الوقوف على كافة احتياجات مشاريع الطرق وتذليل العقبات التي قد تعترضها.

3. عدم مواءمة الخطط الاستراتيجية والمبادرات للتطور العمراني المتسارع وما يترتب عليه من زيادة استخدام الطرق من قبل الشاحنات الثقيلة وافتقار بعض الطرق إلى مقومات الطرق الآمنة.
4. ضعف الشراكة والتنسيق بين الوزارة والهيئات المحلية والهيئات المعنية الأخرى أدى إلى تعدد الصعوبات والعراقيل في تحقيق المتطلبات اللازمة سواء لتنفيذ المشاريع أو كفاءة الطرق.

و في ضوء ما طرح من ملاحظات انتهت اللجنة إلى عدد من التوصيات من أهمها:-

- **التوصيات المتعلقة بمساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال:-**

1. وضع خطط زمنية محددة لبرامج صيانة المساكن وإعطاء الأولوية لمساكن كبار السن والأرامل والمطلقات والمعاقين.
2. زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاسكانية القائمة وفق الخطط الزمنية المقررة لها، ومراجعة الميزانية التشغيلية للمبادرات الاستراتيجية. وزيادة المخصصات المالية في ميزانية الوزارة بشأن مشاركتها في المؤتمرات والملتقيات العالمية المتخصصة في الاسكان وكذلك زيادة البرامج والخطط التدريبية لتأهيل الكوادر المواطنة.
3. إنشاء قاعدة بيانات إسكانية موحدة في الدولة على أن ترتبط هذه القاعدة ببرامج الاسكان المحلية.
4. وضع آليات عمل محددة للتنسيق بين الجهات المعنية بقطاع الإسكان شريطة أن تعمل هذه الآليات سواء على المستويات الاتحادية والمحلية وكذلك التنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية .
5. دعم وتشجيع مبادرات أصحاب السمو وأولياء العهود المتعلقة بالإسكان للعمل على تحقيق أهداف الوزارة وأمنيات المواطنين.
6. بناء خطط وبرامج لتطوير ادارة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق مفاهيم الجودة والشفافية.

- **التوصيات المتعلقة بواقع الطرق الاتحادية:-**

1. تشكيل لجنة عليا على المستويين الاتحادي والمحلي في الدولة تتولى أعمال التخطيط والتنسيق لمشروعات الطرق وصيانتها، وإيجاد آلية مناسبة تعمل على إزالة المعوقات.
2. تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في مجال الطرق للقيام بالأعمال الاستشارية، والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية والاستشاريين الدوليين الذين يتم الاستعانة بهم في هذا الصدد.

3. توحيد المواصفات الفنية للطرق مع مراعاة توافر مواصفات السلامة والأمان المرورية وفقاً للمعايير العالمية.
4. ايجاد برامج وآليات عمل محددة في شأن مواجهة الأزمات الطارئة خاصة ما يتعلق منها بالحوادث والانهيارات الصخرية، وزحف الرمال على بعض الطرق والشوارع المفتوحة في المناطق الرملية.
5. العمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير شبكة الطرق الاتحادية وتنفيذ نظام الصيانة الوقائية.

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته السابعة المعقودة بتاريخ 2012/3/13 - في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل الخامس عشر **موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية و شق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها** إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس وعقدت اللجنة لهذا الغرض ستة اجتماعات لدراسة الموضوع ، بتواريخ (2012/5/10 – 2012/10/9 – 2012/12/23 – 2012/12/30 – 2013/2/24- 2013/4/14) وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي. واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من الأوراق البحثية المتعلقة بالموضوع ومنها: (دراسة بحث مخطط عمل اللجنة حول موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها "، "ورقة استفسارات اللجنة حول الموضوع لوزارة الأشغال العامة ". كما استمعت اللجنة إلى ممثلي وزارة الأشغال العامة وتبادلت معهم الرأي والنقاش في العديد من الاستفسارات والملاحظات.

وفي هذا السياق تود اللجنة الإشادة بمبادرات صاحب السمو رئيس الدولة_حفظه الله ورعاه، إذ تصب في تأمين أرقى مستويات العيش الكريم للمواطنين، وإنشاء البنى التحتية من خلال توفير المساكن وشق الطرق وبناء المستشفيات والمساجد وغيرها للمواطنين في الدولة، بما يواكب النهضة العمرانية الشاملة التي تشهدها مختلف القطاعات في الإمارات. حيث أعلن صاحب السمو رئيس الدولة_حفظه الله ورعاه_ بمناسبة اليوم الوطني الحادي والأربعين إطلاق مشروع إسكاني متكامل جديد يشتمل على بناء عشرة آلاف وحدة سكنية على امتداد إمارات الدولة ومناطقها مكلفاً سموه لجنة متابعة المبادرات التي قد وجه بتشكيلها بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية لتنفيذ هذه المشاريع التي تأتي استكمالاً لمبادرات سموه التي تجسد حرصه الدائم والمستمر لتحقيق تطلعات وأمنيات أبناء المواطنين والتي تواكب مبدأ التنمية المتوازنة بين مناطق الدولة والتي تهدف إلى تركيز الجهد الحكومي وتوجيه الموارد المالية للارتقاء بالبنية التحتية والخدمات الأساسية في جميع إمارات الدولة ومناطقها مع إعطاء أولوية قصوى للمشروعات التطويرية ذات العلاقة المباشرة بحياة الناس، بالإضافة إلى أعمال انشاء وتصميم والإشراف على إنجاز الطرق. وتود اللجنة الاشادة بجهود رئيس لجنة متابعة مبادرات رئيس الدولة_حفظه الله معالي أحمد الزعابي وأعضاء اللجنة على الجهود المخلصة التي يبذلونها.

واستنادا إلى ذلك فقد أعدت تقريرها التالي:

المحور الأول: مساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال.

أولا:-ملاحظات اللجنة :-

1) لاحظت اللجنة غياب متابعة الوزارة لصيانة المساكن في العديد من مناطق الدولة في الامارات الشمالية (الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، وأم القيوين) والشرقية مثل (الفجيرة، كلباء، خورفكان، دبا الفجيرة، دبا الحصن، مناطق مسافي، الطويين، السيجي، الغوب، ثوبان، سكمكم، مربح، القرية، قدفع، البدية، شرم، ضدنا والأحياء السكنية في دبا الفجيرة، بالإضافة إلى مناطق الطيبة والحلاة والخليبية ووادي مي والفرفار وسهم ومدوك وأحفرة والعبادلة والسدر والحنية وحبحب وغيرها من مناطق الفجيرة.)وتبين للجنة أن (3000) بيت قديم بحاجة إلى إحلال عاجل بالفجيرة. كما أن أهالي "زكت" يطالبون بإحلال 20 بيتاً شعبياً متهالكاً. بالإضافة إلى أن شعبية راشد التي شيدت في عام 1985 والمكونة من 40 مسكناً تمت صيانة 13 منها على نفقة رئيس الدولة قبل سنوات، وبقيت 27 مسكناً أخرى لم يتم صيانتها.

- كما أن عمليات الصيانة التي تتم في العديد من مناطق أخرى لا تكون مخططة وفق برامج عمل وخطط محددة. وترى اللجنة أن الوزارة لا تقوم بتنفيذ مقتضيات قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م في شأن اختصاصها في عمليات الصيانة على الرغم من أن رؤية الحكومة الاتحادية 2021 في شأن "أسلوب حياة متكامل" أكدت على تأمين الحكومة الاماراتية لمواطنيها بنية تحتية وخدمات وبيئة اجتماعية وثقافية غنية تخولهم الاستمتاع بحياة متكاملة ومرضية. مما أدى إلى سوء حالة العديد من المساكن خاصة المساكن الشعبية القديمة.

2) ترى اللجنة أن واحدا من الأسباب الأساسية التي أدت إلى زيادة مشاكل الصيانة والاحلال هو ضعف التنسيق والتواصل بين الوزارة والجهات المعنية بالإسكان سواء الاتحادية أو المحلية. مما أدى إلى الآتي:

- عدم اجراء الصيانة الدورية الوقائية في موعدها
- ضعف التواصل بين الوزارة وأصحاب هذه المساكن لعدم تحديد جهة مختصة بالصيانة الدورية في الدولة.

- كما ترى اللجنة أن قصور حملات التوعية يعود بصفة أساسية إلى عدم قيام الوزارة بتصنيف الساكنين (كبار السن، المعاقين، الأرامل، المطلقات) وتقديم البرامج المناسبة لكل فئة منهم حيث أن الوزارة تقوم بعمل البروشورات والكتيبات الارشادية وورش العمل والندوات دون تحديد

المستهدف من هذه الوسائل بالإضافة إلى قيامها **فقط بتقديم خدمات استشارية لصيانة** مساكن العجزة والمعاقين.

- وترى اللجنة أن تباعد القرى التي تشمل هذه المساكن في مناطق متناثرة في الدولة أدى إلى صعوبة تواصلهم مع الوزارة لنقل معاناتهم.

3) وقد تبين للجنة أن هناك كثير من المساكن شابها أخطاء هندسية في عملية التشييد بالإضافة إلى عدم ملاءمتها لشروط السكن المناسب خاصة المساكن الشعبية مثل مساكن المواطنين بكلباء بالشارقة، ورأس الخيمة، وقرى مختلفة في الفجيرة، وأم القيوين وعجمان.

4) وفي إطار مراجعة اللجنة للمبادرات الواردة في استراتيجية الوزارة لعام (2011-2013) خاصة فيما يتعلق بمبادرة استراتيجية الوزارة**"تطوير استراتيجية للشراكة مع القطاع الحكومي والخاص لتنظيم قطاع اسكان المواطنين بالدولة"**، فقد تبين للجنة أن هذه المبادرة لم تفعل ولم يكن لها آلية تنفيذية وذلك وفق مؤشرات الأداء التشغيلية التي لم يتم انجاز منها سوى مذكرتين تفاهم.

5) تبين للجنة أن نسبة ميزانية وزارة الأشغال المقدرة ب (876.900.000) درهم بلغت (2%) فقط من الميزانية العامة للدولة المقدرة بمبلغ 44 ملياراً و565 مليون درهم عن السنة المالية 2013. حيث تعتبر هذه النسبة مؤشرا لانخفاض الدعم المالي والميزانية الاتحادية المعتمدة لدى الوزارة . حيث كانت ميزانية الوزارة في عام 2011 (1.107.000.000) درهم وفي عام 2012 بلغت (1.042.903.000) درهم. مما قد يعوق دور الوزارة في تحقيق مبادرتها وخططها الاستراتيجية.

6) تبين للجنة أن نسبة الرواتب استحوذت على نسبة (100%) من ميزانية الهدف الاستراتيجي المتعلق **بالمساهمة في تنظيم قطاع إسكان المواطنين بالدولة** ولتنفيذ المبادرة المتعلقة **"بتطوير مراكز مدن مستدامة في المناطق النائية"**. وترى اللجنة أن عدم تخصيص ميزانية لمشاريع هذه الأهداف والمبادرات من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة الوزارة على تنفيذ مشاريع الاسكان الاتحادي المتكاملة ذات المدن المستدامة.

7) تلاحظ للجنة عدم وجود قاعدة بيانات سكانية في الدولة وغياب المعايير الاسكانية التي تحدد نوع وكفاءة المسكن الملائم بالإضافة إلى تواضع جهود الوزارة في القيام بالدراسات والمسوحات الميدانية المتعلقة بالدراسات الاسكانية مما ترتب عليه انخفاض نسبة تحقيق مؤشر الأداء الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية للإسكان بنسبة بلغت (16.6%).

8) تلاحظ للجنة أن ضعف النتائج الايجابية لمشروع الاستدامة في مشاريع الاسكان يعود إلى غياب آليات التطبيق لهذا المشروع بالإضافة إلى غياب الخطط والبرامج اللازمة لنشر المفاهيم المتعلقة بالمتطلبات البيئية والاجتماعية الخاصة بالإسكان في الدولة.

9) ترى اللجنة أن ضعف مخرجات الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المرتبطة بتنظيم قطاع الاسكان في الدولة وما يتعلق منها بالصيانة والاحلال قد يعود إلى جملة من الأسباب العامة المتمثلة في الآتي:

- ضعف مشاركة الوزارة في المؤتمرات والملتقيات العالمية المتخصصة في الاسكان.
- عدم الاعتماد بصفة أساسية على القياسات العالمية الحديثة والمراجع والخبرات العالمية في هذا الشأن.
- قلة خبرة العمالة المنفذة للمشاريع الاسكانية، والنقص الواضح في أعداد العمالة ذات الخبرة الفنية العالية.
- عدم تفعيل ادارة التخطيط الاستراتيجي وعدم قيامها بالأدوار المنوطة بها في تحقيق مفاهيم الجودة والتطوير والتنظيم في القطاع الاسكاني في الدولة.

رد الحكومة:

أفادت ردود ممثلي وزارة الأشغال الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

- الاعتماد فقط على مكرمة الشيخ خليفة (حفظه الله) في تنفيذ المشاريع. حيث أن دور وزارة الأشغال فيما يتعلق بمبادرات رئيس الدولة هو دور إشرافي فقط، وأن الوزارة لا تقوم ببناء المساكن أو صيانتها.
- تبلغ ميزانية الوزارة مليار و200 مليون درهم ما بين 400 مليون لـ 600 مليون درهم ميزانية تشغيلية ، وفيما يتعلق بالميزانية المخصصة للطرق أوضح ممثلو الوزارة بأنه يتم وضعها حسب الخطط المقررة لمشاريع الطرق.
- تقوم الوزارة بإجراء مسوحات ميدانية لدراسة واقع الاحتياجات في المناطق المستهدفة وتطبيق معايير الاستحقاق المعتمدة للمساكن.
- أشار ممثلو الوزارة إلى أن الوزارة غير معنية بتوفير مساكن للمواطنين وانما يقتصر دورها على أنها جهة تنظيمية، وتشريعية وتنسيقية فيما يتعلق بالإسكان.
- التأكيد على أن الوزارة تعمل وفق معايير ومواصفات عالمية مثل المعايير القياسية البريطانية (BS)والأمريكية (ASTM) والمعايير الخاصة بالطرق (AASHTO) .

- أشار ممثلو الوزارة إلى قيامهم بالجهود التوعوية اللازمة وفق ما قررته الخطة الاستراتيجية وأنهم قاموا بإعداد كتاب توعوي في هذا الشأن.

المحور الثاني: واقع الطرق الاتحادية

بتدارس اللجنة للخطة الاستراتيجية لوزارة الأشغال (2011- 2013) في شأن المحور الثاني فقد تلاحظ لديها الآتي:-

1. أنه على الرغم من ادراج مبادرات متعلقة **(بتطوير شبكة الطرق الاتحادية في الامارات الشمالية) و(صيانة ورفع كفاءة الطرق الاتحادية) و(تطوير وتنفيذ نظام الصيانة الوقائية)**، إلا أن الرواتب قد شغلت 100% من المخصصات المالية المقررة لهذه المبادرة. مما اتضح للجنة تعذر الوزارة عن تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة من هذه المبادرات. مثل:

أ. عدم الصيانة الدورية للطرق وما يؤدي إليه ذلك من تدني مستوى جودة وكفاءة الطرق الاتحادية مثل: **(**طريق مسافي – الفجيرة وطريق منطقة القصيدات – الرمس). وكذلك الطرق المهمة التي تربط بين الإمارات الشمالية والمنطقة الوسطى في إمارة الشارقة ومنها: (الذيد - الشارقة، والذيد - المنطقة الشرقية، والذيد - المنطقة الشمالية، إضافة إلى طريقي الذيد - فلج المعلا، والذيد - وادي الحلو). بالاضافة إلى الطرق السريعة التي تربط مدن ومناطق الإمارات الشمالية ومنها: (طريق الشارقة- الذيد) الممتد من الجسر السابع وحتى دوار (سيح المهب)، و طريق الذيد- المنامة للقضاء على التشققات التي تضر بمركبات مستخدميه.

ب.عدم قيام الوزارة بالجهود اللازمة والتعاون المطلوب مع الجهات المحلية في شأن التعامل مع خطوط الخدمات والممتلكات، وتوفير حرم الطرق للقيام بأعمال الصيانة.

ت.عدم القدرة على توفير "مقومات الطرق الآمنة" مثل: (طريق مسافي دبا – الفجيرة الذيد) و(طريق الطويين) المخصص للشاحنات، حيث تتسم مسارات بعض الطرق بعدم ازدواجيتها وافتقارها إلى وجود خدمات الانارة والصيانة والحواجز الحديدية واللوحات الارشادية مثل شارع (دبا – ضدنا) وشارع (الاتحاد في أم القيوين) وطريق (أم عرج).

ث.عدم القدرة على تنفيذ المشروعات المتعلقة بمعالجة الاختناقات المرورية أو التخفيف من حدة الازدحام المروري نظرا لعدم تنفيذ المشروعات المرتبطة بزيادة عدد مسارات الطرق مثل الطرق الخارجية التي تربط بين دبي والشارقة.

2. عدم وجود آلية لمواجهة الأزمات الطارئة والناجمة عن تعرض الطرق لحوادث وأضرار طارئة مثل تجمع المياه في الطرق الاتحادية أثناء سقوط الأمطار الموسمية، حوادث

الانهيارات الصخرية، وزحف الرمال على بعض الطرق والشوارع المفتوحة على المناطق الصحراوية مما يعيق حركة السير والمرور، والانحراف عن المسارات الطبيعية للسيارات.

3. على الرغم من أن الوزارة اعتمدت مشروع نظام لإدارة الرصف والممتلكات والأصول وما يتضمنه هذا النظام من الكشف عن الميول والعيوب والشقوق الموجودة في طبقات الرصف على الطرق الاتحادية إلا أنه تلاحظ الآتي:

أ. عدم وجود مواصفات موحدة تحدد طرق الشاحنات ذات الحمولة الثقيلة وطرق خاصة للسيارات الخفيفة الذي انعكس سلبا على سلامة وانسيابية المرور وخاصة فيما يتعلق بالمواصفات الفنية والمرورية المتعارف عليها دوليا من حيث عدد الحارات واللوحات والإرشادية والإنارة ، ومجمل مواصفات السلامة. وتثني اللجنة جهود الدولة في تشييد الطرق الكبيرة بمواصفات عالمية على سبيل المثال: شارع الامارات، وشارع الشيخ محمد بن زايد، والاشادة بالجسور والأنفاق المتطورة عالميا مما يعطي قياسا عالميا بين امارتي أبوظبي ودبي.

ب. عدم دقة تقييم تكلفة مشاريع الطرق الاتحادية وفق مواصفات محددة مما ينتج عنه وجود اختلافات واسعة في عطاءات المقاولين . مثل ما حدث في مشروع (طريق دبا – مسافي) الذي تم رصد مبلغ 200 مليون درهم له بينما بلغت تكلفته الفعلية 450 مليون درهم مما أدى إلى تأجيله بسبب نقص الاعتمادات.

ت.عدم تناسب تصاميم الطرق من حيث السعة والمواصفات والحركة المرورية المتنامية مع المواصفات الفنية الدولية خاصة فيما يتعلق بالمركبات الثقيلة مما أدى إلى زيادة الحوادث المرتبطة بها لتصل إلى (1517) حادث في عام 2009م.

4. تلاحظ للجنة ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة سواء الاتحادية أو المحلية فيما يتعلق باحتياجات الطرق، والعوائق أمام المشروعات المرتبطة بها مما أدى إلى انخفاض عدد المشاريع المنجزة للطرق خلال المدة 2008-2010 إلى (22) مشروع منجز فقط.

5. لاحظت اللجنة عدم تفعيل القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1986 في شأن تحديد الحمولة المحورية للمركبات التي تستخدم الطرق الرملية في الدولة.

6. على الرغم من استعانة الوزارة ببيوت الخبرة العالمية في وضع أنظمة ادارة الطرق والممتلكات والأصول، إلا أنه تلاحظ غياب الخطط والبرامج اللازمة لتأهيل وتدريب الكوادر المواطنة والاستفادة من بيوت الخبرة الدولية.

7. عدم اتخاذ الوزارة الإجراءات القانونية تجاه ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة 2011م بشأن مسؤولية الاستشاري (مصمم مشروع طريق دبي- الفجيرة) ، نتيجة عدم قيامه بالمهام والدراسات والخدمات المطلوبة منه حسب العقد مما ترتب عليه حدوث انهيار صخري عند المحطة وتوقف العمل بالطريق.

8. لاحظت اللجنة عدم وجود دراسات تحدد المستحقين للرخص (قيادة السيارات) في السنة والتي تربط بين عدد السيارات الجديدة وخطط تطوير الطرق على استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل مما يحتم بناء طرق على مراحل يوافق أعداد سائقي المركبات.

رد الحكومة:

أفادت ردود ممثلي وزارة الأشغال الذين تحاورت معهم اللجنة الآتي:

1. تنقسم سياسة وزارة الأشغال في شأن مشروعات صيانة الطرق الاتحادية إلى قسم الصيانة الوقائية والصيانة التصحيحية. حيث تم التعاقد مع أحد بيوت الخبرة العالمية (شركة إسبانية ولمدة ثلاث سنوات) لوضع نظام لادارة الرصف والممتلكات والأصول وبناء عليه سيتم دراسة حال طبقات الرصف في جميع الطرق الاتحادية وبيان ما تبقى من عمرها الافتراضي. حيث سيتم عمل الصيانة الوقائية بناء على مخرجات هذا النظام من نتائج وتقارير.
2. أكد ممثلو الوزارة على أن الصيانة التصحيحية تتم بناء على ملاحظات وتقارير الجولات التفقدية (المساحين) التي يقوم بها الجهاز الفني، بالإضافة إلى طلبات الدوائر المحلية والجمهور والاعلام، كما تتلقى الوزارة طلبات رسمية من الجهات المحلية من بلديات ودوائر أشغال تتعلق بعمل صيانات معينة للطرق الاتحادية.
3. أشار ممثلو الوزارة إلى وجود صعوبات مع بعض الدوائر المحلية والدوائر الخدمية بشأن اخلاء حرم الطريق والاستملاكات و نقل الخدمات. وأن الوزارة أبرمت عددا من مذكرات التفاهم لسنة 2011 مع اتصالات، والهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من أجل التغلب على هذه الصعوبات.
4. أكد ممثلو الوزارة على أن نسبة الانجاز في شبكة الطرق الاتحادية متفاوتة . حيث أن هناك مشاريع تم الانتهاء منها بنسب تتراوح بين 20-60%، وهناك مشاريع تم الانتهاء منها بنسبة 100% منوها إلى تنفيذ الوزارة طريق دبا-مسافي المرحلة الثانية وأنه سيتم افتتاحه

في شهر فبراير 2013 كما سيتم الانتهاء من دراسة طريق الفجيرة- الذيد في منتصف عام 2014.

5. اعتمدت الوزارة على المعايير الدولية (المواصفات الأمريكية والبريطانية) فيما يتعلق بمواصفات الطرق. وتم تشكيل فريق لتطوير المواصفات واعداد مواصفات موحدة عامة.
6. الانتهاء من قانون اشغالات الطرق الذي يمنح صلاحية للوزارة في تحديد السرعة على الطرق.
7. الوزارة ملتزمة بعمل الدراسات البيئية، ودراسة الأثر البيئي للطرق وذلك في كل المشروعات الجاري تنفيذها.

ثالثا:- النتائج

باستعراض اللجنة لملاحظاتها التي وردت في المحورين السابقين، وردود الحكومة على بعض ملاحظاتها فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. ضعف الميزانيات الاتحادية المعتمدة لإنشاء وصيانة الطرق وتطوير المناطق والمدن المنتشرة بالدولة وما ترتب عليه من عدم القدرة على تنفيذ العديد من مبادرات الخطة الاستراتيجية (2011-2013).
2. استحواذ الرواتب على نسبة 100% من الميزانية المدرجة لأغلب الأهداف الاستراتيجية يؤدي إلى ضعف التنفيذ للبرامج والمشروعات المطروحة في هذه الأهداف.
3. ضعف الشراكة والتنسيق بين الوزارة والهيئات المحلية والهيئات المعنية الأخرى أدى إلى تعدد الصعوبات والعراقيل في تحقيق المتطلبات اللازمة سواء لتنفيذ المشاريع أو كفاءة الطرق.
4. عدم وجود لجنة عليا مشتركة لتخطيط مشاريع الطرق تمثل السلطات الاتحادية والمحلية وتعمل على الوقوف على كافة احتياجات مشاريع الطرق وتذليل العقبات التي قد تعترضها مما ساهم في تأخير وعرقلة إنجاز الكثير منها بسبب ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة.
5. زيادة مشاكل سلامة وانسيابية المرور في العديد من طرق الدولة يعود بصفة أساسية إلى عدم الالتزام بمواصفات فنية ومرورية موحدة لهذه الطرق.
6. عدم مواءمة الخطط الاستراتيجية والمبادرات للتطور العمراني المتسارع وما يترتب عليه من زيادة استخدام الطرق من قبل الشاحنات الثقيلة وافتقار بعض الطرق إلى مقومات الطرق الآمنة.

7. عدم وجود صيانة دورية للطرق الاتحادية مما أدى إلى تدني جودة وكفاءة الطرق الاتحادية وتقليل عمرها الافتراضي، وكذلك عدم وجود آلية لمواجهة الأزمات الطارئة والناجمة عن تعرض الطرق لحوادث وأضرار طارئة والمتمثلة في تجمع مياه الأمطار والانهيارات الصخرية وزحف الرمال على الطرق المعبدة.

رابعا:- التوصيات

- **التوصيات المتعلقة بمساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو إحلال:-**

1. وضع خطط زمنية محددة لبرامج صيانة المساكن وإعطاء الأولوية لمساكن كبار السن والأرامل والمطلقات والمعاقين.
2. زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاسكانية القائمة وفق الخطط الزمنية المقررة لها، ومراجعة الميزانية التشغيلية للمبادرات الاستراتيجية. وزيادة المخصصات المالية في ميزانية الوزارة بشأن مشاركتها في المؤتمرات والملتقيات العالمية المتخصصة في الاسكان وكذلك زيادة البرامج والخطط التدريبية لتأهيل الكوادر المواطنة.
3. إنشاء قاعدة بيانات إسكانية موحدة في الدولة على أن ترتبط هذه القاعدة ببرامج الاسكان المحلية.
4. وضع آليات عمل محددة للتنسيق بين الجهات المعنية بقطاع الإسكان شريطة أن تعمل هذه الآليات سواء على المستويات الاتحادية والمحلية وكذلك التنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية .
5. دعم وتشجيع مبادرات أصحاب السمو وأولياء العهود المتعلقة بالإسكان للعمل على تحقيق أهداف الوزارة وأمنيات المواطنين.
6. بناء خطط وبرامج لتطوير ادارة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق مفاهيم الجودة والشفافية.

- **التوصيات المتعلقة بواقع الطرق الاتحادية:-**

1. تشكيل لجنة عليا على المستويين الاتحادي والمحلي في الدولة تتولى أعمال التخطيط والتنسيق لمشروعات الطرق وصيانتها، وإيجاد آلية مناسبة تعمل على إزالة المعوقات.
2. تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في مجال الطرق للقيام بالأعمال الاستشارية، والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية والاستشاريين الدوليين الذين يتم الاستعانة بهم في هذا الصدد.
3. توحيد المواصفات الفنية للطرق مع مراعاة توافر مواصفات السلامة والأمان المرورية وفقاً للمعايير العالمية.

4. ايجاد برامج وآليات عمل محددة في شأن مواجهة الأزمات الطارئة خاصة ما يتعلق منها بالحوادث والانهيارات الصخرية، وزحف الرمال على بعض الطرق والشوارع المفتوحة في المناطق الرملية.
5. العمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير شبكة الطرق الاتحادية وتنفيذ نظام الصيانة الوقائية.

مقرر اللجنة

سعادة/ رشاد بوخش

United Arab Emirates
Federal National Council

المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

ملخص تقرير

لأيالأةلألألأة الأشغال العامة في شدلألأ لألألأ الملألألأ الشعلأية لأشدلأ اللألألألألأية لألأيالألألأ ولألأيلألأ

للألأالشدلألألألألأمية لألألألألأ لألملألألأ العامة

المحور الأول: مساكن المواطنين التي بحاجة إلى صيانة أو احلال

1. عدمتنفيذ الوزارة قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م في شأن اختصاصها في عمليات الصيانة على الرغم من تأكيدها **الاستراتيجية 2021** على تأمين الحكومة الاتحادية لمواطنيها بنية تحتية وخدمات وبيئة اجتماعية وثقافية غنية تخولهم الاستمتاع بحياة متكاملة ومرضية.

2. ضعف مخرجات الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمبادرات المرتبطة بها في الخطة الاستراتيجية (2011-2013) حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز (100%) لأي من المبادرات الاستراتيجية (2011-2013).

3. عدم وجود قاعدة بيانات سكانية في الدولة وغياب المعايير الاسكانية التي تحدد نوع ومواصفات المساكن اللائقة بالإضافة إلى تواضع جهود الوزارة في القيام بالدراسات والمسوحات الميدانية المتعلقة بالدراسات الاسكانية.

المحور الثاني: واقع الطرق الاتحادية

1. عدم وجود صيانة دولاية للالالالاتلادية لالا لادى إلى تدني جودة وكفاءة الطرق الاتحادية و تقليل عمرها الافتراضي، وكذلك عدم وجود آلية لمواجهة الأزمات الطارئة.
2. عدم وجود لجنة عليا مشتركة لتخطيط مشاريع الطرقتملا الالطاتالأت لاالايلا والمحلية وتعمل على الوقوف على كافة احتياجات مشاريع الطرق وتذليل العقبات التي قد تعترضها.
3. لالام موالامة الالالا الاتراتيجية والمبادرات للتطور العمراني المتسارع وما يترتب عليه من زيادة استخدام الطرق من قبل الشاحنات ذات الثقيلة وافتقار بعض الطرق إلى مقومات الطرلآلآلآلآ.
4. ضعف الشراكةوالتنسيق بين الوزارة والهيئات المحلية والهيئات المعنية.

لألأرى لأدى إلى تعدد الصعوبات والعراقيل في تحقيق التكاليف اللازمة سواء لتلأفي لأ الملأاريع لأو لأفالألأ الأرق.

التوصيات

التوصياات التعلقة بمساكن المواطنيين بحاجة يتلا إلى صيانة أو إحلال:-

1. وضع خطط زمنية محلالأ لبرامالأ لأيانلأ المساكنلألألألألألألألألأيلأ لمساكن كبار السن والأر امل والمطلقات والمعاقين.

2. زيادةالالاتمادات الملةمزلالا ةيلا لانجاز ا لمشاريع الاسكانية القائمة وفق الخطط الزمنوم ،اهلة ةررقملا ةيراجعة الميزانية التشغيلية للمبادلااتلالاتلاتليلاية. وزيادة المخصصات المالية في ميزانية الوزارة بشأن مشاركتها في المؤتمرات والملتقيات الالاميلا الملاخلالالاي الالالالا ولالالا لايالالا البرامج والخطط التدريبية لتأهيل الكوادر المواطنة.

3. إنشاء قاعدة بيانات إسكانية موحدة في الدولة على أن ت .... الـ.ا.د. ...ا.. الالالان المحلية.

تابع/ التوصيات

4. وضع آليات عمل محددة لتنسيق بين الجهات المعنية على المستويات الاتحادية والمحلية وكذلك التنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية.

5. دعم وتشجيع مبادرات أصحاب السمو وأولياء العهود المتعلقة بالعمل على تحقيق أهداف الوزارة وأمنيات المواطنين.

6. بناء خطط عمل واضحة للتطوير الإداري تتماشى مع مفاهيم الجودة والشفافية.

تابع/ التوصيات

الـ الم تايصوت تعلقة بواقع الطرق الاتحادية:-

1. تـ.يللجنة عليا على المستويين الا تـ.ا.يـ والـ مـ.ليـ .يـ الـ.و لة تتولى .عمالـ الـ تـ.طيط والتنسيق لمشروعات الطرق وصيانتها، وإيجاد آلية مناسبة تعمل على إزالة المعوقات.

2. تـ أهيلـ وتدريب الكوادر الوطنية فـ يـ مجالـ الطرق للقيام بالأعمال الاستشا .يـ، والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية والاستشاريين الدوليين الذين يتم الاستعانة بهم في هذا الصدد.

3. تولايد المواصفات الفنية مع لارلالل مراعاة توافر مواصفات السلامة والامان المرورية وفقاً للمعايير العالمية.

تابع/ التوصيات

4.إيجاد برامج وآليات عمل محددة في شأن مواجهةالأزمات الطارئة خاصة ما يتعلق منها بالحوادث والانهيارات وزحف الرمال على بعض الطرق والشوارع المفتوحة في المناطق الرملية.

5. العمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير شبكة الطرق الاتحادية وتنفيذ نظام الصيانة الوقائية.

شكرا على حسن استماعكم

سياسه :

وزاره الأشغال العامه

في شأن الاسكان و الطرق

مهام الوزاره

اناطت القوانين المنظمه لعمل الوزارة المهام التاليه لوزاره الأشغال العامه في مجال :

الإسكان : تخطيط و تصميم و اعداد شروط مشاريع الإسكان و البت فيها و اعلان مناقصاتها و التعاقد مع المقاولين و الإشراف على تنفيذها .

الصيانه : القيام بالإجراءات الخاصه بصيانه الأبنيه العامه الإتحاديه

الطرق : شق الطرق الأتحاديه و صيانتها و تحسينها

اولا : قطاع الإسكان

الإنشاء :

منذ قيام الإتحاد تم تنفيذ (12500) مسكنا شعبيا في مختلف امارات الدوله.

في عام 2000 انشأ برنامج الشيخ زايد للاسكان و الذي تولى المسؤوليه الاساسيه في توفير المساكن للمواطنين ضمن عده برامج (قروض ، منح ، انشاء) ، و اقتصر دور الوزاره على الجوانب التنظيميه .

في عام 2005 و بمكرمه من صاحب السمو رئيس الدوله نفذت الوزاره مشروع تطوير المناطق النائيه و الذي شمل ضمن عده مشاريع ، تنفيذ عده مساكن في مختلف امارات الدوله .

اولا : قطاع الإسكان

الإنشاء .. تابع :

في عام 2008، انطلق مشروع مبادرات صاحب السمو رئيس الدوله ، حيث تقوم الوزاره بتنفذ اكثر من 1700 مسكن .

اضافه الى 1500 مسكن امر بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد

في عام 2012، اعلن صاحب السمو رئيس الدوله برنامج انشاء 10000 مسكن ، تقوم الوزاره بتصميمها وتنفيذها ضمن ميزانيه مبادرات صاحب السمو رئيس الدوله

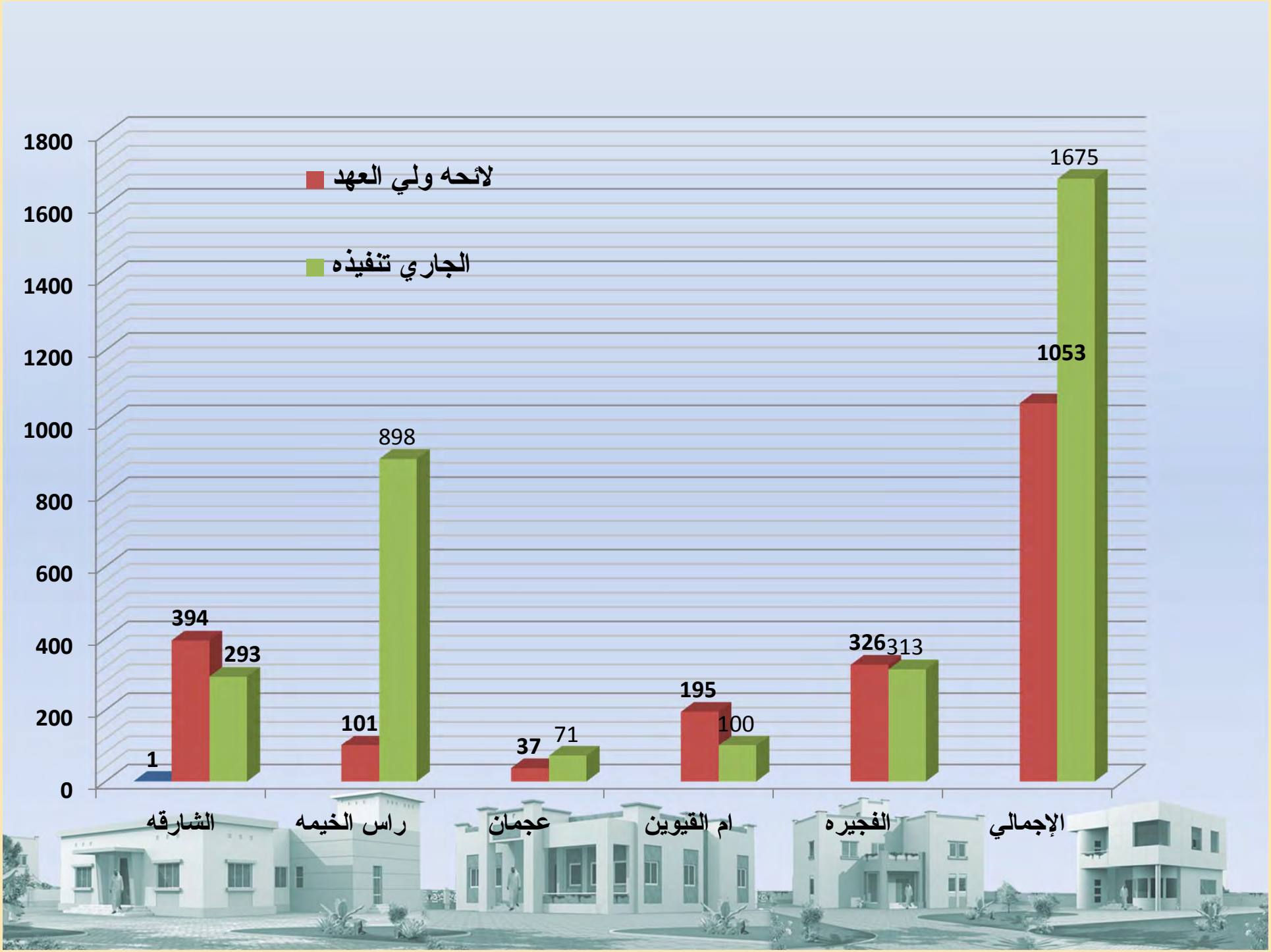
1800
1600
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
لائحه ولي العهد
الجاري تنفيذه
1
394
293
101
898
37
71
195
100
326
313
1053
1675
الشارقه
راس الخيمه
عجمان
ام القيوين
الفجيره
الإجمالي

اولا : قطاع الإسكان

الصيانه :

في مجال الصيانه ، تعني الوزاره (ضمن الميزانيه الاتحاديه) بصيانه المباني العامه الاتحاديه و التي لا تشمل المساكن ، خاصه مع صدور القانون الاتحادي رقم 11 لعام 2007 ، و الذي تم بموجبه تمليك المساكن للمواطنين .

قامت الوزاره بتنفيذ عده مشاريع لصيانه المساكن ضمن برامج مختلفه كمكرمه صاحب السمو رئيس الدوله ، و دعم من مؤسسه الشيخ خليفه للاعمال الانسانيه ، و مبادرات صاحب السمو رئيس الدوله .

يقوم برنامج الشيخ زايد للاسكان ببرامج الصيانه و الإضافات لفئات مستهدفه ، حيث بلغت عدد الموافقات حوالي 5600 صيانه و احلال.

اولا : قطاع الإسكان

✓تم انشاء قواعد بيانات اسكانيه اتحاديه من خلال برنامج الشيخ زايد للاسكان ، مرتبطه بالوزاره .

✓تم تنفيذ بوابه الكترونيه للاسكان .

✓تقوم الوزاره بالتنسيق مع جميع المعنين بقطاع الإسكان من خلال لجان مشتركه .

✓تم وضع الإطار العام للاستراتيجيه الوطنيه للاسكان و رفعها لمجلس الوزراء الموقر.

ثانيا : الطرق

قامت الوزاره بتنفيذ (680) كم من الطرق الإتحاديه باعلى درجه من الكفاءه و ضمن احدث المواصفات العالميه.

يتم التنسيق بشكل مباشر مع الحكومات المحليه بخصوص مشاريع الطرق و كذلك مع الجهات الخدميه . مع مراعاه المخططات العمرانيه لمختلف الإمارات .

تقوم الوزاره بشكل دوري و ضمن موازنات سنويه بصيانه الطرق الإتحاديه الواقعه ضمن اختصاصها حسب البرامج و الخطط الموضوعه لها مع مراعاه اولويات التنفيذ (عاجله 35 مليون ،و شامله بمتوسط 200 مليون سنويا)

سعت الوزاره الى استصدار قانون الأوزان المحوريه ، و باشرت بتنفيذ عدد 2 محطه لصالح وزاره الداخليه الجهه المسؤوله عن تطبيق القانون .

ثالثا : الميزانيات

ترتبط الأهداف الاستراتيجيه بنوعين من الميزانيات :

الميزانيه التشغيليه .

ميزانيه البرنامج الاستثماري و هي المعنيه بتنفيذ الأهداف الاستراتيجيه الرئيسيه .

تقوم الوزاره و ضمن بند الدراسات باعداد دراسات الجدوى و الدراسات الفنيه لاعداد الكلف التقديريه و جدوله التنفيذ حسب توفر الاعتمادات الماليه .

ساهمت مبادرات صاحب السمو رئيس الدوله في تطوير العديد من مشاريع الطرق ، خاصه ذات الموازنات العاليه ، مما سرع في تحقيق الخطط الاستراتيجيه للوزاره .

ملحق رقم (4)

توصيات

المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع

" سياسة برنامج زايد للإسكان " في صيغتها النهائية

United Arab Emirates
Federal National Council
Speaker's Office

الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي
مكتب الرئيس

المجلس الوطني الإتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الرقم : د/ر/9 / 2013/495/1
التاريخ : 30/04/2013

Ref :
Date :

معالي الأخ / الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشئون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

الموضوع : توصية موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان "

يرجى الإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش بجلسته السادسة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2013/1/22م موضوع "سياسة برنامج زايد للإسكان " بحضور معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير الأشغال العامة – رئيس برنامج زايد للإسكان ، وفي نهاية مناقشة الموضوع وافق المجلس على إحالة توصياته للجنة الشئون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها، وفي جلسته الثامنة بتاريخ 2013/3/5م اطلع المجلس على التوصيات الخاصة بالموضوع وانتهى إلى إصدار التوصيات التالية :

1. زيادة ميزانية برنامج الشيخ زايد للإسكان، وزيادة قيمة المنح من (500) ألف إلى (800) ألف كحد أدنى ، والقروض بما يتناسب مع متطلبات السوق وإمكانية المستفيد من المساعدة السكنية، وبما يتوافق مع أسعار تكلفة البناء ، وتحديد سقف زمني لتقديم الطلبات بحيث لا تزيد مدة الموافقة على استيفاء الشروط عن سنة واحدة .
2. رفع سقف معيار راتب المستفيد من المنحة إلى (20 ألف) درهم تماشيا مع ظروف محدودي الدخل.

أبوظبي - هاتف: TEL: +971-2-6812000 فاكس: FAX: +971-2-6812846 ص.ب: 836 ABU DHABI P.O.BOX:
دبـــي - هاتف: TEL: +971-4-3244400 فاكس: FAX: +971-4-3244004 ص.ب: 47 DUBAI P.O.BOX:
الموقع الإلكتروني : المجلس-الوطني-الاتحادي.امارات www.almajles.gov.ae
البريد الإلكتروني : E-mail: speakeroffice@almajles.gov.ae

United Arab Emirates
Federal National Council
Speaker's Office

المجلس الوطني الإتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي
مكتب الرئيس

Ref :
Date :

الرقم : د/ر/9 / 2013/495/1
التاريخ : 30/04/2013

3. إعداد استراتيجية عامة للإسكان على مستوى الدولة بالتنسيق مع الجهات المحلية المعنية واطلاع الرأي العام عليها من خلال وسائل الإعلام .
4. تفعيل اشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج الاسكان في الدولة ، وذلك من خلال التعاقد مع هذه الشركات لتشييد المجمعات السكنية التي تتوافر فيها متطلبات البنية التحتية والمرافق واستحداث برامج تمويلية ذات أسعار معتدلة وفترات سداد مقبولة من قبل البرنامج وتطبيق نظام التأجير التملكي بالدولة للمواطنين والاستفادة منها خلال مدد زمنية محددة.
5. تفعيل الاتفاقية المبرمة بين البرنامج والمصرف المركزي بمنح المواطنين قروض تتحمل الحكومة الفوائد والرسوم المترتبة عليها لتمويل المشاريع السكنية للمواطنين المستحقين للقروض وإبقاء ميزانية البرنامج المخصصة من الدولة للمنح فقط ، مما سيحقق زيادة في عدد المستفيدين من البرنامج ويقلل من عدد الطلبات المتراكمة .
6. وضع خطط عمل تتضمن تعزيز التنسيق والتعاون بين البرنامج والقطاعات الحكومية والمحلية والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالإسكان في شأن آلية منح الأراضي السكنية للمستفيدين وتوفير المرافق الاساسية للمجمعات السكنية على سبيل المثال إمدادات الكهرباء والماء والطرق والمرافق الأخرى.

7. تشجيع المستفيدين بتنفيذ النماذج السكنية الجاهزة والمعروضة في البرنامج وذلك للحد من زيادة تكلفة البناء ، ووضع معايير وآليات تنفيذ واضحة لشركات المقاولات المتعاقدة مع البرنامج لإنجاز الأعمال في المواعيد المقررة وفق التعاقد.

برجاء التفضل بعرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر وموافاتنا بالقرار الذي يصدر في هذا الشأن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ABU DHABI P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971-2-6812846 فاكس: TEL: +971-2-6812000 أبوظبي - هاتف:
DUBAI P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971-4-3244004 فاكس: TEL: +971-4-3244400 دبي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني : المجلس-الوطني-الاتحادي.امارات
E-mail: speakeroffice@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني :

ملحق رقم (5)

مذكرة هيئة مكتب المجلس بشأن دمج موضوعي

" سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية "

و

" سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين "

مذكرة

تدارست هيئة مكتب المجلس في اجتماعها السادس في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الاربعاء الموافق 13 مارس 2013، وفي بند ما يستجد من أعمال مذكرة مقدمة من الأمانة العامة للمجلس حول وجود تشابه في محتوى محاور بعض الموضوعات المعروضة على المجلس للنقاش وهما:-

- سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية .
- سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين والتي تتناول محاورها قضايا متشابهة .

(مرفق 1)

وبعد الدراسة ارتأت الهيئة وبعد موافقة المجلس أن يتم دمج الموضوعين في موضوع واحد عن المناقشة للأسباب التالية:-

- تناول الموضوعين العامين قضايا متشابهة تتعلق بالتركيبة السكانية والاقتصادية والاجتماعية والوسائل والحلول المقترحة لحلها .
- أن لجنة الشئون الداخلية والدفاع قد قطعت شوطاً في دراسة الموضوع المتعلق بالمجلس الوطني للتركيبة السكانية .
- بينما تلاحظ للهيئة أن موضوع سياسة الحكومة في شأن زيادة اعداد المواطنين قد تم تبنيه من (19) عضواً وأحيل بتاريخ 2012/9/23، ولم تجتمع اللجنة المؤقتة لدراسته .

وعليه فإن الهيئة إذ ترفع إلى المجلس هذا المقترح فإنها ترجو موافقته مع ضم الموضوعين تحت موضوع واحد عن مناقشته في المجلس .

مرفق (1) جدول بالموضوعات العامة المحالة والمحاور المتضمنة في الموضوع

الموضوعات المتبناة	محاور الموضوعات	اسم اللجنة
1.سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية	- الإستراتيجية العامة لمعالجة لتركيبة السكانية في الدولة. - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي يسببها الخلل في التركيبة السكانية. - الحلول المقترحة لمعالجة خلل التركيبة السكانية. - التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة لمعالجة خلل التركيبة السكانية.	**لجنة الشئون الداخلية والدفاع**
2.سياسة الحكومة في شأن زيادة أعداد المواطنين	1-القضايا الاجتماعية المؤثرة في معدلات الإنجاب: - ارتفاع نسبة العنوسة - ارتفاع معدلات الطلاق بين المواطنين 2-القضايا الاقتصادية المؤثرة في معدلات الإنجاب: - توفير السكن الملائم - زيادة الموارد المالية المخصصة لصندوق الزواج - زيادة المخصصات المالية المحددة للأبناء 3- تطوير التشريعات المتعلقة بعمل المرأة	**اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين**

مرفق (2) جدول اللجان المتبنية للموضوعات السابقة ومقدمي الطلب

الموضوعات المتبناة	مقدمي طلب المناقشة
1.سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية	1. سعادة / د .يعقوب علي النقبي 2. سعادة / عبيد حسن بن ركاض 3. سعادة/د .عبدالله حمد الشامسي. 4. سعادة / أحمد محمد الجروان. 5. سعادة / سعيد ناصر الخاطري. 6. سعادة/د .أمل عبدالله القبيسي. 7. سعادة / رشاد محمد بوخش.
2.سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين	1. سعادة / أحمد عبدالله الأعماش. 2. سعادة / أحمد محمد الجروان. 3. سعادة / أحمد عبيد المنصوري. 4. سعادة / أحمد محمد بالحطم العامري. 5. سعادة / حميد محمد بن سالم. 6. سعادة / سلطان سيف السماحي. 7. سعادة / سلطان جمعة الشامسي . 8. سعادة / شيخة عيسى العري. 9. سعادة / د.شيخة علي العويس. 10. سعادة/د .عبدالله حمد الشامسي 11. سعادة / عائشة أحمد اليماحي. 12. سعادة / غريب أحمد الصريدي. 13. سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي. 14. سعادة / مصبح سعيد الكتبي. 15. سعادة / مروان أحمد بن غليطة. 16. سعادة / محمد بطي القبيسي. 17. سعادة / د.منى جمعة البحر. 18. سعادة / نورة محمد الكعبي. 19. سعادة/ د .يعقوب علي النقبي.

ملحق رقم (6)

1. الطلب المقدم من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان بالانسحاب من عضوية لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة .
2. الطلب المقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري بالانسحاب من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .

طلب انسحاب

Ahmed Mohamed al jarwan

تاريخ الإرسال: 13 نوفمبر, 2012 12:51 م
To: مكتب رئيس المجلس

معالي الاخ محمد بن احمد المر. المحترم،،،
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،،
أتقدم الى معاليكم بجزيل الشكر والتقدير واهنئكم بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للفصل التشريعي الخامس عشر لسنة ٢٠١٢،
كما ارجو من معاليكم الموافقة على طلب انسحابي من لجنة التربية والتعليم وابقائي في لجنة الداخلية والدفاع

جعلكم الله ذخرا ودعما للوطن ودعما لمسيرة للمجلس الوطني الاتحادي

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....وبعد

بداية يسرني أن أهديكم خالص التحية وأطيب أمنياتي لشخصكم الكريم بمزيد من التوفيق والنجاح فيما تقومون به من أجل رفعة وطننا الغالي .

أتقدم إليكم بطلب إعفائي من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " ، وذلك بسبب ارتباطي بأكثر من لجنة وحتى أفسح المجال لزملاء آخرين للمساهمة في أعمال اللجنة .

وفي الختام فإنني أكرر جزيل شكري وتقديري لكم متمنيا لأعضاء اللجنة التوفيق والسداد في عملها.

أخوكم / أحمد عبيد المنصوري

عضو المجلس الوطني الاتحادي

ملحق رقم (7)

تقرير

الجلسة العاشرة المعقودة بتاريخ 2013/04/23

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2013/03/19م .

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

- رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة " .

البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

1. مشروع قانون اتحادي بإنشاء المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف .

(للإحالة إلى لجنة الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية)

2. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م .

(للإحالة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / الدكتور هادف بن جوعان الظاهري – وزير العدل من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول " تأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم ".
2. سؤال موجه إلى معالي الدكتور/ هادف جوعان الظاهرى– وزير العدل من سعادة العضو/ أحمد علي الزعابي حول " تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية في نظام العدالة الإلكترونية ".
3. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة ".
4. سؤال موجه إلى معالي / حميد محمد القطامي – وزير التربية والتعليم من سعادة العضو / عائشة أحمد اليماحي حول " إلغاء دور التوجيه التربوي في المتابعة العلمية المستمرة للمعلمين".
5. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية من سعادة العضو / عبدالعزيز عبدالله الزعابي حول " تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية" .

6. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة " .
7. سؤال موجه إلى معالي / ريم إبراهيم الهاشمي – وزيرة دولة – رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للإحصاء من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " التأخر في إعداد وإصدار الحسابات القومية " .

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها " .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :

1. تقرير لجنة الشئون الخارجية التخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية حول توصيات موضوع "سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي".
2. تقرير لجنه الشئون الصحية والعمل والشئون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزاره الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة".

البند الثامن : وارد من هيئة المكتب :

1. توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان".
2. دمج موضوعي " سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية "

(المحال الى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)

وموضوع " سياسة الحكومة في زيادة أعداد المواطنين"

(المحال الى لجنة مؤقتة من مقدمي الطلب)

البند التاسع : الطلبات المقدمة من الأعضاء :

1. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد محمد الجروان بالانسحاب من عضوية لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة .
2. طلب مقدم من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري بالانسحاب من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص .

البند العاشر : ما يستجد من أعمال

خلاصة التقرير:

- تضمنت الجلسة **سبعة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول" تأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم "،وقد أكد معالي/ وزير العدل في معرض إجابته عنه على عدم التمييز في إجراءات الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية التي يكون أحد أطرافها أجنبيًا.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة الإسراع بالبت في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية التي يكون أحد أطرافها أجنبيًا لتفادي تدخل الدول التي يكون أحد رعاياها طرفاً في إحدى هذه القضايا مما يؤثر على سمعة القضاء بالدولة.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الثاني** الذي كان حول " تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية في نظام العدالة الإلكترونية " فقد أكد معالي/ وزير العدل في معرض إجابته عنه على قانونية رسوم برنامج العدالة الإلكترونية كونها متوافقة مع نص المادة (126) من الدستور الخاصة بالرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد مقابل الخدمات التي يقدمها.

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه على أن فرض رسم خدمات إلكترونية قدره (350)درهماً في نظام العدالة الإلكترونية يعتبر مخالفة دستورية حيث نصت المادة (133) من الدستور بأنه لا يجوز فرض أي ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون، كما لا يجوز تكليف أي أحد بأداء أموال أو رسوم أو عوائد اتحادية إلا في حدود القانون وطبقًا لأحكامه.

- **وبخصوص السؤال الثالث** الذي كان حول " تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة "، فقد أكد معالي/ وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على قيام الوزارة بالعديد من الإجراءات لتخفيف وزن الحقيبة المدرسية من أهمها: إطلاق مشروع برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي الذي سيساهم في تخفيف وزن الحقيبة المدرسية لطلبة المدارس الحكومية والخاصة .

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة توعية المدارس الخاصة بأضرار وزن الحقيبة المدرسية على الطلبة.

- وبعدها انتقل المجلس لمناقشة **السؤال الرابع** الذي كان حول" إلغاء دور التوجيه التربوي في المتابعة العلمية المستمرة للمعلمين " الذي أكد معالي وزير التربية والتعليم في معرض إجابته عنه على أن التوجيه التربوي سيكون متواجداً لتقييم كافة المعلمين خلال المرحلة المقبلة وفق نظام مختلف، وليس المعلمون الجدد وذوو الكفاءات المتدنية فقط.

- في حين **أكدت سعادة العضو** في تعقيبها على ضرورة مشاركة الموجه التربوي المختص بالمادة مدير المدرسة في عملية تقييم الكفاءة العلمية للمعلمين.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الخامس** الذي كان حول " تشكيل مجلس إدارة مصرف الامارات للتنمية "فقد ورد في شأنه رد كتابي من معالي/وزير الدولة للشؤون المالية ،**لم يكتف سعادة العضو** به وطلب حضور معالي الوزير شخصياً للرد على السؤال.

- وبخصوص **السؤال السادس** الذي كان حول " آلية الرقابة على الأغذية المنتجة داخل الدولة والمستوردة" فقد ورد في شأنه رد كتابي من معالي/وزير البيئة والمياه ،**لم يكتف سعادة العضو** به وطلب حضور معالي الوزير شخصياً للرد على السؤال.

- **أما السؤال السابع** الذي كان حول " التأخير في إعداد وإصدار الحسابات القومية " فقد ورد في شأنه رد كتابي أيضاً من معالي/وزيرة دولة-رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للإحصاء، **لم يكتف سعادة العضو به** وطلب حضور معالي الوزيرة شخصياً للرد على السؤال. .

- كما تناول المجلس في هذه الجلسة موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها **" وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها:** الاستفهام عن معايير السلامة المجتمعية والمرورية التي تعتمدها وزارة الأشغال في شق وإنشاء الطرق بالدولة.

وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة أكدت على أن جميع الأعمال والمشاريع التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة تخضع للمعايير والمواصفات العالمية التي تراعي الأمن والسلامة.

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته العاشرة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة واثنتي عشرة صباحاً بتاريخ 13 جمادى الآخر سنة 1434هـ الموافق 23 أبريل 2013م، برئاسة سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي – النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي، وبحضور معالي / حميد بن محمد عبيد القطامي – وزير التربية والتعليم ،ومعالي/ د.أنور محمد قرقاش- وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ومعالي/ د.هادف جوعان الظاهري – وزير العدل ، ومعالي / د.عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة .

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة بند الأسئلة حيث بدأ بالسؤال الأول الذي كان حول " تأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم "المقدم من سعادة

العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي إلى معالي/ د.هادف جوعان الظاهري – وزير العدل ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد إلى عدم التمييز في إجراءات الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية التي يكون أحد أطرافها أجنبيًا.

- هناك مؤشرات أداء ومتابعة من خلال دائرة التفتيش القضائي ، وذلك ضمن الخطة الاستراتيجية للوزارة يتم من خلالها إعداد تقرير عن نسبة الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية وتحديد حالات القضايا المتأخرة وأسبابها.

- لقد تم تشكيل دوائر متخصصة في القضايا المدنية والتجارية ،وكذلك أنشئت دوائر متخصصة مسائية للأحوال الشخصية والعمالية من أجل سرعة البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية.

- تم استحداث نظام إدارة الدعوى في مشروع قانون الإجراءات المدنية الذي يتم إعداده حاليًا وسيسهم النظام في سرعة الفصل في القضايا بأسرع وقت ممكن من خلال مكتب إدارة الدعوى.

- سبب التأخر في الفصل بالقضايا الجنائية التي يكون أحد أطرافها أجنبيًا هو صعوبة الوصول إلى أولياء الدم أو معرفة عناوينهم خارج الدولة.

- عقدت وزارة العدل ورشة عمل مع جميع المحاكم الاتحادية في يناير 2013م ،لتفادي التأخر في الفصل في القضايا التي يكون أحد أطرافها أجنبياً ويكون خارج الدولة، وتم الاتفاق على أن تصدر التعاميم من النيابة العامة والمحاكم لمدة لا تتجاوز شهرين للبحث عن أولياء الدم وعناوينهم ،والتواصل مع وزارة الخارجية لإخطار السفارات الأجنبية التي يكون أحد أطراف القضية من رعاياها.

- هناك تعديل تشريعي سيساهم في سرعة البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى وجود تأخير في بعض القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية والتي يكون أحد أطرافها أجنبيًا .

- المطالبة بسرعة البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية التي يكون أحد أطرافها أجنبيًا لتفادي تدخل الدول التي يكون أحد الأطراف في هذه القضايا من رعاياها مما يؤثر على سمعة القضاء في الدولة.

- الاستفسار عن إمكانية تقليص مدة الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاتحادية لتكون مدتها لا تتجاوز (8) أشهر دون المساس بأعمال القضاء.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم ناقش المجلس بعد ذلك السؤال الثاني الذي كان حول" تحصيل رسوم الخدمات الإلكترونية في نظام العدالة الإلكترونية " المقدم من سعادة العضو/ أحمد علي الزعابي إلى معالي/د. هادف جوعان الظاهري – وزير العدل ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- استنادًا إلى قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (14/167م) لسنة 2007م في شأن الموافقة المبدئية على برنامج العدالة الإلكترونية ،أصدر وزير المالية قراراً وزارياً رقم(128) لسنة 2009 بشأن استحداث بعض الرسوم التي تقدمها وزارة العدل في برنامج العدالة الإلكترونية.

- التأكيد على أن الرسوم القضائية المقررة قانونًا تختلف عن الرسوم المقررة في برنامج العدالة الإلكترونية ،كون الأخيرة رسوم خدمات إلكترونية مترتبة على كل مستخدم لبرنامج العدالة الإلكترونية .

- التنويه إلى أن برنامج العدالة الإلكترونية أتاح للمتقاضين والمحامين والمراجعين العديد من الخدمات التي سهلت عليهم إنجاز معاملاتهم ووفرت عليهم الجهد والوقت المطلوبين.

- التأكيد على قانونية رسوم برنامج العدالة الإلكترونية كونها متوافقة مع نص المادة (126) من الدستور في البند(2) الذي يخص الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد مقابل الخدمات التي يقدمها.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى أن فرض الوزارة رسم خدمات إلكترونية قدره (350)درهماً في نظام العدالة الإلكترونية يعتبر مخالفة دستورية حيث نصت المادة (133) من الدستور بأنه لا يجوز فرض أي ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون، كما لا يجوز تكليف أي أحد بأداء أموال أو رسوم أو عوائد اتحادية إلا في حدود القانون وطبقًا لأحكامه.

- التنويه إلى أن تحصيل رسم خدمات إلكترونية في نظام العدالة الإلكترونية قدره (350)درهماً عن كل قضية في كافة مراحل التقاضي دون وجود سند قانوني يبرر لذلك الرسم .

- الإشارة إلى وجود ازدواجية بين الرسوم القضائية المقررة قانونًا ،ورسم الخدمات الإلكترونية في نظام العدالة الإلكترونية.

- التنويه إلى أن رسوم الخدمات الإلكترونية التي يتم تحصيلها من نظام العدالة الإلكترونية تذهب للشركة التي أعدتها خلال فترة زمنية معينة وليست لإيرادات الحكومة الاتحادية.

.- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد علي الزعابي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- وانتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال الثالث الذي كان حول" تخفيف وزن الحقيبة المدرسية للطلبة " المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي إلى معالي /حميد محمد القطامي- وزير التربية والتعليم ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- هناك العديد من الإجراءات التي قامت بها الوزارة لتخفيف وزن الحقيبة المدرسية من أهمها:

أ- إعداد جدول مدرسي متوازن للطلبة يخفف وزن الحقيبة المدرسية.

ب- دمج بعض الكتب المدرسية وتقليل صفحاتها ،وتعديل المواصفات الورقية للكتاب ليكون خفيفاً من ناحية الوزن مع عدم إغفال جودة الأوراق.

ج- تقسيم الكتاب المدرسي على ثلاث فصول دراسية لتخفيف وزنه وحجمه.

د- إنشاء خزائن في الفصول الدراسية لحفظ الحقائب داخل المدرسة.

هـ- في عام 2011م تم تحميل جميع المناهج الدراسية في متجر البرامج الإلكترونية والتي تتيح للطالب تصفح المواد الدراسية على الأجهزة اللوحية.

و-أطلقت الوزارة في عام 2012م مشروع برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي،والذي سيساهم في تخفيف وزن الحقيبة المدرسية في المدارس الحكومية والخاصة .

- تتم مراجعة جميع الأمور المتعلقة بالمدارس الخاصة في الدولة خلال المرحلة الحالية ، ومن ضمنها وزن الحقيبة المدرسية للطلبة ومواصفاتها.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار والآراء التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى إلزام بعض المدارس الخاصة أولياء أمور الطلبة شراء حقائب دون عجلات لتفادي خدش أرضية المدرسة.

- الاستفسار عن وجود معايير ومواصفات معينة للحقيبة المدرسية.

- ضرورة توعية المدارس الخاصة بأضرار وزن الحقيبة المدرسية على الطلبة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- واختتم المجلس مناقشات بند الأسئلة بمناقشة السؤال الرابع الذي كان حول" إلغاء دور التوجيه التربوي في المتابعة العلمية المستمرة للمعلمين " المقدم من سعادة العضو/ عائشة أحمد اليماحي إلى معالي / حميد محمد القطامي- وزير التربية والتعليم ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- لقد تم استحداث إدارة ترخيص المعلمين وتقييم أدائهم، حيث تقوم بترخيص وتوجيه المعلم الجديد وتطوير عمل المعلم المتدني.

- التوجيه التربوي سيكون موجودًا للإشراف على جميع المعلمين القدامى والجدد خلال المرحلة المقبلة ،وليس المعلمون الجدد وذوو الكفاءات المتدنية فقط.

- أطلقت الوزارة هذا العام مشروع برنامج القيادات المدرسية الذي يتولى تعزيز دور مدير المدرسة وسيتم تطبيقه على (700) مدير ومديرة خلال الفترة المقبلة من أجل رفع الكفاءة الإدارية المدرسية ورفع أداء المعلمين.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

-الإشارة إلى إلغاء الوزارة دور التوجيه التربوي في المتابعة العملية التربوية التعليمية، والمتمثل في رفع الكفاءة العلمية والمهنية للمعلمين من خلال متابعتهم وإرشادهم وتدريبهم.

-التنويه إلى تقنين الوزارة نزول الموجهين إلى الميدان التربوي من خلال طلب رسمي من إدارات المدارس .

- الإشارة إلى ازدياد شكاوى مدراء المدارس من تدني مستوى أداء بعض المعلمين القدامى بسبب غياب الزيارات الإشرافية للتوجيه التربوي أو توقف دورات التدريب الخاصة بهم من قبل موجهي الوزارة.

- المطالبة بإعادة النظر في قرار إلغاء دور التوجيه التربوي، حيث إن مديري المدارس يقومون بأدوار ومهمات الموجه ولكن ليس بالمستوى الذي يقوم به الموجه التربوي في المتابعة العلمية المستمرة للمعلمين.

- الاستفسار عن إمكانية أن يقوم مدير المدرسة لوحده بتقييم الكفاءة العلمية للمعلم وتمكنه من مادة تخصصه.

- المطالبة بمشاركة الموجه التربوي المتخصص لمدير المدرسة في تقييم الكفاءة العلمية للمعلم.

- المطالبة بأن يترأس فريق الرقابة المدرسية موجه مختص لتقييم أعمال مدير المدرسة وخططه.

- وقد اكتفت سعادة العضو/عائشة أحمد اليماحي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع "سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها" وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار والآراء التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- التساؤل عن الجهة المعنية بتلقي طلبات المواطنين للحصول على منزل شعبي، أهي وزارة الأشغال كما جاء في الدستور أم جهة أخرى.

- الاستفهام عن معايير السلامة المجتمعية والمرورية التي تعتمدها وزارة الأشغال في شق وإنشاء الطرق.

- الاستفسار عن خطة الوزارة في زيادة المشاركة في المؤتمرات والملتقيات العالمية المتخصصة في الإسكان.

- التساؤل عن الصعوبات التي تواجهها وزارة الاشغال في الاعتماد بصفة أساسية على القياسات العالمية الحديثة والمراجع والخبرات العالمية في شأن قطاع الإسكان.

- الاستفهام عن خطط الوزارة في التغلب على قلة خبرة العمالة المنفذة للمشاريع الإسكانية، والنقص الواضح في أعداد العمالة ذات الخبرة الفنية العالية.

- الاستفسار عن أسباب تأخر صيانة وإحلال المساكن المتهالكة في الإمارات الشمالية، مع العلم أن صاحب السمو رئيس الدولة أمر بإحلالها جميعاً بكلفة تقدر بـ 10 مليارات درهم.

- التساؤل عن خطط الوزارة نحو تأهيل وتدريب الكوادر البشرية المواطنة في مجال الطرق للقيام بالأعمال الاستشارية والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية والاستشاريين الدوليين في هذا الشأن.

- الاستفسار عن خطة الوزارة في إنشاء طريق خاص للشاحنات الثقيلة التي تتسبب في الحوادث المرورية إلى جانب إتلافها للطرق الإسفلتية بسبب حمولتها الزائدة.

- الاستفهام عن تباين المواصفات الفنية والمرورية في الطرقات الاتحادية الخارجية بالدولة.

- الاستفسار عن سبب استحواذ الرواتب على نسبة 100% من الميزانية المدرجة لأغلب الأهداف الاستراتيجية .

- التساؤل عن سبب تجاهل توسعة الشارع الواصل بين إمارة الشارقة ومدينة الذيد وإمارة الفجيرة والذي يستخدمه الكثير من الناس بالإضافة إلى الشاحنات الثقيلة.

- الاستفسار عن إنشاء قاعدة بيانات إسكانية موحدة في الدولة من خلال المسوحات والدراسات الميدانية وقياس المؤشرات الإسكانية على أن ترتبط هذه القاعدة ببرامج الإسكان المحلية.

- الاستفهام عن نفي وزارة الأشغال مسؤوليتها في صيانة المساكن على الرغم من أن ذلك يقع ضمن اختصاصاتها حسب قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 1999م.

- التساؤل حول حقوق المرأة المواطنة في الحصول على سكن حكومي مناسب كالتي تعمل ولم تتزوج أو تعاني ظروف أسرية كوفاة الوالدين وعدم وجود منزل ملائم.

- الاستفسار عن العمر الافتراضي للمساكن الحكومية التي تم إنشاؤها بعد قيام دولة الإمارات وأكملت أكثر من عشرين سنة.

- التساؤل عن دور الوزارة في إلزام الشاحنات بحمولة معينة من الأوزان لما لحمولتها الكبيرة من تأثير سلبي على الطرق الإسفلتية.

- الاستفهام عن تأخر البدء في تطوير شارع الاتحاد الذي يعتبر الشارع الرئيسي في إمارة عجمان وهو يربطها بجميع إمارات الدولة .

- الاستفسار عن وجود خطة مستقبلية لمعالجة وتطوير (دوار بوابة عجمان) .

- التساؤل عن خطط الوزارة للتوفيق بين النمو السكاني وسياسة الإسكان في الدولة .

- الاستفسار عن عدم إخضاع المساكن الشعبية التي تمنح للمواطنين لمعايير عالية الجودة كما هو معمول به في برنامج زايد للإسكان .

- الاستفهام عن وجود سياسة إسكانية عامة وشاملة على مستوى الدولة قائمة على دراسة النمو السكاني لتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمتطلبات السكان وتطوير البنية التحتية في المناطق المختلفة من الدولة .

- الاستفسار عن عدم احتواء الموقع الإلكتروني على أهداف الوزارة والاكتفاء بالرسالة والقيم فقط.

- الاستفسار عن خطط الوزارة في صيانة بعض الطرق الاتحادية الهامة التي تربط بين بعض الإمارات نظراً لسوء حالتها في الوقت الحالي.

- التساؤل عن دور الوزارة في توفير مقومات الطرق الآمنة للطرق الداخلية في الأحياء الشعبية التي تعاني من عدم رصفها، وعدم إنارتها بالكهرباء الأمر الذي يؤثر سلباً على صحة القاطنين في هذه الأحياء.

- الاستفهام عن استراتيجية الوزارة في إحلال المساكن الشعبية، والإجراءات التي تقوم بها الوزارة في حال كان المسكن المراد إحلاله مملوك لورثة.

- الاستفسار عن تأثير مكرمات رئيس الدولة السكنية الأخيرة على استحقاق المواطنين المسجلين في برنامج زايد للإسكان للقروض أو المنح، وخاصة أن البرنامج مسجلة لديه حالات مستحقة الإصدار منذ عام 2007م، ولم يتم النظر فيها حتى الآن.

- الاقتراح بأن تقوم الوزارة بحصر كافة منازل المواطنين الحكومية أو التي بنيت على نفقتهم الخاصة، والواقعة في مناطق تمر بها خطوط كهرباء ذات تردد عال، الأمر الذي يشكل خطورة على قاطنيها، وإمكانية إدراج أسماء مالكي هذه المنازل ضمن القوائم المستحقة للمساكن التي يتم بناؤها ضمن مشاريع مبادرات رئيس الدولة.

- التساؤل عن المعوقات التي تواجه الوزارة من قبل الحكومات المحلية من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

- التأكيد على ضرورة قيام الوزارة بتزويد الطرق التي تتم صيانتها من قبل الوزارة باللوحات الإرشادية والإنارة اللازمة لحركة المرور فيها.

- الاستفسار عن استراتيجية الوزارة في تنفيذ مبادرة رئيس الدولة المتمثلة في بناء (10) آلاف مسكن للمواطنين خلال المرحلة القادمة.

- الإشارة إلى خلو ميزانية الوزارة للأعوام (2011-2013) من تحديد أي مبالغ للمشروعات التي ستقوم بتنفيذها، وإنما استحوذت الرواتب على ما نسبته (100%) من ميزانية الوزارة خلال الأعوام المذكورة.

- الاستفسار عن أسباب حدوث اختناق مروري في المنطقة الحدودية الرابطة بين إمارتي الشارقة ودبي في شارع محمد بن زايد.

- الاستفهام عن آلية عمل الوزارة لتطبيق مشروع الاستدامة في الإسكان ،ونشر المفاهيم المتعلقة بالمتطلبات البيئية الخاصة بالدولة .

- التساؤل عن دور وزارة الأشغال في تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية مع جميع المعنيين بقطاع الإسكان في الدولة.

- المطالبة بتفعيل القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1986 في شأن تحديد الحمولة المحورية للمركبات، للحفاظ على صلاحية الطرق الخارجية وتقليل التكلفة المالية لصيانتها.

- وقد جاء رد معالي/ د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة –على هذه الاستفسارات والأفكار والملاحظات على النحو الآتي:

- الإشارة إلى أن الجهة المعنية بتلقي طلبات المواطنين للحصول على مسكن أو صيانة أو إحلال هي وزارة الأشغال العامة بالتعاون مع برنامج زايد للإسكان.

- الإشارة إلى أن جميع الأعمال والمشاريع التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة تخضع للمعايير والمواصفات العالمية التي تراعي الأمن والسلامة.

- الإشارة إلى أن وزارة الأشغال تسعى للمشاركة في المؤتمرات المتعلقة بالإسكان وتعتبر هي المرجع في هذا المجال لدول المنطقة، وفي الوقت الحالي يشارك أحد موظفي الوزارة في مؤتمر الإسكان الذي يعقد في كينيا.

- التنويه إلى وجود لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ مبادرات رئيس الدولة ، حيث تم تشكيل عدد (21) فريق عمل لجمع المعلومات المطلوبة حول مساكن المواطنين، وبناء على النتائج يتم تنفيذ اللازم سواءً بالإحلال أو الصيانة لبعض المساكن، وفق مدى زمني مقداره (5) سنوات.

- التأكيد على أن وزارة الأشغال تشترط أن يتم تنفيذ بعض المشاريع من خلال المكاتب الاستشارية الخاصة بالمواطنين، وأن معظم المشاريع المنفذة يكون منفذوها من المهندسين المواطنين.

- الإشارة إلى أن وزارة الأشغال أعدت مخططات لطرق خاصة بالشاحنات تمر بأربع إمارات على أن يتم الربط بينها، وبالرغم من وجود بعض المعوقات إلا أنه يتم التواصل مع الجهات المحلية لإيجاد حلول لها.

- التأكيد على أنه توجد بعض المخارج على الطرقات الخارجية تحتاج إلى إعادة النظر، ويوجد مشروع لتوحيد المواصفات على الطرق الاتحادية وذلك بالتنسيق مع الجهات المحلية المختصة.

- التنويه إلى مبادرات رئيس الدولة لها الدور الأكبر في تنفيذ المشاريع والاستثمارات في مختلف مناطق الدولة ويكمن دور وزارة الأشغال في تنفيذ وإنجاز تلك المشاريع .

- الإشارة إلى أنه تم إرساء مشروع توسعة ورفع كفاءة طريق الذيد الفجيرة لأحد المكاتب الهندسية لتصميمه على أن يتم الانتهاء منه خلال النصف الثاني من السنة القادمة وأيضاً ستتم توسعة شارعي مليحة والطويين وذلك خلال الفترة القادمة.

- التأكيد على وجود قاعدة بيانات في بوابة الإسكان إلا أن هذه البيانات تحتاج إلى تطوير وذلك من قبل وزارة الأشغال أو برنامج زايد للإسكان.

- التنويه إلى أن وزارة الأشغال يكمن دورها في دراسة المساكن الحكومية التي تحتاج إلى صيانة أو إحلال ومن ثم يتم إعلام برنامج زايد للإسكان أو لجنة مبادرات رئيس الدولة لعمل اللازم في شأنها.

- الإشارة إلى أن الوزارة ستسعى لإيجاد حلول لحالات النساء المواطنات اللاتي يعانين ظروف تحتم حاجتهن للمسكن الملائم، وأيضاً العمل على تعديل المعايير الخاصة بالمرأة المواطنة في الحصول على سكن ضمن برنامج زايد للإسكان.

- الإشارة إلى أن العمر الافتراضي المعتمد للمساكن الحكومية يتراوح ما بين (25-30) سنة ثم يتم دراسة حالة كل منزل على حده وذلك على حسب الصيانة التي تمت للمنزل.

- الجهة المعنية بتحديد الأوزان المحورية هي وزارة الداخلية فقد وضعت قانون لتحديد الأوزان المحورية وأخذ الموافقة عليه إلا أنه لم يطبق لوجود بعض الملاحظات.

- التنويه إلى أن مشروع دوار عجمان في المرحلة الأخيرة وتم أخذ موافقة إمارتي عجمان والشارقة على تطويره ،أما بالنسبة لطريق الاتحاد فقد تمت دارسة حالته وتبين أن المعوقات هي مداخل بعض الإمارات المحيطة وقد تمت صيانة بعض هذه المداخل .

- قامت الوزارة بعدة أمور للتوفيق بين النمو السكاني وسياسة الإسكان مثل : إعداد تصاميم لمساكن تكون قادرة على استيعاب الأسرة الممتدة، كما أن هناك نظرة مستقبلية لمواجهة الزيادة في الكثافة السكانية فقد تم تنفيذ مجموعة من المجمعات السكنية كاملة الخدمات في إمارة أبوظبي وإمارة الفجيرة لاستيعاب الأسر الكبيرة .

- هناك اختلاف في المعايير بين برنامج زايد للإسكان وبين مبادرات رئيس الدولة ،فبرنامج زايد للإسكان ينظر إلى الشخص مقدم الطلب إذا كان مستحقاً للقرض أو المنحة أو غير مستحق ، أما مبادرات رئيس الدولة فهي خاصة بإحلال المساكن القائمة غير القادرة على استيعاب الأسر الكبيرة فيتم إحلال المنزل، أما دمج البرنامج مع مبادرات رئيس الدولة في الوقت الحالي فهو صعب لأن المبادرات تسير بسرعة كبيرة تفوق التوقعات .

- قامت الوزارة بوضع خطة شاملة للدولة عامي (2006 م -2007 م) وتم تسميتها (خطة شاملة لعام 2030م) تشتمل هذه الخطة على بناء مدارس ومساكن ومصحات وما سيحدث من تطور في الخمس سنوات القادمة والخمس السنوات التي تليها وغيرها ، وهي تشتمل على معايير

عالية الجودة حيث قامت إحدى الشركات الكبرى بتنفيذها، كما وضعت الاستراتيجية الوطنية للإسكان وسيتم العمل بها .

- الوزارة ضمن استراتيجيتها الحالية تقوم بصيانة بعض الطرق الاتحادية الحيوية التي تربط بين الإمارات المختلفة كشارع الاتحاد الذي يربط بين إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وفق مراحل زمنية محددة حيث بدأت أولاً بالتقاطعات لتنتهي بالطرق الرئيسية ذاتها.

- وزارة الأشغال ليست هي الجهة المختصة بالطرق الداخلية في الإمارات المختلفة لأن هذا الأمر شأن محلي بكل إمارة.

- الإشارة إلى قيام الوزارة بتشكيل (21) فريق عمل لدراسة كافة الطلبات المقدمة من المواطنين للحصول على مساكن، من أجل إيجاد حلول ملائمة لها.

- التنويه إلى وجود بعض المعوقات التي تواجه الوزارة مع الحكومات المحلية أثناء إنشاء الطرق أو المساكن الشعبية، والتي تسعى الوزارة إلى إيجاد حلول لها من خلال لجان التنسيق المشتركة التي شكلتها مع الحكومات المحلية لمعالجة مثل هذه الأمور.

- الوزارة حريصة أثناء صيانتها للطرق على توفير كافة مقومات السلامة اللازمة في هذه الطرق من لوحات إرشادية ومواصفات فنية ومرورية.

- تنفيذ مبادرة رئيس الدولة الخاصة ببناء (10) آلاف مسكن للمواطنين، تم التخطيط للانتهاء منها خلال (5) سنوات على أن يتم توفير المواقع الملائمة للبناء من قبل الإمارات المحلية.

- التأكيد على وجود العديد من المبادرات والمشاريع التي تنفذها وزارة الأشغال العامة للأعوام (2011 - 2013) وذلك من خلال البرامج الاستثمارية في الميزانية العامة.

- يتم حاليًا تطوير شارع محمد بن زايد الذي يربط بين إمارتي الشارقة ودبي وخاصة المنطقة الحدودية بينهما التي تحدث فيها اختناقات مرورية ،وسيتم الانتهاء من تطويره في نهاية عام 2013م.

- تخضع جميع المشاريع السكنية التي تشرف على تنفيذها وزارة الأشغال العامة لمعايير الاستدامة العالمية من حيث اختيار مواد صديقة للبيئة، وتكرير مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامه في ري المزروعات.

-هناك خطة للوزارة بإنشاء طريق خاص للشاحنات يربطها بجميع المناطق في الدولة، وذلك من أجل الحفاظ على صلاحية الطرق المستخدمة للسيارات، وكذلك سيتم الانتهاء من المرحلة الثالثة لمشروع قطار الاتحاد خلال (10) سنوات المقبلة والذي سيساهم بنقل الشاحنات.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (05:21) عصراً

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على إحالة توصيات موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها " إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .

- وافق المجلس على توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان" الواردة من هيئة المكتب بعد حذف التوصية رقم (8) .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1- معالي/محمد أحمد المر

2- سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري

- كما اعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من :

1- سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي

2- سعادة / خليفة ناصر السويدي

3- سعادة / سلطان راشد الظاهري

4- سعادة / شيخة عيسى العري

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2013/03/19م دون أن يبدي السادة الأعضاء أي ملاحظات على محتواها.

- أحيط المجلس علماً برسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " إعادة تعيين الموظف المواطن الذي تم إنهاء خدمته بسبب إعادة الهيكلة "، وقد أبدى سعادة العضو/أحمد عبدالله الأعمش ملاحظة حول توصية المجلس في شأن السؤال المذكور حيث طلب إرفاق الرسالة الواردة من معالي رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية ضمن مرفقات المضبطة.

- وافق المجلس على إحالة مشروع قانون اتحادي في شأن " إنشاء المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف " إلى لجنة الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية.

- وافق المجلس على إحالة مشروع قانون اتحادي في شأن " تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م " إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية .

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية حول توصيات موضوع "سياسة وزارة البيئة والمياه في شأن حماية التربة والغطاء النباتي" إلى جلسة قادمة .

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة تقرير لجنه الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية حول توصيات موضوع " سياسة وزاره الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة" إلى جلسة قادمة .

- وافق المجلس على دمج موضوع "سياسة المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية المحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع وموضوع "سياسة الحكومة في شأن زيادة أعداد المواطنين" المحال إلى لجنة مؤقتة من مقدمي الطلب، وفتح المجال لأعضاء اللجنة المؤقتة للانضمام للجنة الدائمة.

- وافق المجلس على تأجيل الطلب المقدم من سعادة العضو/أحمد محمد الجروان بالانسحاب من عضوية لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حتى يقوم بالتنسيق لإيجاد بديل له في هذه اللجنة لكونها لجنة دائمة.

- وافق المجلس على الطلب المقدم من سعادة العضو/أحمد عبيد المنصوري بالانسحاب من عضوية اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص.

- البيان الإحصائي للجلسة العاشرة:

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(31) دقيقة و(6) ثوان	(40) دقيقة و(31) ثانية	(86) دقيقة و(52) ثانية	% 35.8	% 46.6
موضوع " سياسة وزارة الأشغال العامة في شأن بناء المساكن الشعبية وشق الطرق الاتحادية وصيانتها وتحسينها "	(122) دقيقة و(48) ثانية	(128) دقيقة و(43) ثانية	(294) دقيقة وثانية واحدة	% 41.8	% 43.8
مناقشة توصيات موضوع " سياسة برنامج زايد للإسكان"	(6) دقائق و(57) ثانية	-	(19) دقيقة و(27) ثانية	% 35.7	-

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .